

جامعة اليرموك  
مركز اللغة العربية  
الدراسات العليا  
المجستير

# التخلاف بين حياة البصرة

اعداد  
عطا محمد موسى

إشراف  
ر. محي الدين رمضان



جامعة اليرموك  
دائرة اللغة العربية  
الدراسات العليا  
الماجستير

الخلاف بين نحاة البصرة

إعداد  
مطأ محمد محمود موسى

ليسانس في اللغة العربية وآدابها - جامعة بيروت العربية - ٢٠١٩٢٠

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير  
في جامعة اليرموك : تخصص " لغة ونحو " ٢٠١٩٨٥

لجنة المناقشة :

- ١ . الدكتور محيي الدين رمضان ( الشرف )
- ٢ . الأستاذ الدكتور نهاد الموسى
- ٣ . الدكتور علي الحميد

رئيساً  
عضواً  
عضواً

آب ٢٠١٩٨٥

” بسم الله الرحمن الرحيم ”

## مقدمة

تعدّ ظاهرة الخلاف في النحو العربي من أبرز ما تناول الدرس النحوي قديماً وحديثاً ؛ فقد عرض لها الباحثون على نطاق واسع ، وسطوا فيها القول ؛ فكان نتاج ذلك مؤلفات كثيرة أسهمت في استكمال بناء النظرية النحوية .

ومما يلفت النظر أن معظم هؤلاء الباحثين قصروا دراساتهم على الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة ؛ أما من تناول الخلاف بين البصريين أنفسهم ، فقد عرض له على أنه تنوع في مناهج الدرس النحوي (١) .

وفي أثناء اطلاعي على جانب ما وضعه النحاة والباحثون في هذا المجال بغية اختيار بحث أتقدم به لنيل درجة الماجستير أحسست أن الخلاف النحوي لم يقتصر على البصريين والكوفيين ، وأن بذوره الأولى كانت بصرية ؛ فقد وقفت على كثير من المسائل التي كانت موضع خلاف بينهم ، فوقر في خلدي أن يكون ذلك ؛ أي الخلاف بين نحاة البصرة ، موضوع هذا البحث .

وعزّز من رغبتني في درس هذه الظاهرة أنني لم أجد بين من درسوا هذا الخلاف من أفرد له بحثاً خاصاً .

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة الفروق بين مذاهب نحاة البصرة ؛ كما تقوم - في الوقت ذاته - على فرضية تتلخص في أن دراسة الأصول التي يستند إليها الخلاف بين البصريين ربما تكشف عن أن طبيعة هذا الخلاف لا تختلف كثيراً عن طبيعة ما كان بينهم وبين الكوفيين من خلاف .

---

(١) من هذه الدراسات ، مقالان للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، هما : التيسار القياسي في مدرسة البصرة ، والموازنة بين المناهج البصرية .  
( مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، مجلد ٢٤ ، عدد ٢ ، ١٩٦٢ ) .

- ب -

ولتحقيق أهداف هذا البحث اخترت سبعا وثلاثين مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين ، حرصت فيها أن تكون متنوعة ، تعالج أموراً على قدر كبير من الأهمية ، في الإعراب والمعاني ، والأسلوب .

على أن هناك أمراً يجدر ذكره ، هو أنني قمت بدراسة هذا الخلاف ، ممثلاً مذهب الكوفيين في كل مسألة عرضت لها ، فربما يكشف ذلك عن علاقات وثيقة بين آراء الكوفيين ، وآراء بعض البصريين الذين تصدوا لمثل هذه المسائل ، وهو ما يسهم في تقويم أهداف البحث .

ومن الأمور التي لا بدّ من الإشارة إليها كذلك ، أنني قصرت البحث على النحاة البصريين الذين عدّتهم كتب الطبقات المتقدمة - مثل طبقات الزبيدي - من البصريين ، وأخص بالذكر - هنا - الزجاج وأبا بكر بن السراج ، وبالرغم من أنهم جاءا متأخرين نسبياً ، فإن الزبيدي عدّهما من نحاة الطبقة التاسعة البصرية .

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة ، تحدثت في التمهيد عن وضع النحو ومراحل تطوره ، لما لذلك من علاقة وطيدة بالبحث ، فالبصريون هم واضعو اللبّات الأولى في مجال الدرس النحوي ، ومن خلال درس النحو في هذه المرحلة يمكن الباحث تتبع بذور الخلاف النحوي بينهم .

وخصّصت الفصل الأوّل للحديث عن الخلاف النحوي : نشأته وأسبابه وبواكيره ، ومدى توافر المذهبية فيها ، في هذه المرحلة المتقدمة .

وأقردت الفصل الثاني لمسائل الخلاف بين البصريين ومهدت لذلك بعرض لبذور الخلاف بينهم للوقوف على المناهج البصرية المبكرة في الدرس النحوي .

أما مسائل الخلاف فقد اخترتها مسائل تتسم بالتنوع ، ومهدت للبحث فيها بمدخل أبت فيه معايير اختيارها ومنهج دراستها .

وفي نهاية الفصل كتبت تفسيراً لما برز في البحث من ظواهر خلافية، وما استندت إليه من أصول وعلاقة ذلك بالفكرة التي يقوم عليها البحث .

وأجملت في الخاتمة أهم النتائج التي تمخض عنها البحث ، سواء كان ذلك في مجال المسألة الواحدة أم على شكل نتائج عامة تتعلق بالمسائل فـي مجموعها .

وفي هذا المقام أرى من الواجب أن أتقدم بوافر الشكر إلى أستاذي الدكتور محيي الدين رمضان الذي سعدت بإشرافه على هذه الرسالة ، لما أولاني من رعايته ، وما أسدى إليّ من توجيهات نافعة .

كما أقدم الشكر إلى أستاذي الأكرمين "عضوي لجنة المناقشة : الأستاذ الدكتور نهاد الموسى ، والدكتور علي الحمد على صدق جهدهما وخالص عطاءهما .

وإنني لأرجو أن أكون قد جلوت بهذه الدراسة جانباً من جوانب النظر في الخلاف النحوي ، هذه الظاهرة التي ما تزال ميداناً فسيحاً للبحث والدرس .

والله وليّ التوفيق

عطا موسى .

## التمهيد

### وضع النحو

- أولية وضع النحو
- أسباب وضع النحو
- أول ما وضع من أبواب النحو
- مراحل تطور النحو

## أولوية وضع النحو

يكتنف مرحلة وضع النحو كثير من الغموض بالرغم من كثرة الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث والكتابة . ومن المسائل التي شغلت أذهان الباحثين قديما وحديثا - لعلاقتها الوثيقة بهذه المرحلة - مسألة القطع برأيي في أول من وضع النحو العربي .

وقد تعددت آراء الباحثين في هذه المسألة ؛ فذهب الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥هـ) الى أن علي بن أبي طالب (ت: ٤٠هـ) هو الواضع الأول للنحو (١) ، وذهب ابن سلام الجمحي (ت: ٢٣١هـ) إلى أنه أبو الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ) (٢) ، ويذكر السيرافي (ت: ٣٦٨هـ) أن من الرواة من ينسب وضع النحو إلى نصر بن عاصم (ت: ٩٠هـ) ، وأن منهم من ينسبه إلى عبدالرحمن بن هرمز (ت: ١١٧هـ) (٣) ، وقد تفرد ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) في رأيه ؛ إذ ذهب إلى أن النحو قديم ، وأن وضع العربية ما هو إلا تجديد لها (٤) ، وذهب إبراهيم مصطفى إلى القول بأولية عبداللّه ابن أبي إسحق الحضرمي (ت: ١١٧هـ) في وضع هذا العلم . (٥)

أما القول بأن سيدنا عليا هو الذي وضع النحو فيرده أنه - رضي الله عنه - كان ذا مسئوليات كبيرة لم تكن تسمح له بالتفرغ لأمر كهذا الأمر ، فجّل وقته - لا سيما

- 
- (١) مراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - ٢٤ وتابعه في هذا أبو الطيب اللغوي (المصدر السابق - ٢٤) وأبو البركات الأنباري (نزهة الألباء - أبو البركات الأنباري - تحقيق إبراهيم السامرائي - ١)
  - والقفطي (إنباء الرواة - القفطي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - ج١ - ١٥)
  - (٢) طبقات الشعراء - محمد بن سلام الجمحي - اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي - بيروت - ٥
  - وتابعه في ذلك السيرافي (تاريخ ابن عساكر - تهذيب ابن بدران - ج٧ - ١٠٧)
  - وياقوت (معجم الأدباء - ياقوت - ج١١ - ٣٤)
  - (٣) الفهرست - ابن النديم - ٤٦ ، تهذيب تاريخ ابن عساكر - ج٧ - ١٠٧
  - (٤) الصاحبى - ابن فارس - تحقيق الشويبي - ٣٨
  - (٥) مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول - مجلد ١٠ - ج٢ - (٧٣-٧٢)



في أواخر حياته - قضاءه في حروب ومنازعات لا يستطيع معها إيفاءه حقّه .

وأما القول بأن عبدالرحمن بن هرمز هو واضع علم النحو ، فيعتمد على روايات قليلة ، لا تصلح سنداً قاطعاً لترجيح هذا الرأي ، كما أنه من تلاميذ أبي الأسود (١) ، وذلك يعني - في رأيي - أسبقية أبي الأسود في ذلك .

وتشير مصادر تاريخ النحو إلى أن نصر بن عاصم - أيضاً - تلميذ أبي الأسود (٢) ، وذلك يعني أنه مسبق في هذا العلم ، وأنه ليس الواضع الأول له .

وأما ما ذهب إليه ابن فارس ، فلا يقوم دليل على صحته ، فليس النحو قد يما - كما يرى - ولكن القديم هو العفوية في مراعاة قواعد النحو التي لم تكن قد وضعت قبل العصر الإسلامي .

ويحتاج رأي إبراهيم مصطفى إلى وقفة تأمل ، فقد عزا إلى عبدالله بن أبي إسحق وضع النحو مستنداً إلى أنه وجد أن أقدم من يسند إليه رأي في النحو هو هذا النحوي (٣) .

ويرد هذا الرأي أن ابن سلام يذكر أن ابن أبي إسحق أول من بعج النحو (٤) ، ومعنى بعج الشيء وسعه (٥) ، وذلك يدل على أنه كان هناك نحو قبل هذا النحوي ، وكان له فضل توسيعه ، وعلاوة على ذلك ، فلا توجد رواية تنسب وضع النحو إليه .

ويبدو أن أبا الأسود الدؤلي هو الواضع الأول لهذا العلم ، فقد ذكر كثير من مصادر تاريخ النحو أسبقيته في ذلك ، كما أن هذه المصادر أجمعت على

- 
- (١) إنباه الرواة - ج٢ - ١٧٢ .
  - (٢) إنباه الرواة - ج٣ - ٣٤٣ .
  - (٣) مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول - مجلد ١٠ - ج٢ - (٧٢ - ٧٣) .
  - (٤) طبقات الشعراء - ٦ .
  - (٥) اللسان - مادة بعج .

أنه أول من نقط المصحف (١) ، وذلك عمل لا يختلف في طبيعته عن وضع النحو ، إن لم يكن هو النحو على الصعيد العملي المباشر .

ويذهب إلى هذا الرأي عدد من الباحثين المحدثين ، ومنهم علي النجدي ناصف الذي عزا وضع النحو إلى أبي الأسود بتوجيه من الإمام علي - رضي الله عنه - (٢) .

ومنهم سعيد الأفغاني الذي يستند في دعم رأيه على أن أكثر المصادر جعلت من أبي الأسود واضع الأساس في بناء النحو (٣) .

ويرى عبد الكريم الدجيلي أن أولية أبي الأسود في وضع النحو قائمة على ضبطه للنطق العربي في تلاوة القرآن (٤) .

ولكن لماذا وضع أبو الأسود هذا العلم ؟ وهل يعدّ ما كان هناك من دواع دافعا قويا للقيام بمثل هذه المهمة ؟ سواء كان على قدر كبير من الأهمية ، وفي الإجابة عنهما جلاء لجانب آخر من جوانب هذا البحث .

- 
- (١) مراتب النحويين - ٢٩ .  
المحكم في نقط المصاحف - أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني - تحقيق عسرة حسن - ٧ .  
إنهاء الرواة - القفطي - ج ١ - ٥ .
- (٢) سيبويه إمام النحاة - علي النجدي ناصف - ١٣٢ .
- (٣) في أصول النحو - سعيد الأفغاني - ١٦٠ .
- (٤) أبو الأسود الدؤلي - فتحي الدجني - ١٨٦ .

## أسباب وضع النحو

تعمّدت آراء الباحثين في أسباب وضع النحو ، ويستطيع من يدقق النظر في ما كتبه في هذا المجال أن يحصرها في ثلاثة عوامل ، هي : العامل الاجتماعي ، والعامل اللغوي ، والعامل الديني ، وفي ما يلي محاولة لإلقاء الضوء عليها وبيان مدى العلاقة بينها .

يتمثل العامل الاجتماعي في اختلاط المسلمين بأهل البلاد المفتوحة (١) ، وما نشأ عن ذلك من أخذ وعطاء في التقاليد والعادات والأفكار ، وسبب هذا الاختلاط تسرب اللحن إلى لغة المسلمين ، وشاع على السنة كثير منهم .

ويرتبط بالعامل الاجتماعي عامل آخر هو نتاج له ، وهو العامل اللغوي ، فقد أقبل المسلمون من غير العرب على تعلم العربية ، فتعشروا في دراستها ، فشاع اللحن على السنة كثير منهم ، وكادوا يفسدون العربية بما كان يجري في حديثهم من مخالفات عن أوضاعها (٢) .

ومن ناحية أخرى تأثر المسلمون من العرب بالأعاجم من حيث اللغة ، فأدى ذلك إلى التأثير في نقاء لغتهم ، ومن ثم إلى شيوع اللحن على ألسنتهم .

وقد كثرت الروايات التي تشير إلى شيوع اللحن من ذلك أن أبا الأسود سمع قارئاً يقرأ (٣) : ( أن الله بريء من المشركين ورسوله ) بكسر اللام في رسوله (٤) .

ومن ذلك الخطأ الذي وقعت فيه ابنة أبي الأسود على مسمع من أبيها عندما أرادت التعجب من شدة الحر ، فقالت : ( ما أشد الحر ) (٥) .

- 
- (١) أخبار النحويين البصريين - السيرافي - تحقيق فريتس كرنكو - (١٢-١٤) .  
أبو الأسود الدؤلي - ٤٨ .
  - (٢) في تاريخ العربية - نهاد الموسى - ٧ .
  - (٣) التوبة - ٣ . (٤) أخبار النحويين البصريين - ١٦ .
  - (٥) طبقات النحويين واللغويين - الزبيدي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - ٢١ .

وهناك من الروايات التي تشير إلى ما وقع فيه الناس من لحنون في هذه الحقبة من الزمن الشيء الكثير .

ويرتبط بالعاملين السابقين عامل ثالث ، وهو العامل الديني ، إن أحدث هذا التحول الخطير في اللغة حالة من الإشفاق على لغة القرآن الكريم بين المسلمين ، فتنادوا لوضع معايير تحد من انتشار اللحن وتحفظ لغة القرآن ما أحاط بها من أوضاع لغوية فاسدة .

ويظهر ما تقدم أن الأسباب الثلاثة تضافرت فأدت إلى وضع النحو . ولكن لماذا جاء وضع هذه المعايير اللغوية بعد انتشار الإسلام ؟ والإجابة عن ذلك هي خوف المسلمين على لغة القرآن الكريم من اللحن ، وذلك - في رأيي - أكثر الأسباب قوة ، كما أن ما يذكر إلى جانبه من أسباب لم تكن لتؤدي إلى وضع النحو بدونه .

عسى أن هناك أمرا لا بدّ من الإشارة إليه ، وهو حقيقة ما وضع أبو الاسود من هذا العلم ومدى ملاءمته لهذه المرحلة من مراحل تطور النحو .

## أول ما وُضِعَ من أبواب النحو

اهتم أبو الأسود بادىء الأمر بالقرآن الكريم ، فنقطه نَقَطَ إعراب (١) ، ولا يغيب عن الذهن ما لذلك من علاقة وثيقة بالنحو ، وأمور أساسية في اللغة يمكن إذا ما استخدمت أن تحدّ من اللحن الذي جرى على الألسنة آنذاك .

واختلف القدماء في ما أسند إلى أبي الأسود من أبواب النحو : فنسب إليه الزبيدي (ت: ٣٧٩هـ) وضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف النصب والرفع والجبر والجزم (٢) .

ويتحدث أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) عن رقعة أعطها الإمام علي لأبي الأسود ، ويذكر فيها أن الكلام اسم وفعل وحرف ، وأن الأسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر ومبهم . ويذكر فيها أن الامام طلب من أبي الأسود أن ينحو ذلك النحو الموجود في الرقعة ، وأن أبا الأسود وضع أبواب العطف والنعته والتعجب والاستفهام وإن وأخواتها . ثم إن الإمام بارك ما فعله أبو الأسود بقوله : " ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت " (٣) .

ويشك بعض الدارسين أن تكون هذه الأبواب النحوية قد وضعت في هذا الوقت المبكر (٤) ، لما تحمله من أسماء علمية دقيقة لا تتناسب وطبيعة ذلك العصر . وبميل هو لا ، إلى أن أبا الأسود لم يضع سوى نقط الإعراب (٥) .

- 
- (١) ساعد أبا الأسود في مهمته رجل من قريش .  
(مراتب النحويين - ٢٩) .
  - (٢) طبقات الزبيدي - ٢١ .
  - (٣) نزهة الألباء - (٢-٣) .
  - (٤) ضحى الإسلام - أحمد أمين - ج٢ - (٢٨٦-٢٨٧) .  
\* الفترة التي عاشها أبو الأسود هي الفترة التي سبقت سنة ٦٩هـ أي سنة وفاته .
  - (٥) مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول - مجلد ١٠ - ج٢ - (٧٢-٧٣) .

لكن ما يذهب إليه هؤلاء<sup>١</sup> يخالف ما ورد من روايات حول تصحيح أبي الأسود لأخطاء في اللغة سمعها من ابنته ومن بعض القارئین ، إذ كيف تسنى له أن يصحح هذه الأخطاء لو لم يكن في ذهنه صورة أولية معينة عن المعايير التي انطلق منها .

والذي أميل إليه أن أبا الأسود قد تجاوز ما قام به من عمل في ضبط الشكل إلى ما يرتبط به من معايير تحدد مواضع الرفع والنصب والجر والجزم ، وأن هذه المعايير كانت أولية متفقة وطبيعة العصر الذي عاش فيه .

هذه هي صورة النحو في عصر أبي الأسود ، وهي صورة تختلف عما آل إليه في عصور تالية ، فكيف تطوّر ، وما مراحل تطوره ، ومن العلماء الذين أثروا في مسيرته؟ تلك أسئلة آمل أن أجيب عنها فيما يلي .

## مراحل تطور النحو

حمل تلاميذ أبي الأسود الأمانة من بعده ، وأخذوا على عاتقهم تكملة ما بدأه ونقله للأجيال المتعاقبة ، ثم توالى على أداء هذه المهمة نحاة آخرون ظلوا يعملون في دأب حتى استوى النحو على سوقه ، وسأحاول في ما يلي تحديد هذه المراحل وسماتها والنحاة الذين أثروا في تكوين صورة النحو في كل منها .

ولكن ما المعيار الذي يمكن أن يتم تحديد المراحل على أساسه ؟ إن نظرة فاحصة تكشف أن ما يمكن الاعتماد عليه من معايير يتمثل في ظاهرتي القياس والتأليف النحوي .

وإذا ما حاولنا تبيين حدود فاصلة لمراحل تطور النحو وفق ظاهرة القياس النحوي ، فس نجد أن الأطوار تتداخل كثيرا لمعاصرة زعماء مذاهب القياس بعضهم بعضا . وعليه فإن تحديد المراحل على أساس التأليف النحوي أكثر دقة على الأ يؤخذ بعين الاعتبار تلك المؤلفات التي لم يكتب لها البقاء (١) . وفي الوقت ذاته أجد أن أقدم كتاب نحوي يصلح نقطة ارتكاز في تحديد المراحل هو كتاب سيبويه ، لكونه يمثل مرحلة فاصلة ، و خلاصة لمرحلة من ا لدرس النحوي ، و بداية لمرحلة جديدة . وفي ضوء هذا المعيار أرى أن تكون أطوار النحو ثلاثة ، وهي :

- \* ١ . طور الوضع والتأسيس : وهو مرحلة ما قبل الكتاب ، أي من عهد أبي الأسود إلى نهاية عهد الخليل .
- ٢ . طور الاكتمال : وهي مرحلة وضع الكتاب .
- ٣ . طور البسط والتهديب : وهي مرحلة ما بعد الكتاب ، وتمتد من نهاية عهد سيبويه ( ت : ١٨٠ هـ ) ، وتستمر عبر العهود التي تلتها ، وأهم ما يميز هذا الطور ، وضع المازني ( ت : ٢٤٩ هـ ) لكتاب التصريف .

---

(١) من هذه الكتب كتابا عيسى بن عمر : الإكمال والجامع ( أخبار النحويين البصريين - ٣١ ، ٣٢ ) .

## طور الوضع والتأسيس :

وضع أبو الأسود بذورا أولية للنحو العربي تمثلت في ضبط الكلمات ، ووضع بعض المعايير للرفع والنصب والخفض والجزم (١) . وقد حمل الأمانة من بعده تلاميذه ومنهم نصر بن عاصم (٢) ، وعبد الرحمن بن هرمز (٣) ، ويحيى بن يعمر (ت : ١٢٩ هـ) (٤) .

وقد أكمل هؤلاء التلاميذ ما بدأه أستاذهم في مجال وضع بعض الأبواب النحوية ، وأبرزهم في هذا المجال يحيى بن يعمر (٥) .

وأهم عمل قام به تلاميذ أبي الأسود ، هو استكمال نقط المصحف ، وإن ورد أن هؤلاء التلاميذ نقطوا المصحف ، وأخذ عنهم النقط وحفظ وضبط ، واقتدي فيسسه بهذا هبهم (٦) .

وكان لنصر بن عاصم أثر بارز في مجال النقط ؛ فقد ذكر أن المسلمين من غير العرب لم تكن لديهم القدرة على التمييز بين الحروف المعجمة والمهملة ، فكلفه الحجاج بحل هذه المشكلة (٧) ، فوضع نقط المصحف المعروف بنقط الإعجام .

ويجدر بالذكر أن تلاميذ أبي الأسود لم يخلفوا كتباً في النحو ، فلم ترد أية إشارات حول منهجهم في التأليف النحوي ؛ وهذا يعني أنهم كانوا يعتمدون المشافهة في نقل الآراء .

- 
- (١) طبقات الزبيدي - ١١ .
  - (٢) إنباه الرواة - ج٣ - ٣٤٣ .
  - (٣) المصدر السابق - ج٢ - ١٧٢ .
  - (٤) طبقات الزبيدي - ٢٩ .
  - (٥) أخبار النحويين البصريين - (٢٢-٢٣) .
  - (٦) المحكم في نقط المصاحف - ٦ .
  - (٧) التصحيف والتحريف - أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري - ج١ - ١٠ .



ويرى حسن عون أن ما قام به أبو الأسود من وضع ضوابط للشكل الإعرابي ، وما قام به نصر بن عاصم من وضع نقط الإعجام هو تخطيط بارع للدراسة اللغوية قسراة ونطقا في وقت لم تعرف فيه مناهج علمية لأي نوع من أنواع الدراسات المختلفة (١) .

شهد الدرس النحوي بعد مرحلة أبي الأسود وتلاميذه نقطة تحول في تاريخ النحو العربي ، حيث انتقل النحو من مرحلة تتسم بالسهولة إلى مرحلة تتسم بالمنهجية .

وتجمع مصادر تاريخ النحو أن عبد الله بن أبي إسحق هو صاحب هذه المرحلة المهمة ، فهو أول من استخدم القياس (٢) في النحو ، يقول عنه أبو الطيب اللغوي (٣) ، " إنه فرع النحو وقاسه " .

وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل (٤) ، وذلك يعني أنه كان يقضي بشموله والحكم بالخطأ على مخالفته (٥) .

وهو صاحب منهج القياس المجرد (٦) ، الذي يوجب الأخذ بالقياس ولو خالف الشواهد اللغوية ، وما يدل على تجريده للقياس قوله ليونس (٧) (ت: ١٨٢ هـ) : " عليك بباب من النحو يطرد وينقاس " .

وعليه فإن أهم خصائص قياس الحضرمي ( التجريد ) وهو المفالاة في استعماله ورفض كل أثر يخالفه مهما علت درجة فصاحته .

- 
- (١) تطور الدرس النحوي - حسن عون - ١٧٠ .
  - (٢) القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .  
( الاقتراح - السيوطي - تحقيق أحمد محمد قاسم - ٩٤ ) .
  - (٣) مراتب النحويين - ٣١ .
  - (٤) إنباه الرواة - ج٢ - ١٠٥ .
  - (٥) نشأة النحو العربي ( مقال ) - مصطفى السقا - مجلة جامعة الملك سعود ( عدد ١ )  
سنة ١٩٥٨ - ٧٠ .
  - (٦) نزهة الألباء - ١٠ .
  - (٧) طبقات الزبيدي - ٣٢ .

ويستفاد من مصادر تاريخ النحو أن الحضرمي أول من مدّ القياس والعلل (١) ،  
ولعلّ المبالغة في استخدام القياس هي التي أدت به إلى التوسع في استخدام العلة ،  
حتى يتمكن من الدفاع عن هذا النهج ، وذلك يمكن القول بأنه واضع بذور العلية  
النحوية .

وقد حذا حذو الحضرمي في تجريد القياس والأخذ بمنهج التعليل عيسى  
ابن عمر الثقفي (ت: ١٤٩ هـ) ويعد أبرز تلاميذ الحضرمي (٢) ، وقد أورد سيهويه  
بعض أقيسته في الكتاب فمن ذلك أنه قاس النصب في الجملة : ( يا مطرا ) من قول  
الشاعر : ( سلام الله يا مطرا عليها ) ، على النصب في قولنا : ( يا رجلا ) (٣) ، أي  
إنه قاس نصب العلم على نصب النكرة غير المقصودة .

ويذهب بعض الدارسين إلى أن عيسى أفاد - كأستاذه - من مناهج الفقهاء  
في عصره ، وأن أهم مظهر لهذا المنهج العقلي عنده محاولة تفسير الظواهر الإغرابية  
وربطها بالمعنى (٤) .

وقد طفر النحو في عهده طفرة واسعة ، وتمثل ذلك في وضعه كتابين في النحو ،  
وهما : الإكمال والجامع (٥) . ولكن ما بيعت على الأسف أن هذين الكتابين فقداء ،  
ولو كتب لهما البقاء ، لأزاحا كثيرا من الضموض الذي يكتنف منهج الدرس والتأليف في  
هذه المرحلة من تاريخ النحو .

ومن أعلام النحو الذين أثروا في مسيرة الدرس النحوي أبو عمرو بن العلاء  
(ت: ١٥٤ هـ) وقد تلمذ للحضرمي ، ولكنه كان أكثر دراية من أستاذه بكلام العرب  
ولغاتها وضميرها (٦) .

- 
- (١) إنباء الرواة - ج٢ - ١٠٤ .
  - (٢) المفصل في تاريخ النحو - محمد خير الحلواني - ج١ - ١٦٦ .
  - (٣) كتاب سيهويه - تحقيق عبدالسلام هارون - ج٢ - ٢٠٢ ، ٢٠٣ .
  - (٤) المفصل في تاريخ النحو - ١٦٦ .
  - (٥) نزهة الألباء - (١٣-١٤) .
  - (٦) طبقات الزبيدي - ٣٥ .

وقد أخذ بالقياس كأستاذة ، ولكنه خرج على نهجه في التجريد ، وإن ذكر<sup>١</sup> أنه كان يقيس على الأكثر الأشيع ، ويسمي ما خالف هذا النهج لصفات (١) .

ويذكر أن أبا عمرو بن العلاء كان أول من تحدث عن كثرة الاستعمال وأثره في اختصار العبارات (٢) ، وقد أشار سيوييه إلى ذلك بقوله (٣) : " وكان أبو عمرو يقول : هذه هند بنت عبد الله ، فيمن صرف ، ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه ، كما حذفوا : لا أدر ، ولم يك ، ولم أهلك ، وخذ ، وكل ، وأشباه ذلك وهو كثير " .

أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء يونس بن حبيب الضبي (٤) ، وقد كانت له مذاهب وأقيسة تفرد بها (٥) . وبميل يونس إلى السماع في التقعيد النحوي ، من ذلك أنه أجاز ورود الحال معرفة مستندا إلى قول بعض العرب (٦) : " مررت بهمسم الجماء الغفير ، وأرسلها الحراك " .

وقد ذكر الزبيدي ما يفهم منه تبني يونس لمنحى السماع في الدرس النحوي ، ويتمثل ذلك في قوله (٧) : " لم يكن عند يونس علم إلا ما رآه بعينه " .

ويرى بعض الباحثين أن نحاة الكوفة تأثروا بمذهب يونس ، كما نهجوا نهجه في دراساتهم اللغوية (٨) ، ويمرر ذلك أن الكوفيين اعتمدوا كثيرا على السماع في بناء قاعدة النحو الكوفي ، ويظهر ذلك بوضوح في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ،

- 
- (١) طبقات الزبيدي - ٣٩ .
  - (٢) المفصل في تاريخ النحو - ج١ - ١٩٤ .
  - (٣) الكتاب - ج٣ - ٥٠٦ .
  - (٤) مراتب النحويين - ٤٤ .
  - (٥) أخبار النحويين البصريين - ٣٤ .
  - (٦) همع الهوامع - السيوطي - ج١ - ٢٢٩ .
  - (٧) طبقات الزبيدي - ٥١ .
  - (٨) المفصل في تاريخ النحو - ج١ - ٢٣٦ .

كما يميزه أن الكسائي والفراء كانا يحضران حلقة يونس بالبصرة (١).

وإذا كان يونس قد نهج نهجا جديدا في الدرس النحوي يجعله السماع منهاجا رئيسا في التقعيد النحوي، فإن الخليل بن أحمد وضع أسسا ومعايير أخرى اكتملت بها صورة النحو، ويظهر ذلك في ما بين أيدينا من مصادر نحوية مطبوعة.

وليس للخليل - في النحو - كتاب خاص، ومعظم ما ورد إلينا من آرائه النحوية استُقي من كتاب سيويه، حتى ليذكر أن عامة الحكاية في الكتاب هي عن الخليل، وأنه كلما قال سيويه "سألته" أو "قال" من غير أن يذكر القائل، فهو الخليل (٢).

وتذكر مصادر تاريخ النحو أن الخليل قد تلمذ لعيسى بن عمر (٣) وأبي عمرو ابن العلاء (٤)، ولكل منهما منهج في الدرس يختلف عن منهج الآخر، من حيث استخدام القياس.

وقد خالف الخليل شيوخه في النظر إلى القياس، فهو يرى أن "القياس باطل" (٥)، واعتقد أن ما عناه الخليل بذلك هو "القياس المجرد" الذي يرفض كل ما جاء عن العرب مخالفا له، ويعدده خاطئا.

ورفض الخليل لتجريد القياس نابع من أنه صاحب منهج متفرد في القياس يسمى "تصحيح القياس" فقد ذكر أنه (٦) "كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس".

- 
- (١) أخبار النحويين البصريين - ٣٤ .
  - (٢) المصدر السابق - ٤٠ .  
نزهة الألباء - ٢٩ .
  - بغية الوعاة - السيوطي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - ج١ - ٥٥٨ .
  - (٣) مراتب النحويين - ٥٤ .
  - (٤) نزهة الألباء - ٢٩ .
  - (٥) طبقات الزيدى - ٤٩ .
  - (٦) أخبار النحويين البصريين - ٣٨ .  
الفهرست - ابن النديم - ٤٨ .  
نزهة الألباء - ٢٩ .  
بغية الوعاة - ج١ - ٥٥٢ .

ويقصد بتصحيح القياس أن الخليل أراد قياساً يتفق وطبيعة اللغة ، قياساً  
يعد ما خالف الأكثر من كلام العرب صحيحاً ، لا يهدر ، بل يحفظ ولا يقاس عليه (١) .

ولم تقتصر جهود الخليل على ( تصحيح القياس ) فقد أعطى العليل النحوية  
اهتماماً كبيراً ، لما كان لها من تأثير في تفسير ما كان يتبنى من مذاهب نحوية ، فأبدع  
في ذلك على نحو لم يسبق إليه (٢) . وقد أثار اهتمامه بها تساؤلاً لدى من كانوا  
على صلة به ، إذ يُروى أنه سئل عن هذه العليل : هل كان يأخذها عن العرب أو  
يخترعها من نفسه ، فقال (٣) : " إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها ، وعرفت  
مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي  
أنه علة لما علته منه . . . . . فان سئح لغيري علة لما علته من النحو  
هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها " .

وكان للخليل أثر بارز في التصريف ، من ذلك أنه قسم الكلمات إلى مجردة  
ومزيدة (٤) ، كما أنه طور نقط المصحف الذي وضعه أبو الأسود ، فجعل للفتوح  
ألفاً مائلة فوق الحرف ، وللضم واوا صغيرة فوق الحرف ، وللكسرية صغيرة تحسب  
الحرف ، وللتشديد شينا صغيرة ، وللتخفيف خاء صغيرة (٥) .

يظهر مما تقدم أن الخليل أسهم في بناء صرح النحو على نحو لم يسبق إليه ،  
فلا غرابة في أن يعده الباحثون واضع النحو في صورته النهائية التي وردت في كتاب  
سيبويه (٦) .

- 
- (١) نشأة النحو العربي (مقال) - مصطفى السقا - مجلة جامعة الملك سعود (عدد ١)  
سنة ١٩٥٨ - ٧٢ .  
وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصري - جعفر عابنة - ٤٥ .
  - (٢) طبقات الزبيدي - ٤٧ .
  - (٣) الإيضاح في علل النحو - الزجاجي - تحقيق مازن المبارك - (٦٥-٦٦) .
  - (٤) كتاب العين - الخليل بن أحمد - تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي -  
١٠٩ - ٤٩ .
  - (٥) المحكم في نقط المصاحف - ٧ .
  - (٦) المزهر - السيوطي - تحقيق محمد جاد المولى وآخرين - ج١ - (٨٠ - ٨١) .

وقد عاصر الخليل الرواسي ، وهو أحد نحاة الكوفة ، ويذكر أنه أول نحوي من الكوفة يضع كتابا في النحو (١) ، وذلك يشير إلى بداية إسهام الكوفيين في تطوير النحو .

ومهما قيل ويقل حول نحو هذا الطور الذي ابتدأ بأبي الأسود وانتهى بالخليل ، فإنني أرى أنه كان مخاضا لعلم النحو ، هذا العلم الذي ظهر في صورة مستوية في كتاب سيوييه على ما سنرى في الطور التالي .

الطور الثاني :

طور الاكتمال : ويمثل فترة وضع الكتاب وتمتد هذه الفترة من نهاية عهد الخليل إلى نهاية عهد سيوييه ، ففي هذه الفترة وضع الكتاب ، فأعلن ميلاد عهد جديد من التأليف النحوي انحسر خلاله ما كان يخالط النحو من مسائل أدبية وفقهية .

والحديث عن منهج الكتاب يطول ، وما يعنيننا في هذا المقام هو منهج سيوييه في القياس .

ويذهب بعض الباحثين إلى أن سيوييه احتذى نهج أستاذه الخليل في القياس ، فأخذ بمبدأ " تصحيح القياس " (٢) وهو القياس على الأكثر الشائع من كلام العرب ، على ألا يهمل ما يخالف كلامهم ، بل يحفظ ولا يقاس عليه (٣) .

---

(١) الفهرست - ٧١ .

نزهة الألباء - ٣٤ .

(٢) التيار القياسي في مدرسة البصرة (مقال) - أحمد مكي الأنصاري - حوليات

كلية الآداب بجامعة القاهرة - مجلد ٢٤ - ج ٢ - ٢٤ .

(٣) أشرت إلى ذلك عندما تحدثت عن أثر الخليل في القياس .

ومن الشواهد على ذلك قول النابغة (١) :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلِيَّةٌ  
من الرُقْشِ فِي أُنْيَاهَا السَّمُّ نَاقِعٌ

فقد خطأ عيسى بن عمر قول النابغة ( ناقع ) بالرفع ؛ وذهب إلى وجوب نصبها (٢) ، ولكن سيويه أجاز الوجهين (٣) ، وكذلك لم يهمل ما جاء عن العرب مخالفا للقياس والتمس له وجهها في العربية ، كأستاذة الخليل .

ويؤيد ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون ورود عدد من الشواهد على النحو الذي جاء عليه بيت النابغة ، وكان حكم سيويه فيها جواز النصب والرفع (٤) .

ويرتبط بالقياس أصل آخر من أصول النحو وهو التعليل ، وهي ظاهرة شائعة في كتابه ؛ ولن يجد الباحث أي عناء في تتبع هذه الظاهرة فيه .

والكتاب مليء بالمصطلحات النحوية ؛ وهي مصطلحات تتسم بعدم الإيجاز ، ومن الأمثلة على ذلك نائب الفاعل ؛ فهو عند سيويه المفعول الذي لم يتعد فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل ، نحو قولنا : ضرب زيد ، ويضرب عمرو (٥) ، ومهما قيل في وصف مصطلح سيويه ، فإنه مناسب للمرحلة التي وضع فيها .

- 
- (١) طبقات الشعراء - ٧ .  
ساور: وأثب ( اللسان - مادة سور ) .  
الضئيل: الصغير الدقيق ، الحقيق ، والأثنى ضئيلة ( اللسان - مادة ضأل ) .  
الرقش : جمع رقش ؛ وهي الأفعى التي في لونها كدرة وسواد . ( اللسان - مادة رقش ) .  
ناقع : بالغ قاتل ، ويقال سم منقوع ونقيع وناقع . ( اللسان - مادة نقع ) .
- (٢) المصدر السابق - ٧ .  
(٣) الكتاب ( هارون ) - ج٢ - ٨٩ وما بعدها .  
(٤) المصدر السابق - ج١ - ( ٨٩ - ٩٢ ) .  
(٥) المصدر السابق - ج١ - ٣٤ .

وعموماً فقد استطاع سيويه بهذا الجهد الضخم جمع شتات النحوي في كتاب ؛  
وبذلك نقل التأليف النحوي إلى مرحلة جديدة تتسم بانحسار ظلال فروع اللغة الأخرى  
التي كانت تخيم على هذا الضرب من التأليف قبل ذلك .

### الطور الثالث :

طور البسط والتهديب : ويمتد من نهاية عهد سيويه وعبر العهود التي تلته .

وفي هذه المرحلة ذاع صيت الكتاب ؛ فقد هم الأُخفش (ت : ٢١٠هـ) أن يدعي  
الكتاب لنفسه ، ولكن المازني ، وأبا عمر الجرمي (ت : ٢٢٥هـ) أخذوا الكتاب عنه ، وأظهرا  
أنه لسيويه (١) . كما اشتهر الكتاب بين نحاة الكوفة ؛ فقد ذكر أن الكسائي قرأ  
الكتاب على الأُخفش (٢) ، مما مهد الطريق أمامهم للاطلاع عليه .

وفي هذه المرحلة وضع المازني (ت : ٢٤٩هـ) كتاب التصريف المشهور ، وهو  
أول عمل استقلت فيه دراسة الصرف عن النحو ، ففتح المجال واسفا لاستقلال فروع  
الدراسات اللغوية بعضها عن بعض .

وقد بذلت في هذا الطور جهود كثيرة تركزت في تفسير ما ورد في الكتاب من  
آراء ومصطلحات نحوية ومناقشته وتهديبه (٣) .

وقد أدت هذه التفسيرات لما ورد في الكتاب إلى وجود تباين في مذاهب النحاة  
ساعدت عليه وغذته عدة عوامل ، تقتضي منا وقفة تأمل ، لمعرفة حقيقتها وجلوما أحاط  
بها من غموض .

- 
- (١) معجم الأدباء - ج ١١ - ٢٠٢ .
  - (٢) طبقات النحويين - ٧١ .
  - معجم الأدباء - ج ١١ - ٢٠٢ .
  - إنباه الرواة - ج ٢ - ٣٧ .
  - بغية الوعاة - ج ١ - ٥٩٠ .
  - (٣) تطور الدرس النحوي - حسن عون - ٥٩ .



## الفصل الأول الخلافا النحوى

- نشأة الخلاف
- أسباب الخلاف
- بواكير الخلاف فى الراى والمنهسب

## نشأة الخلاف النحوي

إذا تتبعنا تاريخ الخلاف النحوي نتبين أن هناك أمورا على قدر كبير من الأهمية ، يجب الحرص على جلائها عند البحث في هذه الظاهرة ، وتأتي الدوافع إلى هذا الخلاف في المقام الأول منها ، كما أن الكشف عن بواكير الخلاف في السراي والمذهب بين النحاة عامة ، ولا سيما بين البصريين ، يعد أمرا آخرهما ، يسهم - إلى حد كبير - في استجلاء صورة الخلاف ومعاييره .

## أسباب الخلاف

يمكن تصنيف الأسباب التي أدت إلى الخلاف النحوي في مجموعتين :

الأولى عوامل أساسية ترتبط بالمادة اللغوية والمقولات التي خرج بها اللغويون والنحاة من دراستهم لها ؛ والثانية عوامل ثانوية ساعدت في تغذية هذا الخلاف وتطويره ، كالعصبية البلدية والتنافس بين العلماء والتعصب للشيخ ؛ وفي بيان مدى أثر كل سبب من هذه الأسباب في نشأة الخلاف وتطوره ، ما لا يخفى من الفائدة في الإبانة عن حقيقة هذا الخلاف .

ومن أسباب الخلاف الأساسية ما يلي :

### المادة اللغوية :

أشار كثير من الباحثين إلى فصاحة لغة البادية لوقوعها في وسط جزيرة العرب ، وبعدها عن التأثر باللغات الأجنبية ، وفي الوقت ذاته ، أشار هؤلاء الباحثون إلى عدم فصاحة لغة الحواضر والأطراف ( ١ ) ، لاختلاط أهلها بأشخاص من جنسيات مختلفة ، وعندما شرع النحاة في وضع النحو ، أخذوا هذا البعد في الحسبان ، فقصروا أخذ المادة اللغوية على قبائل البادية التي كانت تقطن في وسط الجزيرة ، لأصالة لغاتها

( ١ ) الخصائص - ابن جني - تحقيق محمد علي النجار - ج ٢ - ٢٩ .

وبعدّها عن التأثيرات الأجنبية ، فكانت القبائل التي أُخِذَتْ عنها نصوص العربية هي :  
قيس ، وتميم ، وأسَد ، ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين (١) .

وعلى الرغم من فصاحة النصوص اللغوية المأخوذة عن هذه القبائل ، إلا أنّها  
كشفت عن اختلاف في لهجاتها (٢) ، وعند وضع أصول علم النحو ، اجتهد النحاة فسي  
وضع تفسيرات لهذا الاختلاف ، نشأ عنها خلافات في الرأي ما زالت ماثلة في ما بين  
أيدينا من مصادر نحوية كثيرة .

### العامل الزمني والخلاف النحوي :

ويلاحظ الباحثون أنّ النحاة أحسنوا التقدير حين أخذوا في الحساب أنّ  
العامل المكاني في فصاحة النصوص اللغوية ، ولكنهم يرون أنّ تقدير هؤلاء النحاة للعامل  
الزمني جاء غامضاً ، فقد حدّدوا سنة ١٥٠ هـ لنهاية عصر الاحتجاج ، ولكنهم أهملوا  
عظم امتداد هذه الفترة التي تبدأ في زمن مبكر من العصر الجاهلي ، والتطور اللغوي  
أصاب اللغة عبر هذه الفترة الزمنية الطويلة . فقد تطورت اللغة شأنها في ذلك  
شأن سائر اللغات ، فأصبح لكثير من المفردات أكثر من مدلول ، مما أثار خلافات فسي  
الرأي حول ما وضع لهذه المفردات من قواعد وأحكام عند وضع أصول النحو .

ويشير الحلواني إلى هذه المسألة بقوله (٣) : " وانصراف النحاة عن العامل  
الزمني في الاحتجاج كان سبباً من أسباب الخلاف أيضاً ، فقد حمل التطور اللغوي فسي  
الحقبة التي سبقت الدراسات النحوية صيغاً وكلمات تحجرت مع الزمن ، زالت منها  
أصوات ، وأضيفت إليها أخرى كأسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، والأفعال الجامدة  
من نحو نعم وثمس ، وحبذا وليس " .

- 
- (١) المزهر - ج١ - ٢١١ .  
(٢) الخصائص - ج٢ - ٢٩ .  
(٣) الخلاف النحوي - محمد خير الحلواني - ٦٥ .

ثم يذكر أن هذه الكلمات أثارَت - بسبب ما أصابها من تطور - جدلا بين النحاة (١) فذهب بعضهم إلى أنها أسماء ، وذهب آخرون إلى أنها أفعال ، كما في هذا ، ووجد فريق ثالث ( ليس ) حرفا ، ورآه غيره فعلا ناقصا .

وما تقدّم يتبين أن العامل الزمني قد أدى إلى مرور كثير من مفردات اللفظة في أكثر من طور ، فكان لذلك أثر في اختلاف النظر إلى هذه المفردات .

ويظهر ذلك بجلاء في " دون " فقد كان أحد الطورين اللذين مرت بهما هذه الكلمة أنها استخدمت ظرفا ، وفي الطور الآخر استخدمت اسم فعل أمر بمعنى " خذ " ، ومعنى ذلك أنها أخذت وظيفتين نحويتين تتحددان وتتمايزان حسب القرائن وسياسق الاستعمال (٢) .

لكن النحاة لم يلتفتوا إلى مسألة تعدد الأطوار عند النظر فيما يتعلق بهسذه الكلمة من أحكام . فقد ذهب الكسائي (ت: ١٨٩هـ) والكوفيون إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، مستدلين بقول الراجز (٣) :

يا أيها المائح دلوي دونكا  
إني رأيت الناس يحدونكا

يشنون خيرا ويمجدونكا

وقد استندوا في ذلك إلى أن " دون " اسم فعل بمعنى خذ ، ودلوي مفعول به مقدم لاسم الفعل . وذهب البصريون إلى أن " دون " ظرف ، وتقدير ذلك عندهم : هذا دلوي دونكا أو خذ دلوي دونكا ، فنفوا بذلك أن يكون في الرجز السابق دليل على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه (٤) . ولو استشعر الكوفيون والكسائي استخدام ( دون ) ظرفا ، عند النظر في الرجز المشار إليه ، لتفادوا الخلاف مع البصريين

(١) الخلاف النحوي - ٦٦ .

(٢) في تاريخ العربية - ٢١٣ .

(٣) أسرار العربية - أبو البركات الأنباري - تحقيق محمد بهجة البيطار - ١٦٥

(٤) أوضح المسالك - ابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ج ٣ - ١٢٠ .  
الإنصاف في مسائل الخلاف - أبو البركات الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ج ١ - ٢٣٤ - ٢٣٥ .

حول هذه المسألة (١) .

ومسألة تعدد الأطوار مسألة يتفق فيها أكثر الباحثين ، وهم على صواب في ما يذهبون إليه ، ودليل ذلك أن هناك كلمات استخدمت بضمون معين قبل مجيء الإسلام ، ثم اكتسبت مضامين جديدة بعد مجيء الإسلام ، فأصبح لكل كلمة مدلولان أو أكثر ، من ذلك كلمة الزكاة ، فقد كانت تعني النماء ، ثم تطورت بمجىء الإسلام ، فاكتملت المدلول الفقهي المعروف . وعليه يمكن القول إن كثيرا من الكلمات استخدمت في بداية عهدنا استخدامها معينا ، ثم تطورت - باتساع اللغة واستجابةً لحركة الحياة - فاكتملت مدلولات جديدة ، أثارت خلافات بين واضعي أصول النحو لعدم مراعاتهم للأطوار التي مرت فيها .

#### تفاوت قدرات النحاة في معالجة المادة النحوية :

تتفاوت قدرات بني البشر في معالجة ما يصادفهم من مشكلات ، وليس العلماء بدعا من البشر ، فهم يتفاوتون في قدراتهم على معالجة ما يعرض لهم من مسائل علمية ، ومن هذا المنطلق فقد يكون الخلاف النحوي ناتجا من الفروق في القدرة على معالجة المادة اللغوية بين نحوي وآخر (٢) وهو ما أشار إليه ابن جني بقوله : " فالخلاف بين العلماء أعم منه بين العرب ، وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا في ما اختلفت العرب فيه ، وكل ذهب مذهبا ، وإن كان بعضه قويا ، وبعضه ضعيفا " .

على أن هناك أمرا تجدر الإشارة إليه ، وهو أن هذه الأسباب جميعها - لا بعضها - قد أسهمت في نشأة الخلاف وتطويره .

- 
- (١) يرجع نهاد الموسى ما ذهب إليه البصريون ، إذ لا يعقل أن يخاطب المائح بأسلوب الأمر ، ثم يثنى عليه هذا الشناء العظيم ، ويغلب على ظنه أن العبارة إشعار للمائح بان الدلودونه . ( في تاريخ العربية - ٢١٤ / ٢١٥ ) .
- (٢) الخلاف النحوي - ٧٠ .

هذا هو تأثير العوامل الأساسية، المنبثقة من المادة اللغوية، في نشأة الخلاف النحوي، فما العوامل الثانوية التي أثرت في هذه الظاهرة، وما مدى تأثيرها؟

في ما يلي عرض لهذه الأسباب، ومنها:

### العصبية البلدية:

تشير المصادر التاريخية إلى موقعة مشهورة بين أصحاب الجمل ومؤيديهم من أهل البصرة من جهة، وبين الإمام علي وأتباعه ومؤيديه من أهل الكوفة من جهة أخرى. (١)

وقد استند أحمد أمين إلى ذلك فعزا أصل الخلاف بين نحاة البلديين: البصرة والكوفة، إلى ما كان بينهما من خلاف سياسي (٢)، وتابعه في ذلك باحثون آخرون. (٣)

والصحيح أن السياسة لم يكن لها تأثير مباشر في الخلاف النحوي، إلا أن هذه الموقعة أوجدت - فيما بعد - منافسة بين البلديين في مجالات مختلفة، ولا سيما المجالات العلمية، ومن ثم تأثر النحو بهذه المنافسة، شأنه في ذلك شأن سائر العلوم، وهو ما ذهب إليه سعيد الأفغانسي (٤).

### التنافس بين العلماء:

ومن العوامل الثانوية التي أسهمت في نشأة الخلاف التنافس بين العلماء، سواء كانوا مدفوعين إلى ذلك بأثر الفيرة ما حققه بعضهم من مكانة، أو بقصد إظهار التفوق

(١) المواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه

وسلم - أبو بكر بن الصري - ١٤٩ - ١٥٣٠ .

(٢) ضحى الإسلام - ج٢ - ٢٩٤ .

(٣) نشأة النحو - محمد الطنطاوي - ١٠٧ .

(٤) في أصول النحو - ٢١٧، ٢١٨ .

على أقرانهم أمام أولي الأمر . ويتجلى ذلك في المناظرة التي جرت بين الكسائي ويحيى بن المبارك اليزيدي (ت: ٢٠٢ هـ) أمام الرشيد (١) ، فقد طلب اليزيدي من الكسائي أن ينظر في الهيتين التاليين :

ما رأينا خرباً نـــــــ  
لا يكون العير مهراً  
قرَّ عنه البيض صقــــر (٢)  
لا يكون المهر مهــــر (٣)

فقال الكسائي : قد أقوى (٤) الشاعر ، " لا يكون المهر مهراً " . فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض ، وقال : أنا أبو محمد ، الشعر صواب ، إنما ابتدأ الشاعر ، فقال : المهر مهراً . فقال له يحيى بن خالد - وكان حاضراً : خطأ الكسائي مع حسن أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء أدبك . فقال : إن حلاوة الظفر ، وعز الغليظة ، أذهبا عني التحفظ .

ويتبين من هذه المناظرة كذلك ما للمناظرات من أثر بارز في تجلية أوجه الخلاف ، وإذكاء روح التنافس بين النحاة .

- 
- (١) مجالس العلماء - الزجاجي - تحقيق عبدالسلام هارون - ٢٥٥ .
  - (٢) الخرب : ذكر الحباري ، وقيل هو الحباري كلها ، والجمع خراب وأخراب وخربان . ( اللسان - مادة خرب ) .
  - (٣) العير : الحمار ، أي كان أهلياً أو وحشياً ، وقد غلب على الوحشي ، والأنثى عيرة . ( اللسان - مادة عير ) .
  - (٤) الإقواء : اختلاف الإعراب في القوافي ؛ وذلك أن تكون قافية مرفوعة ، وأخرى مخفوضة . ( كتاب القوافي - أبو يعلى التنوخي - تحقيق عمر الأسعد ومحبي الدين رمضان ) .  
ومن الأمثلة عليه قول النابضة :  
أمن آل مية رائج أو مفتدي  
زعم البوارح أن رحلتنا غداً  
عجلان ذاً زاد وغير مــــزود  
وهذاك خبرنا الخراب الأسود  
( كتاب الكافي في العروض والقوافي - الخطيب التبريزي - تحقيق الحسانسي عبدالله - ١٦٠ ) .

## العصبية للشيخ :

وثمة سبب آخر من أسباب الخلاف وهو العصبية للشيخ ، فتعلب (ت: ٢٩١هـ) درس نحو الفراء (ت: ٢٠٧هـ) وحفظ كتبه ، فكان ذلك سببا في تعصبه له ، ولا سيما بعد أن جاء البرد (ت: ٢٨٥هـ) حاملا نحو سيويه والخليل لينافس ثعلبا على موضعه (١) .

وبؤيد ذلك شواهد كثيرة من تاريخ النحو ، فالكسائي - على سبيل المثال - درس الكتاب على الأُفْش ونقله إلى الكوفيين ، فأوجد ذلك توافقا نسبيا بين مذهبهم ومذهبه ، وخلافا نسبيا مع مذاهب الآخرين (٢) .

وقد تلمذ الزجاج (ت: ٣١١هـ) للبرد (٣) فتعصب له ، وتلمذ أبو موسى الحامض (ت: ٣٠٥هـ) لثعلب (٤) فتعصب له ، ومن ثم نشأ خلاف في الرأي والمذهب بين الزجاج وأبي موسى الحامض .

على أن القول بالعصبية للشيخ صحيح في حدود معينة ، إذ قد يُصَادَفُ أن يأخذ دارس عن أستاذه ، ثم يخالفه في كثير من آرائه أو بعضها .

هذه هي - في الغالب - أسباب الخلاف ، والإبانة عنها لا تكفي لإظهار صورة الخلاف على نحو جلي ، وحتى تبدو هذه الصورة على نحو أكثر وضوحا ، لا بد من أن نعرض لبواكير هذا الخلاف بين النحاة عامة ، وبين البصريين على وجه خاص .

- 
- (١) الخلاف النحوي - ٧٣ .
  - (٢) سأعرض في فصل قادم من هذا البحث لكثير من المسائل التي اتفق فيها مذهب الكوفيين ومذهب الأُفْش ، وخالفوا فيها مذاهب الآخرين .
  - (٣) طبقات الزبيدي - ١١١ .
  - (٤) المصدر السابق - ١٥١ ، ١٥٢ .



## بواكير الخلاف في الرأي والمذهب

يعود للبريين الفضل في إرساء قواعد النحو ، ووضع الأسس التي وضعت حداً لشيوع اللحن ، وفتحت الباب على مصراعيه أمام دارسى النحو من المسلمين المنحدرين من أصل غير عربي ، وقد انفرد البصريون بحمل لواء النحو قرابة قرن من الزمان ، وكان الكوفيون في أثناءه يتوافدون على البصرة لتلقي هذا العلم ، وكان ممن وفد إليهم محمد بن الحسن الرواسي ، ويعد المؤسس الأول للمذهب الكوفي (١) .

ويزعم الرواسي أن الخليل طلب منه كتاباً له في النحو ، فأرسله إليه (٢) .

ويستند أحمد أمين إلى هذا الأمر ، فيذهب إلى أن الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة بدأ بين الرواسي والخليل (٣) ، وتابعه في ذلك سعيد الأفغاني (٤) .

ويذهب بعض الدارسين إلى أن مسألة بداية الخلاف بين الخليل والرواسي هي رواية حاكها الكوفيون أيام المبرد وشعلب ليرتفعوا بنحوهم إلى منزلة نحو الخليل (٥) .

على أن الصحيح أن ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون هو اجتهاد لا يستند له دليل نقلي ، إذ لم تشر كتب النحو أو كتب الطبقات إلى بداية محددة لهذا الخلاف .

وسهما يكن من شيء فإن الخلاف النحوي في بواكيره اتخذ مظهرين رئيسيين هما : المناظرات والعصبية ، فما حقيقة هذين المظهرين ، وكيف أسهما في نشأة الخلاف ؟

- 
- (١) طبقات الزبيدي - ١٣٥ .
  - (٢) معجم الأديب - ج ١٨ - ١٢٣ .
  - (٣) ضحى الإسلام - ج ٢ - ٢٩٤ .
  - (٤) في أصول النحو - ١٧٦ .
  - (٥) الخلاف النحوي - ٣٠ .

## المناظرات :

من بواكير المناظرات التي ظهر فيها خلاف بين نحاة البصرة والكوفة تلك المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه حول المسألة الزهوية المتمثلة في العبارة (١) : " كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنهور ، فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها " . ويرى سيبويه أن الوجه الصحيح هو : فإذا هو هي ، في حين يرى الكسائي أن الصحيح أن يقال : فإذا هو إياها .

ومن يتأمل مسار النقاش في هذه المسألة لا يجد نقاشاً جدلياً لنصرة مذهب معين ، وكل ما في الأمر أن الكسائي سأل ، وأن سيبويه أجاب بما يعتقد أنه الصواب ، وأعقب ذلك أخذ رأي الأعراب الذين تصادف وجودهم آنذاك ، فشابهوا الكسائي فسي مذهبه ؛ لأنهم من الأعراب الذين كان يأخذ عنهم اللغة .

وقد كان هم الكسائي أن يثبت للخليفة أنه الفارس الذي لا يجارى ، ليحبط مسعى سيبويه في بلوغ ما بلغه هو من منزلة عالية عنده . وهذا يعني أنه انطلق من دوافع شخصية متعلقة بالمنزلة والجاه .

ومن المنطلق ذاته ناظر يحيى بن المبارك اليزيدي الكسائي أمام الرشيد وتفوق عليه (٢) ، كما أشير إلى ذلك عند الحديث عن التنافس بين العلماء . وقد ظهر من المناظرة أن دافع اليزيدي للمناظرة شخصية محضة ، فقد عبر عن ذلك بقوله (٣) : " إن حلاوة الظفر وعز الغلبة أذهباني التحفظ " .

- 
- (١) مجالس العلماء - ١٠٤٩٤٨ .  
تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - دار الكتاب العربي (بيروت) - ج٢ - ١٩٨٠ .  
إنهاء الرواة - ج٢ - ٣٤٨ .  
(٢) مجالس العلماء - ٢٥٥ .  
(٣) المصدر السابق - ٢٥٥ .

وهناك الكثير من المناظرات التي كان الدافع إليها الظهور على المنافس والتقليل من شأنه (١) ، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن دوافع النحويين إلى هذه المناظرات لم تكن مذهبية بقدر ما كانت نابعة من دواع شخصية .

### العصبية :

والمظهر الثاني الذي تجسد فيه الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في هذه المرحلة المبكرة هو العصبية ، وأعني بذلك تعصب أحد الفريقين على الآخر . ومما أذكرى حدة التعصب بينهم أن أولي الأمر من العباسيين كانوا يعيلون إلى الكوفيين ، ويرفعون من منزلتهم كلما سنحت الفرصة (٢) .

وقد استغل الكوفيون نفوذ الحكم لنصرتهم على البصريين ، لأن علمهم كان قليلا بالنسبة إلى علم البصريين ، فحداهم ذلك على الدفاع عن منزلتهم لدى الحكام بالتعصب على البصريين (٣) ، ومحاولة إحباط مساعيهم في تحقيق أي نجاح مسادي أو معنوي عند هؤلاء الحكام (٤) ، ولعل في الحادثة التالية ما يدل على ذلك .

فقد مرض الكسائي بمرض البرص ، فطلب منه الرشيد أن يختار لأولاده من ينسب عنه من يرضاه ، فتأني في ذلك خوفا من أن يأتيهم برجل يغلب على موضعه . فأنسذره الخليفة باختيار من يصلح دون الرجوع إليه ، إذا هولم يختار من أصحابه من غير إبطاء . وكان بلغه أن سيويه والأخفش يريدان الشخصين إلى بغداد ، فقلق لذلك ، وسارع

- 
- (١) من هذه المناظرات مناظرة عيسى بن عمر للكسائي ( مجالس العلماء - ١٤٨ ) ، ومناظرة سيويه للفراء وهشام ( تاريخ بغداد - ج ٢ - ١٩٢ - ١٩٨ ) ، ومناظرة أخرى للكسائي مع أبي محمد اليزيدي ( مجالس العلماء - ١١ ) ، ومناظرة للكسائي مع الأضاعي ( أمالي الزجاجي - ٥١ ) وغيرها كثير .
- (٢) مراتب النحويين - ١٤٤ ، نشأة النحو - ١٤٣ .
- (٣) في أصول النحو - ٢٢٢ .
- (٤) المرجع السابق - ١٧٧ .

باختيار الاحمر (١) . وقد كان هذا الرجل غير متقدم في العلم في ذلك الوقت ،  
فتعهد له الكسائي بأن يلقنه ما يحتاج من مسائل في النحو والشعر واللغة لأداء  
هذه المهمة (٢) . كل ذلك خشية أن يحل محله عالم بصري ، ربما تسعفه  
الظروف ففتبوا منزلة عالية لدى الخليفة ، وهو ما لا يرضاه .

هكذا دفع التعلق بالمراتب الرفيعة الكسائي إلى التعصب على البصريين ،  
وتمثل ذلك في التصرف على نحو يحول بين هؤلاء وبين الوصول إلى الحكماء  
العباسيين .

وجدير بالذكر أن هذا السب ذاته كان وراء حدوث مقارضة بين أبي محمد  
اليزيدي والكسائي نفسه ، تلك المقارضة التي نجمت عن التنافس بينهما في تأديب  
الأخوين : الأمين والمأمون . من ذلك أن اليزيدي هجا الكسائي وأصحابه الكوفيين  
بقولته (٣) :

لهم قياسٌ أحد ثوه هُم      قياسٌ سوءٌ غير منقاد .

وقد دفعت هذه العصبية أهل البصرة إلى التفاخر على أهل الكوفة بأنهم  
أخذوا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، على حين أخذها الكوفيون من أهمل  
السواد وأكلة الكواميخ والشواريز (٤) .

- 
- (١) هو علي بن المبارك الأحمر من نحاة الطبقة الثالثة الكوفية ، وكان مؤدب الأمين  
وتوفي سنة ١٩٤ هـ . ( طبقات الزبيدي ١٣٤ ) .
- (٢) بنية الوعاة - ج٢ - ١٥٨ ، ١٥٩ .
- (٣) أخبار النحويين البصريين - ١٠ ، ١٢٠ .
- (٤) إنباه الرواة - ج٢ - ٣٧١ .
- حَرَشٌ : صاد ( اللسان - مادة حرش ) .  
الضَّبَابُ : جمع ضَبٍّ ، وهو دويبة من الحشرات معروف . ( اللسان - مادة ضبب ) .  
اليرابيع : جمع يَرْبُوعٍ ، وهو دويبة فوق الجُرذ ، الذكر والأنثى فيه سواء . ( اللسان -  
مادة ربع ) .  
الكواميخ : جمع كَامِخٍ ، وهو نوع من الأثم معرَّب ( اللسان - مادة كمخ ) .  
الشواريز : جمع شيراز وهو اللبن الرائب .

ولم يتوقف أمر تعصب البصريين على الكوفيين عند حد التفاخر عليهم ، بسبل تجاوز ذلك إلى عزوفهم عن أخذ اللغة عن الكوفيين ، فقد ذكر السيرافي أن علماء البصرة لم يأخذوا عن أهل الكوفة شيئا من علم العرب إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي في أول كتابه " النوادر " قصيدة لضمرة بن ضمرة النهشلي مطلعها (١) :

بَكَرَتْ تَلَوَّكَ بَعْدَ وَهْنٍ فِي النَّسْدِ  
سَلَّ عَلَيْكَ مَلَامَتِي وَعِتَابِي (٢)

ولا يعني ما تقدم من إشارات إلى العصبية ، أنها شملت النحاة جميعا ، فكما أسهمت الدوافع الشخصية في رسم نهج بعض النحاة من الفريقين ، كان للدوافع ذاتها تأثير في تخفيف حدتها عند نحاة آخرين .

فها هو ذا أبو الحسن الأخفش يذهب إلى بغداد ليثأر لأستاذه سيويسه من الكسائي ، فيسترضيه بتعيينه مؤدبا لأولاده (٣) ، بل إن الأمر تطور إلى ما هو أكثر من ذلك ، فقد ظهر - في وقت تال - أن كثيرا من آراء الأخفش النحوية تتفق وآراء الكوفيين .

نتبين من هذه الحادثة وما سبقها أن العصبية التي نلمحها في بواكير الخلاف النحوي لم تكن تابعة من التعصب لمذهب معين بقدر ما كانت ناجمة عن التنافس بين علماء بلدين لتحقيق ما يصبون إليه من منازل عالية ، ماديا ومعنويا ؛ وههنا الدافع ذاته كان وراء حدوث كثير من المناظرات في هذه الحقبة المبكرة .

- 
- (١) أخبار النحويين البصريين (٥٦-٥٧) ، الفهرست - ٦٠ .  
نزهة الألباء - ٨٦ ، إنباه الرواة - ج٢ - ٣٤ .  
المزهر - ج٢ - ٤١٠ ( لم يذكر السيوطي في المزهر بيت ضمرة النهشلي )  
\* وأخذ المازني برأي الفراء في جواز حذف لام الأمر في الشعر .  
( الإنصاف - ج٢ - ٥٤٧ ) .
- (٢) البسّل : من الأضداد وهو الحرام والحلال ، الواحد والجمع والمذكر والمؤنث في ذلك سواء ؛ وهي في هذا البيت بمعنى الحرام . ( اللسان - مادة بسّل ) .
- (٣) معجم الأدباء - ج١١ - ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

ولكن كيف أثرت هذه العصبية وتلك المناظرات في الخلاف النحوي ؟  
والإجابة عن هذا التساؤل لن تكلف كبير عناء ، ذلك أن هذين العاملين :  
المناظرات والعصبية ، جعلتا الخلاف النحوي حافلا بالكثير من صور الاختلاف فسي  
الرأي والمذهب أثرت في الخلاف النحوي من ثلاثة وجوه :

أولهما : أن كل فريق أخذ يجتهد في الدفاع عما يتبناه من مذاهب فسي  
نطاق الرد على الفريق المنافس ، فكان لذلك تأثيره الفعلي في استكمال جوانب النظرية  
النحوية .

وثانيها : أن هذا الخلاف وصل - بسبب من العصبية والمناظرات - إلى  
حد المفاظة أحيانا ، ومن الأمثلة على ذلك إصرار الكسائي على أن الوجه الصحيح  
في مسألة : " كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي أو فإذا هو  
إياها " ، هو : " فإذا هو إياها " ، مع أن ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء  
كالجزم بـ ( لن ) والنصب بـ ( لم ) ( ١ ) .

وثالثها : أن هذا الخلاف استحال في أذهان النحاة الذين عاشوا في  
القرن الثالث الهجري وما بعده ، أي بعد وفاة سيبويه والكسائي والغراء ، إلى  
خلاف بين طرفين ينتهي كل منهما إلى بلد : فأصبح نحو الخليل ويونس وسيبويه والأخفش

( ١ ) مغني اللبيب - ١٢٥ .

\* والوجه الصحيح هو : " فإذا هو هي " ، وفاقا لسيبويه ؛ ويؤيد ذلك ورود  
ما بعد إذا الفجائية مرفوعا في شواهد كثيرة منها قوله تعالى : " فإذا هي  
حية تسعى " برفع حية . ( طه - ٢٠ ) .  
ومنها قوله تعالى : " فإذا هم خامدون " ؛ وإن وردت ( خامدون ) مرفوعة .  
( يس - ٢٩ ) .

وقوله تعالى : " فإذا هي بيضاء " ؛ فقد وردت بيضاء مرفوعة . ( الشعراء - ٣٣ ) .  
وقوله تعالى : " فإذا هي شاخصة برفع شاخصة . ( الأنبياء - ٩٧ ) .

نحوها بصريا ، وأصبح ما خلفه الكسائي والفراء نحوها كوفيا (١) ، ويؤيد ذلك ما ورد في كتب المبرد وشعلب من إشارات إلى البصريين والكوفيين .

ومن المتعارف أن البصريين سبقوا الكوفيين في وضع أصول النحو ، ثم جاء الكوفيون ووضعوا أصولا أخرى . وقد قام الباحثون بدراسات كثيرة حول الفروق فسي الأصول بين الفريقين . لكن صورة الخلاف التي رسمها هؤلاء الباحثون ما زالت ناقصة ، وفي دراسة الفروق في الأصول بين البصريين أنفسهم ، ما يمكن أن يكمل تلك الصورة ، فربما يكشف عن أبعاد جديدة في الخلاف بين نحاة المصريين .

الفصل الثاني  
الخلاف بين نحاة البصرة

- بواكير الخلاف بين نحاة البصرة
- ظواهر الخلاف
- التفسير



## بواكير الخلاف بين نحاة البصرة

عرضت فيما سبق لمظاهر بواكير الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة ، وقد حاولت أن أتبين ملامح صورة الخلاف في هذه المرحلة المبكرة . وقد شعرت في أثناء ذلك أن من الأهمية بمكان ، أن أعرض لبواكير الخلاف بين نحاة البصرة ، بوصفهم السابقين إلى وضع هذا العلم ، فقد يكشف ذلك عن مناهج معينة في البحث لدى هؤلاء النحويين أثرت من جاء بعدهم من نحاة بصريين وكوفيين على السواء .

وجدير بالذكر أنني سأختار من صور الخلاف ما يمثل اتجاهات معينة فسي البحث قد تساعد على استجلاء الصورة النهائية لهذا الخلاف ، محاولاً إبراز ما اعتمد عليه هؤلاء النحاة من أصول نحوية كان لها تأثيرها بصورة أو بأخرى في النحاة الذين جاءوا في عصور تالية .

\* \* \*

ومن يدقق النظر في بواكير أخبار النحاة الواردة في كتب الطبقات ، يلاحظ مقولات تدل على وجود مناهج أولية في البحث لدى هؤلاء النحاة : فعبدالله بن أبي إسحق كان شديد التجريد للقياس (١) ، ويونس لم يكن عنده علم إلا ما رآه بعينه (٢) ، والخليل كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس (٣) ، ولعل في دراسة بعض صور بواكير الخلاف ما يساعد على التثبت من صحة هذه المقولات .

- 
- (١) نزهة الألباء - ١٠ .
  - (٢) طبقات الزبيدي - ٥١ .
  - \* يغلب على ظني أن ما قصده الزبيدي بهذه العبارة هو ميل يونس إلى السماع في التقعيد النحوي .
  - (٣) أخبار النحويين البصريين - ٣٨ .
  - الفهرست - ٤٨ .
  - نزهة الألباء - ٢٩ .
  - بغية الوعاة - ج١ - ٥٥٢ .

ومن بواكير الخلاف بين نحاة البصرة ذلك الخلاف الذي أثاره البيتان التاليان  
للفرزديق (١)

مستقبلين شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا  
بِحَا صَبِ كَنْدِيفِ القَطْنِ مَنْشُورِ  
عَلَى عَائِمْنَا يَلْقَى ، وَأَرْحَلِنَا  
عَلَى زَوَاحِفَ تَرْجَسِي ، مَخْهَارِيْسِرِ (٢)

وموضع الخلاف هو كلمة ( رير ) : هل هي مرفوعة أو مخفوضة ؟ .

- ٠ ١ وقد ذهب عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي إلى أنها مرفوعة ، يدل على ذلك أنه حكم على الفرزدق بالإساءة ، وقال : إنما هو ( رير ) (٣) ، أي إن العبارة مكونة من مبتدأ وخبر .
- ٠ ٢ وأجاز يونس ورودها بالخفض ، ودليل ذلك أنه وصف قول الفرزدق : ( مخهارير ) بأنه جائز حسن (٤) ، وتقدير العبارة : ريرٌ مَخْبُهَا (٥) ، أي إن ( مَخْبُهَا ) فاعل للصفة .

\* \* \*

- (١) طبقات الزبيدي - ٣٢ .  
الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء - المرزباني - جمعية نشر الكتب العربية ( القاهرة ) - ٩٩ .
- (٢) شمال الشام : ربح الشام . ( اللسان ، شمل )  
الحاصب : الحصص . ( اللسان ، حصب ) .  
الزواحف : الإبل المجهدة ( اللسان ، زحف ) .  
ترجسي : تساق ( اللسان ، زجا ) .  
ريسر : ذاعب ، فاسد من الهزال ( اللسان ، رير ) .
- (٣) طبقات الزبيدي - ٣٢ ، الموشح - ٩٩ .
- (٤) طبقات الزبيدي - ٣٢ ، الموشح - ٩٩ .
- (٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر البغدادي - دار صادر ( بيروت )  
١١٦ - ١١٧ .

الأصول التي استند إليها الفريفيقان :

- ١ . القياس : وهو ما استند إليه ابن أبي إسحق ، وذلك يقتضي بأن تكون ( رير )  
خبرا للمبتدأ وهو كلمة ( مخها ) .
- ٢ . واستند يونس في مذهبه إلى السماع .

ومن الشواهد على ذلك قول الزباء ( ١ ) :  
ما لِلْجِمالِ مَشِيهاً وَثِيهاً      أَجندا يَحْمِلنَ أمَ حَدِيها

حيث جاءت كلمة ( مشيها ) مرفوعة ، وقد أعربها بعض النحاة فاعلا مقدا لكلمة  
( وثيها ) ( ٢ ) .

\* \* \*

ومما هو جدير بالملاحظة أن يونس يجيز القياس في بيت الفرزدق ، أي أن تكون  
عبارة : ( مخها رير ) من مبتدأ وخبر ؛ ولكن ما تجدر الإشارة إليه أنه حين وصف قول  
الفرزدق بأنه جائز حسن ، مع كون ( مخها ) فاعلا للصفة ( رير ) ، كان ينطلق من  
مذهبه النحوي في الميل إلى اعتماد السماع إذا كان فيه ما يجيز ما ورد عن العرب  
مخالفا للقياس ، ومن ثمَّ وَضَعَ القواعدِ والأصولَ التي تتناسب والشواهد المخالفة ( ٣ ) .

( ١ ) أوضح المسالك - ابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ج ١ -

مفني اللبيب - ابن هشام - تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله - ٧٥٨ .

شرح الأشموني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ج ١ - ١٧٠ .

( ٢ ) أعرب الكوفيون ( وثيها ) حالا من الجمال ؛ وأعربها أبو علي الفارسي حالا

سدت مسد الخبر . وأعربها البصريون ، مثل إعراب ابن هشام ، معمولا لفعل

محذوف ؛ والتقدير : مشيها يكون وثيها أو يوجد وثيها . ( مفني اللبيب

( حاشية ومتن ) - ٧٥٨ ) .

( ٣ ) التيار القياسي في مدرسة البصرة ( بحث ) - أحمد مكي الأنصاري - حوليات

كلية الآداب بجامعة القاهرة - مجلد ٢٤ - ج ٢ - ٣٤ .

ويقلب على الظن أن ابن أبي إسحق الحضرمي كان يدرك أن ما يوجد مسن شواهد مماثلة لببيت الفرزدق قليل وغير مطرد ، فلا يصلح للقياس عليه ، ولذلك رفض ورود كلمة ( رير ) مخفوضة ، ولعله كان ينطلق من مذهبه في تجريد القياس ، وهو الحكم بصحة ما ورد عن العرب موافقا للقياس ، والحكم على ما ورد مخالفا له بالخطأ ، وهو ما يميل إليه بعض الدارسين المحدثين (١) .

\* \* \*

صورة أخرى من صور بواكير الخلاف النحوي أوردتها مصادر تاريخ النحو تمثلت في البيت التالي للفرزدق (٢) :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَسَدَّعْ  
وَرَوَّعَ  
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مَجْلُفًا (٣) .

وموضع الخلاف هو كلمة ( مجلف ) : هل هي مرفوعة - كما نُقِلَ عن الفرزدق - أو منصوبة ؟

١ . وقد خطأ عبد الله بن أبي إسحق الفرزدق في رفعه كلمة ( مجلف ) (٤) ، فهو يرى أن تكون منصوبة بالعطف على ( مسحت ) .

- 
- (١) التيار القياسي في مدرسة البصرة - حوليات كلية الآداب بجامعة القاهرة - مجلد ٢٤ - ج ٢ - ٣٣ .
- \* سبقت الإشارة إلى مذهب الحضرمي في تجريد القياس عند الحديث عن مراحل تطور النحو .
- (٢) الموشح - ١٠٠ ، الإفصاح - الفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني - ٢٩٣ ، نزهة الألباء - ١١ ، ١٢٠ .
- (٣) المسحت : المستأصل ( اللسان ، مسحت ) .
- المجلف : الذي أخذ من جوانبه . ( اللسان ، جلف ) ، أي الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير .
- (٤) الموشح - ١٠٠ ، الإفصاح - ٢٩٣ ، نزهة الألباء - ١١ ، ١٢٠ .

٢ . وأجاز الخليل ورود هذه الكلمة مرفوعة ، والتقدير : لم يبق من المال إلا مسحت  
أو مجلسف (١) .

\* \* \*

### الأصول التي استند إليها الطرفان :

١ . القياس : وعليه اعتمد ابن أبي اسحق في مذهبه ، وذلك يستلزم أن تكون كلمة  
( مجلف ) منصوبة بالعطف على ( مسحت ) .

٢ . الحمل على المعنى : وهو أن يعتمد على المعنى - لا على ظاهر اللفظ - في  
بناء القاعدة النحوية . ويتمثل ذلك - هنا - في قول الخليل (٢) : " هو على  
المعنى ، فكأنه قال : " لم يبق من المال إلا مسحت " ، لأن معنى ( لم يدع )  
و ( لم يبق ) واحد ، فاحتاج إلى الرفع ، فحمله على شيء في معناه " .

٣ . السماع : ويعزز ما ذهب إليه الخليل ورود عدد من الشواهد فيها حمل على  
المعنى ، من ذلك قول زجل من قيس عيلان (٣) :

بيننا نحن نطلبه أتانا  
معلق وفضة وزناد راع (٤)

- (١) الإفصاح - ٢٩٥ .  
ويذهب العكبري إلى أن مجلفاً مرفوع على تقدير:  
بقي مجلف . ( إعراب الحديث النبوي - أبو البقاء العكبري - تحقيق عبد الإله  
نهبان - ١٩٣ ) .  
ويذهب آخرون إلى أن مجلفاً مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : أو مجلف كذاك .  
( المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات - ابن جني - تحقيق علي النجدي  
وآخرين - ج١ - ١٨٠ ) .  
(٢) الإفصاح - ٢٩٥ .  
(٣) الكتاب - ج١ - ١٧١ .  
(٤) الوفصة : جمعة السهام ( اللسان ، وفص ) .

فقد نصب كلمة ( زناد ) حملاً على موضع ( وَفْضَةٌ ) ، لأن معناه يُعَلِّقُ وَفْضَةً

وزنادٌ راعٍ :

ومنه كذلك هذا البيت ( ١ ) :

هل أنت باعثٌ دينارٌ لحاجتنا

أوعِدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقِ

فقد نصب ( عِد ر ب ) حملاً على موضع ( دينار ) . وشواهد الحمل على المعنى

كثيرة في الكتاب ( ٢ ) ، وفيها تعزير لمذهب الخليل في بيت الفرزدق موضع الخلاف .

يلاحظ ما تقدم أن الحضرمي حكم بالخطأ على بيت الفرزدق ، وإن الشائع

المألوف في مثل هذه المسألة أن يكون ( مجلف ) منصوباً ، لأنه معطوف على مستثنى

منصوب ، وذلك مؤيد بشواهد كثيرة ، وفق ما يقتضيه القياس ، ومن ذلك انطلق الحضرمي

في الحكم بالخطأ على هذا البيت ، وهو ما يتسق و منهجه في تجريد القياس ، وهذا

المنهج الذي يرفض الشواهد النحوية القليلة إذا خالفت القياس ، مهما كانت درجة

فصاحتها ( ٣ ) .

ويقابل منهج الحضرمي في هذه المسألة منهج آخر هو منهج الخليل ، فيبدل

من أن يحكم على هذا البيت ونظائره ، مما يخالف القياس ، بالخطأ ، وتفثق ذهنه

عن منهج جديد في القياس ، يجيز المعطف بالحمل على المعنى ، وهو ما يعرف بمنهج

( ١ ) الكتاب : ج ١ - ١٧١ .

\* باعث : مرسل ، ودينار وعيد رب : رجلان .

( ٢ ) الكتاب - ج ١ - ( ١٧٠ - ١٧٤ )

ومنها قوله تعالى : " وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً " ( الأنعام - ٩٦ ) .

ومنها قول جرير :

جئني بمثل بني بدرٍ لقومهم  
أو مثل أسرةٍ منظورٍ بين سيار

( الكتاب - ج ١ - ١٢٠ ) .

( ٣ ) التيار القياسي - حوليات كلية الآداب - جامعة القاهرة - مجلد ٢٤ - ج ١ - ٥١ - ٥٢ .

- (١) -

"تصحيح القياس" . ويعزز ما ذهب إليه الخليل تلك الشواهد التي أوردها سيويه في الكتاب حول هذا النمط من العطف<sup>(١)</sup> .

ويفهم من منهج الخليل أن ما يرد عن العرب من شواهد مخالفا للقياس ، لا يحكم عليه بالخطأ ، وإنما يحفظ لتفسير ما يرد عنهم من شواهد أخرى مماثلة ، مخالفة للقياس .

\* \* \*

ومظاهر الخلاف النحوي البصري في هذه المرحلة المبكرة كثيرة ، ولكنني أختار منها ما يمثل اتجاهات منهجية معينة ، كما أشرت سابقا ، وفي الصورة التالية ما يساعد على مزيد من التبين لهذه الاتجاهات .

(٢) وتتمثل هذه الصورة في ما حدث من خلاف بين النحاة حول البيت التالي للفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجرتـــــــــــــــــه

ولكن عبد الله مولى موالـــــــــــــــــيـــــــــــــــــا

وينحصر الخلاف في هذا البيت حول ( مولى مواليا ) :

٠١ . فقد ذهب عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي إلى أنها مولى موال (٣) ، على أن كلمة ( موال ) اسم منقوص ، وحقه أن تحذف منه اليا في الخفض - كما هي الحال هنا ، ولذلك خطأ الحضرمي الفرزدق في هذا البيت (٤) .

(١) الكتاب - ج١ - (١٧٠ - ١٧٤) .

(٢) الموشح - ٩٩ .

والمولى عند العرب هو الحليف ( المصدر السابق - ٩٩ ) .

(٣) طبقات الزبيدي - ٣٢ .

خزانة الأدب - البغدادي - نشر دار صادر (بيروت) - ج١ - ١١٥ ، ١١٦ .

(٤) نزهة الألباء - ١١ .

خزانة الأدب - ج١ - ١١٥ ، ١١٦ .

٠٢ . وذهب الخليل وسيبويه إلى أن ذلك جائز في الضرورة الشعرية (١) ، فالكلمة ( موالى ) ممنوعة من الصرف ولذلك جرت بفتحة بدلا من الكسرة ، والألف للإطلاق (٢) .

### الأصول التي استند إليها الفريقان :

٠١ . القياس : وهو ما اعتمد عليه الحضرمي في مذهبه ، إذ يقتضي أن يصرف ( وزن مفاعل ) في حالتى الرفع والجر إذا كان الحرف الثانى بعد الألف التكمير معتلا ، كما فى موالى (٣) ، ولذلك كان على الفرزدق - وفاقا لمذهبه - أن يقول : مولى موال .

٠٢ . الرد إلى الأصل : وهو استخدام الكلمة - أيا كان نوعها - فى موضع معين ، بالنظر إلى أصل استعمالها ، لضرورة ما . فالصحيح أن يقول الفرزدق : مولى موال ، ولكن الضرورة الشعرية جعلته يرد كلمة ( موال ) إلى أصل استخدامها ، وهو منعها من الصرف ؛ فقال : ولكن عبدالله مولى موالى ؛ وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه فى تفسيرهم للشاهد فى بيت الفرزدق (٤) .

ويؤيد ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ورود عدد من الشواهد ، حق وزن (مفاعل) فيها أن يكون مصروفا ، لكنه جاء ممنوعا من الصرف برده إلى الأصل للضرورة الشعرية ،

- (١) الكتاب - ج٣ - (٣١٢-٣١٣) .
- ما ينصرف وما لا ينصرف - أبو إسحق الزجاج - تحقيق هدى قراءة - ١١٤ .
- (٢) الضرائر - الألويسي - ٢١٨ .
- (٣) علة صرف هذا الاسم هو أنه تحذف ياءه فى حالتى الرفع والجر فينقص وزن الكلمة عن بناء فواعل فيدخلها التنوين ، والياء هنا حذفت حذفاً وليس لالتقاء الساكنين ؛ لأنها حذفت فى مواضع لا تبلغ أن تكون فى الثقل مثل موالى ، كقوله تعالى : " يوم يدع الداع " . ( القصر : ٦ ) .
- (٤) ( الضرائر - ٢٢١ ) .
- الكتاب - ج٣ - ٣١٣ .



من ذلك قول الشاعر الهذلي (١) :

بهن ملوب كدم العباط (٢)

أبيت على معاري واضحات

ومنه قول المكي (٣) :

تأزر طورا وتلقسي الإزارا

خربح دوايدي في ملمعب

والشواهد على ذلك كثيرة (٤) .

\* \* \*

- (١) الكتاب - ج٣ - ٣١٣ .  
\* ليست الضرورة الشعرية في هذا انكسار الوزن عند صرف معارء ولكنها ناتجة من أن صرفها يحدث في البيت زحافا فحسب .
- (٢) المنصف - ابن جني - تحقيق إبراهيم هيم مصطفى وعبدالله أمين - ج٢ - ٧٥ .  
معارى : جمع معرى وهو الفرش ( اللسان ، عرا )  
الواضحات : البيض ( اللسان ، وضح ) .  
ملسوب : ملطخ بالملاب ، وهو ضرب من الطيب ، فارسي ( اللسان ، لوب ) .  
العباط : جمع عبيطة ، وهي الدابة تنحرم من غير أن يكون بها داء أو كسر ( اللسان ، عبط ) .
- (٣) الكتاب - ج٣ - ٣١٦ ، المنصف - ج٢ - ٨٠ .
- (٤) ومن هذه الشواهد قول جرير :  
فيوما يوافيني الهوى غير ماضي  
ويوما ترى منهن غولا تفسول  
( الكتاب - ج٣ - ٣١٤ ، المنصف - ج٢ - ٨٠ ) .  
ومنه قول عبدالله بن قيس الرقيبات :  
لا بارك الله في الفواني هل  
يصبحن إلا لهن مطلب  
( الكتاب - ج٣ - ٣١٤ ، المنصف - ج٢ - ٨٠ ) .  
ومنه قول الشاعر :  
ألم يأتيك والأنياء تنمي  
بما لاقت لهنون بني زيبا  
( الكتاب - ج٣ - ٣١٦ ، المنصف - ج٢ - ٨١ ) .  
ويلاحظ هنا أن ياء المنقوص قد حركت بالكسر ، وذلك أشد ضرورة مما ورد في بيت الفرزدق ، لأن الكسرة مع الياء أثقل من الفتحة مع الياء .

يتبين ما تقدم كيف تمسك الحضرمي بالقياس المجرد ، وخطأ الفرزدق ، ومن ثم حكم بالخطأ على كل الشواهد الشعرية التي جاءت على نسقه ، وهذا يدل على أن الحضرمي قد بنى تقييده للنحو على استقرار ناقص لشواهد اللغة ، فقاد به ذلك إلى رفض كل الشواهد التي تخالف ما وضع من قواعد .

ويتضح كذلك أن الخليل وسيبويه - وقد أخذوا بمبدأ تصحيح القياس - أجازا ما قاله الفرزدق ، وقد وجدنا في الضرورة الشعرية - وهو ما يتمثل فيه تصحيح القياس هنا - سوفا مقبولاً لما ذهبنا إليه ، وعليه فقد فتحنا للشعراء باباً يلجؤون منه عندما تعترضهم صعوبة نحوية ، فأجازا رد الشيء إلى أصله في الاستعمال ، إذا كان في ذلك ما يسهل أمامهم السبيل .

ويظهر لي من خلال هذه المسألة والمسألة التي أجاز فيها الخليل العطف بالحمل على المعنى ، أن ما يقوم عليه تصحيح القياس الضرورة الشعرية والتماس وجهه من وجوه العلة في الشواهد المخالفة للقياس .

\* \* \*

صورة أخرى من بواكير الخلاف بين نحاة البصرة تتجلى في ذلك الخلاف الذي حدث بين عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء حول عبارة : " ليس الطيب إلا المسك " ؛

١ . فذهب عيسى بن عمر إلى أن الاسم الواقع بعد إلا منصوب (١) ، وإن يقتضي القياس أن يكون خبر ليس منصوباً .

٢ . وأجاز أبو عمرو الرفع بالإضافة إلى نصب (٢) .

\* \* \*

- 
- (١) مجالس العلماء - ٢ .  
الأشباه والنظائر - السيوطي - تحقيق طه سعد - ج٣ - ٧٢ .
- (٢) مجالس العلماء - ٢ ، الأشباه والنظائر - ج٣ - ٧٢ ، ٧٣ .

الأصول التي استند إليها الطرفان :

١ . القياس : وعليه اعتمد عيسى بن عمر ؛ فخير ليس يكون منصوباً ، وفق القياس .

السمع والقياس : وعليهما اعتمد أبو عمرو بن العلاء في ما ذهب إليه ، ويتمثل ذلك في قوله لعيسى (١) : " نمت يا أبا عمرو وأدلىح الناس (٢) ، ليس فسي الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع " .

ووجه السماع في ذلك أن أبا عمرو أجاز الرفع لوروده عن بني تميم ، أما وجه القياس فيه ، فهو أنه أدرك أن بني تميم كانوا يرفعون خبر ليس الواقع بعد إلا بحمله ( حملاً عفويًا ) على خبر ما الحجازية الواقع بعد إلا (٣) .

\* \* \*

ولعل ما حدا عيسى على الظن بأن أبا عمرو أخطأ في إجازته وجه الرفع في المسألة ، هو تأثيره بمنهج أستاذه الحضرمي في القياس المجرد (٤) ، ومسئول خصائص هذا القياس - كما سبق ذكره - أنه يقوم على استقراء ناقص للغات العرب ، يدل على ذلك أن عيسى بن عمر لم يكن يعلم أن بني تميم يقولون : ليس الطيب إلا المسك ، بالرفع ، فلما كشف له أبو عمرو عن ذلك ، اعترف بتفوق أبي عمرو في ميدان العلم بلغات العرب ، وقال له : " بهذا والله فسقت الناس " . (٥)

أما أبو عمرو بن العلاء فقد أجاز الوجهين : النصب على القياس ، والرفع على السماع ، وهو ينطلق في ذلك من مذهبه الذي يتلخص في الاعتماد على السماع فسي

- 
- (١) مجالس العلماء - ٢ - الأشباه والنظائر - ج٣ - ٧٢ .
  - (٢) الإيدلاج : السير من آخر الليل ( اللسان ، دلج ) .
  - (٣) معني اللبيب - ٣٨٧ ، ٣٨٨ .
  - (٤) يونس البصري - أحمد مكي الأنصاري - ٧٨ .
  - (٥) مجالس العلماء - ٤ .

إجازة ما يرد عن العرب عند تعارضه مع القياس ، فقد قيل له (١) : " كيف تصنع في ما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال : أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات" (٢) .

\* \* \*

ومن البواكير في الخلاف ما خلفه النحاة في هذه الحقبة المبكرة من أقوال فسي هذا البيت للنايفة الذبياني :

فَيْتُ كَأَنِّي سَأَوَّرْتَنِي ضَيْلِسَةً      من الرُّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السُّمُّ نَاعِقُ (٣)

- ٠ ١ فذهب عيسى بن عمر إلى وجوب نصب كلمة ( ناعق ) (٤) على أنها حال .
- ٠ ٢ وأجاز سيويه النصب والرفع (٥) .

\* \* \*

#### الأصول التي استند إليها :

- ٠ ١ القياس : وعليه اعتمد عيسى في مذهبه في الكلمة ، وتفسير ذلك أن ( فسي أنيابها ) متعلق بمحذوف هو خبر مقدم ، والسم مبتدأ مؤخر ، و ( ناعق ) حال . واستند سيويه إلى القياس في إجازة النصب (٦) ، كما هي الحال عند عيسى ابن عمر . ففي قولنا : فيها عبد الله قائما ، يكون ( فيها ) بمنزلة استقر ، ثم أردنا أن نخبر على أية حال استقر ، فقلنا : قائما (٧) .

- 
- (١) طبقات الزبيدي - ٣٩ .
  - (٢) يعزوا أبو عمرو بن العلاء مخالفة بعض ما يرد عن العرب من القول للأكثر الشائع إلى الفوارق اللهجية عند القبائل العربية . ( تجديد النحو العربي - عفيق دمشقية - ١٣٠ ) .
  - (٣) مر تفسير هذا البيت في موضع سابق من هذا البحث .
  - (٤) طبقات الزبيدي - ٤١ .
  - (٥) الكتاب - ج ٢ - ٨٨ - ٨٩ .
  - (٦) المصدر السابق - ٨٨ - ٨٩ .
  - (٧) المصدر ذاته - ٨٩ .

٥٢ . السمع : واستند سيويه إلى السماع في قوله بجواز الرفع ، فهو يقول (١) متابعا حديثه عن العبارة : ( فيها عبد الله قائما ) : " وإن شئت الخيت ( فيها ) فقلت : فيها عبد الله قائم " ، ومن شواهد سيويه على ذلك ، قوله تعالى (٢) : " قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " . وقد قرئ هذا الحرف على وجهين : برفع خالصة ونصبها (٣) .

وهناك غير شاهد على جواز الوجهين في مثل هذه الشواهد (٤) .

\* \* \*

ويبدو أن السبب في الخلاف بين عيسى بن عمر وسيويه ، ناشىء عن أن عيسى كان يأخذ من أقوال العرب ما يوافق القياس ، ويخطئ ما يخالفه (٥) ولذلك أصدر حكمه على النابغة بأنه أساء .

إلا أن سيويه - أخذ بعبداً أستاذة الخليل في تصحيح القياس (٦) ، وهو النظر إلى ما خالف الاكثر من كلام العرب على أنه صحيح ، وذلك بأن نلتصق له وجهها

- 
- (١) الكتاب - ج٢ - ٩٠٤٨٩ .  
(٢) الأعراف - ٣٢ .  
(٣) الكتاب - ج٢ - ٩١ .  
(٤) المصدر السابق - ج٢ - (٨٩-٩٠) .  
ومن هذه الشواهد قول الهذلي :  
لَا دَرَدَرِيَّ إِن أُطْعِمْتُ نَازِلِكُمْ قَرَفَ الْحَيْثِيِّ وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُوزُ  
فقد رفع كلمة ( مكنوز ) على الخبرية للبر مع الفاء الظرف ( عندي ) .  
ومنه قول ابن مقبل :  
لَا سَافِرَ النَّيِّ مَدْخُولٌ وَلَا هَيْجٌ عَارِي الْعِظَامِ عَلَيْهِ الْوَدْعُ مَنْظُومُ  
فقد رفع كلمة ( منظوم ) على الخبرية للودع مع إلفاء عليه .  
(٥) السبب هو تأثر عيسى بن عمر بمنهج أستاذة الحضرمي في القياس .  
(٦) التيار القياسي في مدرسة البصرة ( مقال ) - مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة - مجلد ٢٤ - ج٢ - ٢٤ .

من وجوه العلة مقبولا . ومن هذا المنطلق عدّ قول النابغة : ( السم نافع ) صحيحا لورود السماع به .

يظهر لنا مما تقدم أن الخلاف النحوي في بواكيره كشف عن اختلاف في مناهج دراسة اللفظة لدى هؤلاء النحاة ، تمثلت في القياس المجرد عند الحضرمي وعيسى بن عمر ، وفي استخدام السماع في التقعيد النحوي - ولو عارض القياس - عند يونس ، وفي تصحيح القياس عند الخليل وسيبويه .

ولا شك أن هذه المناهج تمثل بدور الخلاف بين نحاة البصرة ، فهـل تأثر بها النحاة البصريون الذين عاشوا في الحقبة التالية ، وهي القرن الثالث الهجري ؟ وهل أضافوا إليها أصولا أخرى تسهم في تجلية صورة هذا الخلاف ؟ وإذا كان ذلك كذلك ، فهل تختلف هذه الأصول جميعا عن أصول الاختلاف بين النحاة عامة ؟

تلك أسئلة لا يشفي في ظلها سوى دراسة عميقة لعدد كاف من مسائل الخلاف بين هؤلاء النحاة البصريين ، ربما تكشف عن إجابات شافية لها ولغيرها من الأسئلة .

## ظواهر الخلاف

مدخل :

يعد هذا الجزء من البحث عاملاً أساسياً في تحقيق الأهداف التي يرمي إليها الباحث ؛ وعليه فلا بد من تحليل هذه المسائل على نحو يعتمد على إبراز العناصر المهمة في كل مسألة ؛ لأن في ذلك ما يبين - في النهاية - على تبيين أوجه الخلاف بين المذاهب المختلفة .

ولكي يكون منهج البحث واضحاً ، فلا بد أن يشتمل تحليل المسألة على ما يلي :

١ . تلخيص المسألة الواحدة بما يفهم منه المضمون ، على أن يتم من خلال ذلك عرض مذاهب جمهور البصريين في المسألة ، والأصول التي استندوا إليها ، ومذاهب النحاة البصريين الآخرين . ( ١ )

٢ . إبراز الأصول التي استند إليها المخالفون .

٣ . مناقشة هذه الأصول ومقارنتها بغيرها مع الاستدلال لذلك ، حتى يتعين الوجه الراجح في المسألة .

٤ . الاستئناس بآراء بعض النحاة المتأخرين ، ولا سيما أولئك الذين جاءوا بعد أبي البركات الأنباري ( ت : ٥٧٧ هـ ) ؛ ففي ذلك إبراز لتأثير النظر النحوي البصري في نحاة لم يجر ذكرهم في كتاب الإنصاف ، أشهر المصادر النحوية التي عالجت موضوع الخلاف النحوي . ( ٢ )

وإذا ما تم تحليل المسائل المنتقاة جميعاً جرى تفسير لما اشتملت عليه هذه المسائل من أصول وعلل يتم في ضوءها تقويم أهداف البحث .

( ١ ) تجدر الإشارة إلى أنني أشرت إلى مذاهب الكوفيين في مسائل الخلاف المحددة في الهامش ، فربما كشف ذلك عن علاقة بين مذاهب النحاة المخالفين لمذاهب

جمهور البصرة ومذاهبهم .  
( ٢ ) الاستوحيت هنا المنهج في الاستئناس بآراء النحاة المتأخرين من كتاب الخلاف النحوي

لمحمد خير الحلواتي : ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٤ .

ولكن ما المعيار الذي تمّ على أساسه اختيار المسائل ؟  
إن التنوع عامل مهم في هذا المجال ؛ وعليه فقد جرى اختيار المسائل وفق  
ظواهر متنوعة ، هي :

- العامل
- تركيب الجملة
- الإعراب
- علامات الإعراب
- الإعراب والبناء
- معاني الأدوات
- الأسلوب
- الضائر في مثل لولاك وإياك .



## العوامل

- رافع الفعل المضارع
- رافع الخبر
- عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية
- عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية
- عامل النصب في الظرف الواقع خبرا
- ناصب المفعول معه
- عامل النصب في المستثنى
- هل تعمل الواو الجري بعد حذف رب ؟
- عامل الجزم في جواب الشرط
- هل يعمل اسم الفاعل دون اعتماد ؟

## رافع الفعل المضارع

يجمع النحاة على أن أحوال الفعل المضارع الإعرابية هي الرفع والنصب والجزم (١) ، وأنه ينصب بأدوات معينة هي أدوات النصب (٢) ، ويجزم بأدوات أخرى هي أدوات الجزم (٣) . ولكنهم يختلفون في علة رفعه ، ومن ثم كانت هذه المسألة موضع خلاف بين نحاة البصرة :

- ٠١ . فقد ذهب سيويه (٤) والبرد (٥) وجمهور البصريين إلى أن علة رفعه هي وقوعه موقع الاسم ، فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع (٦) .
- ٠٢ . وذهب الأخفش إلى أنه يرفع لتجرده من النواصب والجوازم ولو وقع موقع الأسماء في آن معا (٧) .

- (١) شرح ابن عقيل - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ج١ - ٤١ .
- (٢) أوضح المسالك - ج٣ - ١٧٢ . (٣) المصدر السابق - ج٣ - ١٨٥ .
- \* ويعلل مهدي المخزومي رفع المضارع ونصبه وجزمه باختلاف دلالاته الزمنية . (في النحو العربي قواعد وتطبيق - مهدي المخزومي - ٢٥) .
- (٤) الكتاب - ج٣ : (٩ - ١٠) . (٥) المقتضب - السجود - تحقيق محمد عبد الخالق عضية - ج٢ - ٥٥ - (٦) الإنصاف - ج٢ : (٥٥٢ - ٥٥١) .
- (٧) معاني القرآن - أبو الحسن الأخفش - تحقيق فائز فارس - ج١ - ١٢٦ .
- \* ذكر السيوطي أن الأخفش يرى أن سبب رفع الفعل المضارع هو تعريه من النواصب والجوازم ، ولكن كلام الأخفش في المعاني يدل على أنه يرى أن التعري - من النواصب والجوازم ، ووقوع هذا الفعل موقع الاسم في آن معا ، هما سبب الرفع ؛ فهو يقول : " فهو أبدا مرفوع لا تعمل فيه إلا الحروف التي ذكرت لك من حروف النصب ، أو حروف الجزم والأمر والنهي والمجازاة ، وليس شيء من ذلك ها هنا ، وإنما رفع لموقعه في موضع الأسماء " . (المعاني - ج١ - ١٢٦) .
- \* مذهب الكوفيين أنه مرفوع بتجرده من الناصب والجازم (الإنصاف - ج٢ - ٥٥١) وهو مذهب الفراء (الهمع - ج١ - ١٦٤) .
- \* ومذهب الكسائي أنه ارتفع بحروف المضارعة ، وهو عامل لفظي (الهمع - ج١ - ١٦٤) ورد بأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل ، وأن جزء الشيء لا يعمل في نفسه .
- \* ومذهب ثعلب أنه ارتفع بالمضارعة (الهمع - ج١ - ١٦٤) .

## الأصول التي اعتمد عليها الأُخفش :

١ . وقوع الفعل المضارع موقع الاسم وتجرده من الناصب والجازم :

ومثال ذلك قوله تعالى (١) : " وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ " ، فقد رفع الفعل لا تعبدون لتجرده من حروف النصب والجازم والأمر والنهي والمجازاة ، ولموقعه في موضع الأسماء (٢) .

\* \* \*

وإذا ما تدبرنا مذهب الأُخفش ، لاحظنا أنه مركب من مذهبين ، وأن علمنا أن نبحث فيما دعاه إلى أن يسلك هذا النهج ، وذلك بمناقشة كل أصل من الأصول اللذين اعتمد عليهما .

ولو دققنا النظر في عزو رفع الفعل المضارع إلى وقوعه موقع الأسماء ، لتبين لنا وجود هئآتٍ في هذا المذهب تتلخص فيما يلي :

١ . أن هناك مواضع يقع فيها الفعل مرفوعاً ، ولا يصح وقوع الاسم فيها ، نحو : هلا تفعل ، وسوف تفعل ، فان المضارع فيهما مرفوع ، وليس واقعا موقع الاسم ؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس (٣) . وذلك يوهن هذا المذهب ، لانتفاء سمة الاطراد فيه .

والرغم من ميل الكثير من النحويين إلى أن علة الرفع في المضارع هي تجرده من النواصب والجازم ، وأن هذا الرأي خلي من النقض (٤) ، فقد لوحظ فيه جوانب ضعف ؛ ألا أن بعض هذه الجوانب يمكن تبريرها ، وهي :

- 
- (١) البقرة - ٨٣ .
  - (٢) معاني القرآن - الأُخفش - ج١ - ١٢٦ .
  - (٣) شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى - ج٢ - ٢١٩ .
  - (٤) شرح الأشموني - ج٣ - ٥٤٢ .

٠١ أن التجرد عديمي ، ولا يصلح أن يكون علة للوجودي وهو الرفع (١) ، ويرد ذلك بأن التجرد ليس عديما ، لأنه عبارة عن (٢) : \* استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي غيره ، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعديسي .

٠٢ أن التجرد من النواصب والجوازيم يعني أنها أسبق في الدخول على الفعل من الرفع ، ويرد على ذلك بأن التجرد من النواصب والجوازيم لا يعني أن هذه الأدوات كانت موجودة مع الفعل ثم جرد منها ، وإنما يعني أن هذه الأدوات لم تدخل أصلا ، ومن ثم يبقى الرفع سابقا على النصب والجزم .

٠٣ على أن هناك جانبا آخر يصعب الدفاع عنه ، وهو أن التجرد ما يعمل في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال (٣) .

يلاحظ ما تقدم أن الاستناد إلى علة واحدة من علتين في رفع المضارع لا يخلو من ضعف ، كما يلاحظ أن كلا من علتين مكلمة للأخرى ، وعليه فإني أميل إلى ترجيح رأي الأخص الذي يستند إلى علة مركبة من علتين يرفع بها الفعل المضارع .

\* \* \*

وقد تفرد الإمام يحيى العلوي (٤) من بين النحاة المتأخرين في الأخذ بهذا الرأي (٥) ، وفسر قول بعض النحاة : إن ما يعمل الرفع في الفعل المضارع هو العامل المعنوي ، بالعلة المركبة التي أخذ بها في هذه المسألة (٦) .

- 
- (١) شرح الأشموني - ج٣ - ٥٤٧ . (٢) المصدر السابق - ج٣ - ٥٤٧ .  
(٣) شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور - تحقيق صاحب أبي جناح - ج١ - ١٣٠ ، ١٣١ .  
(٤) يحيى العلوي : أحد نحاة القرنين : السابع والثامن الهجريين ، ولد بمدينة صنعاء سنة ٦٦٩ هـ ، وقد تولى إمامة الزيدية في اليمن ، وتوفي بمدينة ذمار سنة ٧٤٩ هـ .  
(٥) الأزهري الصافية في شرح كافية ابن الحاجب - يحيى العلوي - تحقيق عبد الحميد السيد - ج١ - المقدمة - ٢٢ .  
(٦) المصدر السابق - ج٢ - ٦٢١ . (٦) المصدر ذاته - ج٢ - ٦٢١ .

## رافع الخبر

يتفق البصريون جميعا على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء (١) ، ولكنهم يختلفون في رافع الخبر ، وفيما يلي عرض لمذاهبهم في هذه المسألة :

١ . ذهب جمهور البصريين إلى أنه يرتفع بعامل معنوي ، هو الابتداء (٢) ، وقد عللوا ذلك بأن الابتداء يقتضي المبتدأ والخبر ، فلا وجود لأحدهما دون وجود الآخر ، ثم إن الخبر متعرّف من العوامل اللفظية ، وذلك دليل على أن العامل فيه هو الابتداء (٣) .

٢ . ذهب سيويه إلى أنه يرتفع بالمبتدأ (٤) ، وهو رأي أبي الحسن ، الأخفش الأوسط (٥) .

٣ . ذهب المبرد إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا (٦) .

### الأصول التي استند إليها مخالفو مذهب الجمهور :

١ . البناء على المبتدأ : وهو أن المبتدأ أساس بناء جملة المبتدأ والخبر ، إذ إن الخبر يسند دائما إلى المبتدأ ، وعليه اعتمد سيويه في مذهبه ، فهو يرى أن المبتدأ يرفع الخبر لأنه يبنى عليه (٧) .

- 
- (١) الإنصاف - ج١ - ٤٤ .  
(٢) أسرار العربية - أبو البركات الأنباري - تحقيق محمد بهجة البيطار - ٧٦ .  
وإلى هذا ذهب الرماني . (الهمع - ج١ - ٩٤) .  
(٣) الإنصاف - ج١ - ٤٦ . (٤) الكتاب - ج٢ - ١٢٧ .  
(٥) الخصائص - ج٢ - ٣٨٥ .  
هذا الرأي هو أيضا رأي الكوفيين ، فهم يرون أن المبتدأ والخبر يترافعان ، أي يرفع كل منهما الآخر . (الإنصاف - ج١ - ٤٤) .  
(٦) المقتضب - ج١ - ٤٤ .  
وذهب هذا المذهب ابن السراج (الأصول - ابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلي - ج١ - ٦٣) ، وابن جني (الخصائص - ج٢ - ٣٨٥) .  
(٧) الكتاب - ج٢ - ١٢٧ .

٥٢ . القياس : يرى المراد أن الخبر يرتفع بالابتداء والابتداء قياساً على كسبون جواب الشرط في نحو : ( ان تأتي آتاك ) ينجزم بالأداة والفعل معا ( ١ ) .

\* \* \*

والقول بأن المبتدأ يرفع الخبر لأنه يبنى عليه ، يوردي - أحيانا - إلى مخالفة الأصول ، ففي نحو قولنا : القائم أبوه ضاحك ، يوردي هذا المذهب إلى أن يكون ( أبوه ) معمولاً لـ ( القائم ) ، وأن يكون ( ضاحك ) معمولاً للعامل ذاته وهو ( القائم ) ، وبهذا يعمل عامل في معمولين من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر ، وذلك لا نظير له ( ٢ ) .

ثم إن المبتدأ قد يأتي جامداً ، نحو اسم العلم ( زيد ) ، والعامل اذا كان غير متصرف ، لا يجوز تقديم معموله عليه ، ولما كان تقديم الخبر على المبتدأ جائزاً ، دل ذلك على أن المبتدأ ليس عاملاً فيه ( ٣ ) .

أما القول بأن الابتداء والمبتدأ هما عاملا الرفع في الخبر ، فيرده أنه يوردي - كذلك - إلى منع تقديم الخبر على المبتدأ - في حالة كون المبتدأ لفظاً جامداً ، لأن من شروط التقديم أن يكون العامل متصرفاً ( ٤ ) ، وقد يسترعي الانتباه أن المبتدأ ليس عاملاً وحده ، وعليه يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ والابتداء معا ، وليس على المبتدأ وحده ، وليس فسي ذلك مخالفة للأصول . ويرده أن الابتداء عامل معنوي ، فلا يجري عليه تقديم أو تأخير ، وذلك يقتضي أن يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ وحده ، وفي ذلك مخالفة لأصول النحو .

( ١ ) المقتضب - ج ٢ - ٤٩ .

( ٢ ) شرح جمل الزجاجي - ج ١ - ٣٥٢ .

\* ( أبوه ) في جملة : القائم أبوه ضاحك ، فاعل لاسم الفاعل ، فهو معمول للمبتدأ وفق مذهب سيويه ، وضاحك خبر المبتدأ ( القائم ) ، فهو معمول له أيضاً ، و ( أبوه ) وضاحك لا يتبع أحدهما للآخر .

( ٣ ) المصدر السابق - ج ١ - ٣٥٢ .

( ٤ ) المصدر ذاته - ج ١ - ٣٥٢ .

من ذلك نلاحظ أن القول بأن الخبر مرفوع بالابتداء، أو بالابتداء والابتداء معا، قول غير مطرد، لوجود المبتدأ - أحيانا - في أوضاع تكسر هذا الاطراد .

ويلاحظ من يتتبع ظاهرة الرفع أن هذا الإعراب يظهر على أواخر الكلمات عندما لا تعمل العوامل اللفظية فيها، كما يلاحظ أن الخبر مرفوع، وذلك يدل على أن العوامل اللفظية لا تعمل فيه، أي إنه متعر من هذه العوامل، وهو ما يعنيه بالابتداء. وهذا يستلزم أن يكون الابتداء هو عامل الرفع في الخبر، وهو ما أميل إليه .

وقد يرد على ذلك بأن التعري من العوامل لا يكون عاملا، لأنه أمر عديمي، وذلك مدفوع بأن التعري من العوامل ليس أمرا حسيا، بل هو أمانة ودلالة موجودة، فلا يصح أن يوصف بأنه عديمي (١) .

\* \* \*

ومن ذهب من النحاة المتأخرين إلى أن الابتداء هو عامل الرفع في الخبر أبو القاسم الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، وعلل ذلك بكون المبتدأ والخبر مجردين للإسناد (٢).  
ويعلل الجزولي (٣) (ت: ٦٠٧ هـ) رفع الابتداء للمبتدأ والخبر بطلبه لهما على السواء (٤) .

ومن أخذ بهذا المذهب الإمام يحيى بن حمزة العلوي، فقد ذكر أن الابتداء يعمل - وفاقا لمذهبه - في المبتدأ والخبر لكونه يقتضيهما (٥) .

- 
- (١) الإنصاف - ج١ - ٤٦ . (٢) المفصل في علم العربية - الزمخشري - ٢٤ .  
المقصود بتجريد هما من العوامل [خلافا] لهما من العوامل، وهي كان وإن وحسب وأخواتها . (المصدر السابق - ٢٣) .
- (٣) الجزولي : هو عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي، العلامة أبو موسى الجزولي، وجزولة بطن من البربر، ذهب إلى مصر ولزم ابن بكري، وقد أخذ عنه الشلويسين، وله حواش على الجمل للزجاجي تسمى "المقدمة الجزولية". مات سنة ٦٠٧ هـ.  
(بغية الوعاة - ج٢ - ٢٣٦) .
- (٤) شرح الكافية - رضي الدين الاستراباذي - ج١ - ٨٢ .
- (٥) الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب - ج٣ - ٩٩٤ .

### عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية

هذه مذاهب أهل البصرة في عامل الرفع في الاسم الواقع بعد إن الشرطية:

١. ذهب جمهور البصريين إلى أنه يرتفع بتقدير فعل (١) فإذا قيل: إن زيد أتى فالتقدير: إن أتى زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر، واحتجوا لذلك بعدم جواز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، وبدون تقدير فعل يبق الاسم مرفوعاً بلا رافع (٢).
٢. وذهب أبو الحسن الأخفش في أحد رأيه (٣) إلى أن هذا الاسم مرفوع على أنه مبتدأ.

### الأصول التي اعتمد عليها الأخفش:

١. التمكن: ويقصد به - هنا - تمكن إن، أي قوتها، ويتمثل ذلك في جواز مجيء الاسم بعدها مبتدأ دون سائر أخواتها من حروف المجازاة، في حالة عدم وجود فعل مجزوم في اللفظ بعدها.

(١) الإنصاف - ج٢ - ٦١٦.

(٢) المصدر السابق - ج٢ - ٦١٦.

(٣) لأبي الحسن الأخفش رأيان في المسألة: الأول أن هذا الاسم مبتدأ، والثاني

أن يكون هذا الاسم مرفوعاً بفعل مضمرة، ثم إن أبا الحسن يعد هذا السراي

أقبيس الوجهين في المسألة، وأنه لا يبتدأ بعد حروف المجازاة باستثناء

إن. (معاني القرآن - الأخفش - ج٢ - ٣٢٧).

\* وذهب الكوفيون المذهب ذاته (المغني - ٧٥٧) كما أن لهم رأياً ثانياً

في هذا الاسم، وهو أنه فاعل مقدم للفعل المذكور (المصدر السابق - ٧٥٧).

\* وذهب الفراء إلى أن هذا الاسم مرفوع بالضمير المائد عليه من الفعل المفسر

بعده. شرح المفصل - ابن يعيش - ج٩ - ١٠.



\* \* \*

يظهر مما تقدم أن الأختف يبعد الاسم المرفوع بعد *إِنْ* - وفاقا لأحد رأييه - مبتدأ ، منطلقا من تمكنها ، وذلك لتفردها من بين أخواتها من حروف المجازاة بسورود الاسم بعدها ، فلا مانع لديه *إِنْ* وقع هذا الاسم مرفوعا أن يكون مبتدأ . ولكن الصحيح أن تمكن *إِنْ* هو مسوغ لورود الاسم بعدها فحسب ، وليس مسوغا لإعرابه مبتدأ .

وعلاوة على ذلك ، فإن *(إِنْ)* تفتضي الفعل وتختص به دون غيره ، فإذا ما تلاها اسم مرفوع ، فلا بد من تقدير فعل يكون هو عامل الرفع في هذا الاسم (١) .

وصحيح أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، لكن ذلك مدفوع - هنا - بأن تقدير الفعل ناجم عن اقتضاء *(إِنْ)* للأفعال ، بالإضافة إلى دلالة الفعل المفسر عليه .

وإذا كان ما يعنيه الأختف بقوله : *إِنْ* الاسم الواقع بعد *(إِنْ)* مرفوع لأنه مبتدأ ؛ أنه مرفوع بالابتداء ، فإن ذلك يصح لو كان الموضع لا يتطلب تقدير فعل (٢) ، وللهذا السبب وما سبقه من أسباب أميل إلى ترجيح رأي جمهور البصريين في هذه المسألة .

\* \* \*

أما موقف النحاة المتأخرين من المسألة فيتلخص في أن بعضهم عرض للمسألة دون أن يرجح مذهباً على آخره في حين أعطى بعضهم حكماً في المسألة ، وسأعرض لرأيين من أرائهم فحسب :

أولهما : لرضي الدين الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) ، فقد اعتد القول برفع الاسم الواقع بعد *(إِنْ)* على أنه مبتدأ ، وشاذاً ، وذلك بوصفه لمن ذهب هذا المذهب بأنه شاذ ، ويظهر

(١) الإيضاح - ج٢ - ٦٢٠ .  
(٢) المصدر السابق - ج٢ - ٦٢٠ .

ذلك في قوله (١) : " واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدر محذوف يفسره ما بعده قياساً على المرفوع في نحو قوله تعالى (٢) : " إِنْ أَمْرٌ هَلَكٌ " مع أنه قد ذهب شاذ منهم إلى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل .

ويبدو من حديث ابن هشام (ت: ٧٦٦هـ) عن المسألة أنه يرجح مذهب جمهور البصريين في المسألة وهو يعبر عن ذلك بقوله (٣) : ومن الوهم . . . أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو قوله تعالى (٤) : ( وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ ) ، وقوله (٥) : " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ " ، وقوله (٦) : " إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ " : إن المرفوع مبتدأ ، وذلك خطأ ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم ، وإنما قاله سهواً ، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأً ، لأن هذا مذهب ذهبوا إليه ، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة . نعم ، الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة ، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على إضمار فعل كما يقول الجمهور ، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير .

- 
- (١) شرح الكافية - ج١ - ١٦٣ .  
 (٢) النساء - ١٧٦ .  
 (٣) مغني اللبيب - ٧٥٧ .  
 (٤) النساء - ١٢٨ .  
 (٥) التوبة - ٦ .  
 (٦) الانشقاق - ١ .

## عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

من المسائل التي كانت موضع خلاف بين نحاة البصرة مسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية ، وفيما يلي عرض لمذاهبهم فيها :

٠١ ذهب الجمهور إلى أن الفعل المضارع بعد واو المعية ، في نحو قوله : لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة وجوبا ( ١ ) ، وعللوا ذلك بأن الواو حرف عطف غير عامل ، لأنه غير مختص ، فهو غير ناصب للفعل ، ولما كان مستحيلا عطف الفعل " تشرب " على المصدر غير الصريح في " لا تأكل السمك " وجب تقدير أن ، لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، أعني المصدر ( ٢ ) .

٠٢ وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن الواو ناصبة للفعل بنفسها ( ٣ ) .

العلل التي استند إليها أبو عمر الجرمي :

الخروج عن باب العطف :

استند أبو عمر الجرمي في مذهبه إلى أن حرف الواو في نحو قولنا : لا تأكل السمك وتشرب اللبن أصبح غير عاطف ، ومن ثم فهو يعمل النصب في الفعل المضارع الذي يليه ( ٤ ) .

- ( ١ ) الإيضاح - ج ٢ - ٥٥٥ . ( ٢ ) المصدر السابق - ج ٢ - ٥٥٦ .  
\* مذهب الكوفيين في هذه المسألة أن الفعل بعد واو المعية منصوب على الصرف ، وهو أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ( معاني القرآن - الفراء - تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتسي - ج ١ - ٣٣ ) ، وذلك يعني صرف ما بعد الواو عن العطف على ما قبلها لفساد ذلك من حيث المعنى . ويؤكد هذا المذهب أن الأخذ به يمنع العطف في نحو : ما مررت بزيد لكن عمرو ، وجاءني زيد لا عمرو ( شرح الكافية - ج ٢ - ٢٤١ ) .  
( ٣ ) الإيضاح - ج ٢ - ٥٥٥ .  
( ٤ ) المصدر السابق - ج ٢ - ٥٥٥ .

\* \* \*

وسرراً مذهب أبي عمارة لو كانت الواو في مثل هذه العبارات هي العاملة لجاز دخول الفاء والواو العاطفتين عليها (١).

ثم إنها " لو كانت ناصية بنفسها لنصبت في كل موضع يقع بعدها الفعـل في المطف " (٢).

وعلاوة على ذلك فإن الحرف العامل يجب أن يكون مختصاً ، والواو ليس حرفاً مختصاً بدليل أنه يعطف الفعل على الفعل كما يعطف الاسم على الاسم .

ولم يذهب مذهب أبي عمارة إلى عدد محدود من النحاة المتأخرين منهم ابن مضاء (٣) ، في حين يكاد إجماع هؤلاء النحاة ينعقد لمذهب جمهور البصريين .

ومن أخذ بهذا المذهب المالقي ، فقد ذكر أن ناصب المضارع بعد الواو هو أن مضمره (٤) .

أما المرادي (٥) فيعلق على المسألة - بعد سرد المذاهب المختلفة فيها -

- 
- (١) المغني - ٤٧٣ .
  - (٢) رصف المياني في شرح حروف المعاني - المالقي - تحقيق أحمد الخراط - ٤٢٣ .  
\* وهذا الرأي للمالقي ، وهو أحمد بن عبد النور المالقي ، من نحاة الاندلس المشهورين ، وقد ولد في مدينة مالقة سنة ٦٣٠ هـ ، وتوفي بالمدينة سنة ٧٠٢ هـ .  
( المصدر السابق - مقدمة التحقيق - ي ، ل ) .
  - (٣) الرد على النحاة - ابن مضاء القرطبي - تحقيق شوقي ضيف - ١٤٢ .
  - (٤) رصف المياني في شرح حروف المعاني - ٤٢٢ .
  - (٥) وهو الحسن بن قاسم المرادي ، المصري المولد ، المعروف بابن أم قاسم ، وهسي جدته أم أبيه . أخذ العربية عن كثير من العلماء منهم أبو حيان ، وله شرح التسهيل ، وشرح المفصل ، وشرح الألفية ، والجنى الداني في حروف المعاني . وقد توفي سنة ٧٤٩ هـ . ( بغية الوعاة - ج ١ - ٥١٧ ) .

بقوله : " والصحيح أن الواو في ذلك عاطفة والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو " (١).

ومن خالف مذهب الجرمي ابن هشام ، فقد رفض عزو النصب للواو ، وذهب إلى أنها عاطفة ، كما رفض أن تكون الفاء في نحو قولنا : ما تأتينا فتحدثنا ، ناصبة ، وذهب إلى أن النصب بأن مضمرة بعدها (٢) ، ومن المتعارف عليه أن حكم هذه الفاء كحكم الواو في نصب المضارع ، وعليه فإن ناصب المضارع بعدها هو أن مضمرة وذلك نحو قول الأخطل (٣) :

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله  
عارٌ عليك إذا فعلت عظيمٌ

ويذهب الأشموني (ت : ٩٠٠ هـ) إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء العاطفتين الواقعتين بعد نفي أو طلب هو أن مضمرة ، وأن الفاء والواو عاطفتان ولا عمل لهما ، ولسم يفته أن يشير إلى أن للواو حكم الفاء ، حين ذكر أن الخلاف فيها كالخلاف في الفاء (٤) .

وهكذا اتضح أن الواو لم تخرج عن باب العطف ، وهو مسوغ لعدم النصب بهما ، وقد ظهر ذلك جليا في إجماع النحاة المتأخرين على ترجيح مذهب جمهور البصريين ، وهو ما أميل إلى ترجيحه .

- 
- (١) الجنى الداني في حروف المعاني - المرادي - تحقيق طه محسن - ١٢٨ .  
(٢) المفني - ٢١٣ .  
(٣) الكتاب - ج ٣ - ٤١ - ٤٢٤ .  
(٤) شرح الأشموني - ج ٣ - (٥٦٦ - ٥٦٧) .

## القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا

اختلف نحاة البصرة في عامل الظرف الواقع خبرا ، في نحو قولنا : زيد أمامك ،  
وعمر ورايك ، وهذه مذاهبهم في هذه المسألة :

- ٠ ١ يرى جمهور البصريين (١) والاختف (٢) أن الظرف في مثل هذه العبارات منصوب  
بمحذوف تقديره استقر ، ويعلمون ذلك بأن الفعل أصل في العمل وأن الوصف  
فرع عليه (٣) .
- ٠ ٢ ويرى بعض البصريين أنه منصوب بمحذوف تقديره مستقر (٤) .
- ٠ ٣ ويرى سيويه أنه منصوب بما قبله (٥) .

(١) شرح الكافية - ج١ - ٩٣ .  
\* ذكر ابن هشام أن جمهور البصريين يرى أن العامل في الظرف محذوف تقديره مستقر  
( شرح قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين  
عبد الحميد - ١٢٩ ) . والصحيح أن مذهب الجمهور هو أن العامل محذوف  
تقديره " استقر " ، ( شرح الكافية - ج١ - ٩٣ ) . ويدل على ذلك أن ابن  
هشام نفسه ذكر في المغني أن الأكثرين يقدرون العامل المحذوف فعلا . ( المغني  
- ٥٨٤ ) والأكثر هم الجمهور .  
ومذهب الكوفيين هو أن ( أمامك ) منصوب بالمخالفة ، إذ الأصل أن يكون الخبر  
هو المبتدأ : ففي قولنا : زيد مجتهد ، المجتهد هو زيد ، ولكن في قولنا :  
زيد أمامك ، ليس ( أمامك ) هو زيد ، فلما خالف الخبر المبتدأ نصب على الخلاف  
( الإتيان - ج١ - ٢٤٥ ) .  
وربما هذا المذهب لأنه يؤول منطقياً - وإلى أن ينتصب المبتدأ بالخلاف لأنه  
مخالف للخبر .

ومذهب ثعلب أن الظرف منصوب بفعل محذوف غير مقدر ، ورد ذلك بأن  
الفعل إما أن يكون مظهراً موجوداً أو مضراً مقدرًا ، لأن المعدوم لا يكون  
عاملاً . ( المصدر السابق - ج١ - ٢٤٢ ) .

- (٢) شرح قطر الندى وبل الصدى - ١٢٩ .
- (٣) الإتيان - ج١ - ٢٤٦ .
- (٤) أسرار العربية - ٧٣ .
- (٥) الكتاب - ج١ - ٤٠٦ ، الهمع - ج١ - ٩٨ .

وعليه يكون العامل في الظرف في جملة: زيد أمامك هو المبتدأ (١) ، يقول سيوييه متحدثا عن العامل في ( خلف ) من عبارة ( زيد خلفك ) (٢) : " والعامل في خلف الذي هو موضع له ، والذي هو في موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وهه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه " .

### الأصول التي اعتمد عليها مخالفو مذهب الجمهور :

#### ٠١ الاستدلال بالأولى :

ويقصد به الاستدلال بالعلة التي تكون أكثر اتساقا مع أصول النحو المتعلقة بقضية نحوية معينة ؛ وعليه اعتمد بعض البصريين في دعم مذهبهم بعزو نصب الظرف إلى محذوف تقديره مستقره ويعلمون ذلك بأن تقدير الوصف أولى من تقدير الفعل ، لأن الوصف لا يؤدي إلى تقدير آخره ، في حين يؤدي الفعل إلى ذلك ، ثم إن الأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا وليس جملة ، وهو ما يتوافر في الوصف .

#### ٠٢ وقوع الحدث في الظرف :

وهو ما استند إليه سيوييه في دعم مذهبه ؛ فهو يرى أن العامل في الظرف ، في نحو: زيد خلفك ، الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره (٣) ،

(١) يويد ذلك أن هذا الرأي ورد في الهمع (ج١-٩٨) منسوبا إلى سيوييه على لسان ابن أبي العافية .

(٢) الكتاب - ج١ - ٤٠٦ . (٣) المصدر السابق - ٤٠٦ .

وهو هنا زيد ، أي المبتدأ ، ثم يذهب إلى أن هذا الظرف انتصب ، لأن ما قبله - وهو هنا المبتدأ - قام بالحدث فيه (١) .

\* \* \*

إن القول بأن عامل النصب في الظرف هو المبتدأ ، وهو ما ذهب إليه سيوييه ، مردود بأنه " يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث " (٢) .

أما القول بأن ناصب الظرف محذوف تقديره (كائن) أو مستقر ، فيستند إلى أن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون اسماً مفرداً (٣) ، وعليه فإن من نادى به من النحاة ، راعى هذا الأصل ، ولكنه خالف أصلاً آخره وهو أن الفعل مقدم على الاسم في العمل (٤) .

وقد يقال إن الظرف بحاجة إلى فعل يتعلق به ، ويجب عن ذلك بأنه إذا كان من الأصول أن يتعلق الظرف بالفعل ، فإن من الأصول أيضاً أن يتعلق الظرف بالوصف ، لأنه مشتق من الفعل .

وقد يقال إن الظرف يكون صلة للذي ، نحو : الذي عندك زيد ، والذي في السدار عمرو (٥) وذلك يقتضي أن يتعلق الظرف بالفعل ، لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، ويورد على ذلك بأن عبارة : زيد خلفك خالية من الصلة ، وبذلك ينتفي أن يكون هذا السبب عاملاً مانعاً من تقدير وصف يكون هو العامل في الظرف ، لكنه في الوقت ذاته يشير إلى أن الفعل أعّم في العمل من الاسم .

- 
- (١) الكتاب - ج١ - ٤٠٤ .
  - (٢) الهمع - ج١ - ٩٨ .
  - (٣) الإنصاف - ج١ - ٢٤٦ .
  - (٤) المصدر السابق - ج١ - ٢٤٦ .
  - (٥) أسرار العربية - (٧٣ - ٧٤) .



لكن هناك أمرا آخر تجدر الإشارة إليه وهو أن تقدير الاسم ( الوصف ) لا يحوج إلى تقدير آخر، في حين يحوج تقدير الفعل إلى تقدير آخر ، فإذا قلت : زيد خلفك ، فالقدير هو: زيد استقر خلفك . لكن الأصل في الخبر أن يكون اسما ، ولذلك نضطر إلى تأويل الفعل بالوصف ليكون التقدير : زيد مستقر خلفك ، أما إذا قدرنا المحذوف وصفا ، فإنه يفني عن تقدير آخر . وما لا يحتاج إلى تقدير أصل لما يحسب إليه ، والمفرد أصل والجملة فرع عليه ( ١ ) .

وهكذا يلاحظ أن الوصف أصل في جوانب معينة تمس المسألة ، والفعل أصل في جوانب أخرى تمس هذه المسألة ، مما يجعل من الصعب ترجيح مذهب على آخره .

---

( ١ ) الانصاف ( هامش ) - ج ١ - ٢٤٦ .

### ناصب المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع (١) ، نحو : سرت والطريق ، وفي ناصب هذا المفعول أقوال مختلفة ، كان لنحاة البصرة جانب منها ، وهذه ماذا هبهم في المسألة :

٠ ١ يرى سيويه (٢) وجمهور البصريين (٣) أن المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم أو ما يقوم مقامه بتوسط الواو .

٠ ٢ ويرى الأخفش أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف ، ذلك أن الواو أقيمت مقام ( مع ) المنصوبة على الظرفية ، في نحو قولنا : سرت مع الطريق ، والسواو حرف لا يحتمل النصب ، فأعطي النصب ما بعدها (٤) .

٠ ٣ وذهب الزجاج إلى أن المفعول معه منصوب باضمار فعل ، ففي قولنا : ما صنعت وزيدا ، فالتقدير : ما صنعت ولا بست زيدا ، وقد لجأ الزجاج إلى التقدير من أجل ألا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو (٥) .

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - الخضري - ج١ - ٢٠٠ .

(٢) الكتاب - ج١ - ٢٩٧ . (٣) أسرار العربية - ١٨٢ .

\* وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الناصب هو الفعل بتوسط الحرف ، ( الإيضاح العضدي - أبو علي الفارسي - تحقيق حسن شانلي فرهود - ج١ - ١٩٣ ، المقتصد - عبد القاهر الجرجاني - تحقيق كاظم مرجان - ج٢ - ٦٥٩ ) . (٤) سر صناعة الإعراب - ابن جنبي - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - ج١ - ١٤٤ ، شرح الكافية - ج١ - ١٩٥ . \* قيل : استوى الماء والخشبة ، لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيد وعمرو ، وعليه فقد خالف الاسم الواقع بعد الواو في المثال الأول الاسم الواقع قبله ، فانتصب على الخلاف . ( الإنصاف : - ج١ - ٢٤٨ ) .

وورد في حاشية الإيضاح العضدي أن الكوفيين يقولون إن الاسم المنصوب في هذا الباب ، إنما ينتصب لوقوعه موقع ( مع ) على غير ما قدره أبو علي ومن قبله من النحويين ( الإيضاح العضدي ( هامش ) - ج١ - ١٩٣ ) ، ويقول أبو حيان إن أكثر الكوفيين والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف . ( الهمع -

ج١ - ٢٢٠ ) .

(٥) شرح المفصل - ج٢ - ٤٩ - ٥٠٤ .

\* \* \*  
الأصول التي تحكم المسألة :

١ . الحمل على الظرفية :

وعليه اعتمد الأُخفش ، وهو أن يأخذ حرف الواو حكم الظرف (مع) لكونه في معناه ،  
فإذا قيل سرت والنيل ، فذلك يعني : سرت مع النيل ، فلما استخدمت الواو بمعنى  
مع ، وهي حرف لا يحتمل النصب ، أعطي النصب ما بعدها ( ١ )

٢ . القياس :

فقد قاس الأُخفش إعطاء الاسم الواقع بعد الواو المستخدمة بمعنى (مع) حكم  
النصب بإعطاء ما بعد إلا المستخدمة بمعنى غير حكم غير (٢) . ومنه قوله  
تعالى (٣) : " ولو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا " . فقد جعلت إلا في  
موضع غير ، فأعرب الاسم الذي بعدها بإعراب غير (٤) .

\* \* \*  
يلاحظ ما تقدم أن الأُخفش يعطي الاسم الواقع بعد الواو حكم الظرف ( مع ) ،  
لأن الواو حلت محل (مع) ، فأخذت حكمه ، لكن الواو حرف لا ينتصب ، فأخذ الاسم  
الواقع بعده هذا الحكم ، فانتصب انتصاب الظرف . وذلك ضعيف من وجوه :

١ . أن الأسماء الأعلام لا تنتصب - بحال - انتصاب الظرف ، لأنها ليست ظروفًا (٥) .

٢ . أن استخدام الواو بمعنى (مع) لا يعني أن يأخذ حكم النصب فيعطيه - لكونه  
حرفًا لا ينتصب - الاسم الواقع بعده ، فإذا كان المعنى يُحمَلُ على شيء فليس

- 
- (١) شرح الكافية - ج١ - ١٩٥ . (٢) المصدر السابق - ج١ - ١٩٥ . (٣) الأنبياء - ٢٢ .  
(٤) إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق زهير زاهد - ج٢ - ٣٦٩ . والتقدير  
عند سيويه والكسائي : ولو كان فيهما آلهة غير الله ( المصدر السابق - ج٢ - ٣٦٩ ) .  
(٥) شرح المفصل - ج٢ - ٤٩ .

ضروريا ان يكون اللفظ عليه ، والّا لوجب أن يكون الاسم بعد الواو مجرورا لوقوع الواو معه موقع (مع) .

٣ . أنه لو كان وقوع الواو بمعنى مع عاملا في نصب المفعول معه لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو: كل رجل وضعته (١) .

ويوهن مذهب الزجاج أن تعدية الفعل بوساطة سائغ في اللغة ، كما أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى ما يحتاج إليه ، وأن المفعول معه يصبح بالتقدير مفعولا به .

\* \* \*

ويؤيد ما ورد من وجوه حول ضعف مذهب الأُخفش والزجاج أن معظم النحاة المتأخرين يجمعون على أن الفعل بوساطة الواو هو عامل النصب في المفعول معه ، ومن هؤلاء ابن مالك ، فهو يقول (٢) : " وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله " .

وإلى الرأي ذاته يذهب ابن هشام حين يذكر أن الناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه (٣) .

ويورد السيوطي (ت: ٩١١هـ) مذاهب مختلفة في هذه المسألة ويستهلها بقوله (٤) : "أصحابها أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه نحو: جاء البرد والطيالسة (٥) ، واستوى الماء والخشبة" .

- 
- (١) شرح الكافية - ج١ - ١٩٥٠ .
  - (٢) المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل - تحقيق محمد بركات - ج١ - ٥٣٩ .
  - (٣) أوضح المسالك - ج٢ - ٥٤٠ .
  - (٤) المطالع السعيدة - السيوطي - تحقيق طاهر سليمان حمودة - ج١ - ٣٣٤ .
  - (٥) الطيالسة : جمع ومفرده الطيلس والطيلسان ، وهو ضرب من الأكسية ، أسود ( اللسان ، طلس ) .

وَأَخَذَ النِّحَاةَ لِمَتَأَخِّرِينَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ دَلِيلَ عُلُوِّ أَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا فِي مَذْهَبِي الْأَخْفَشِ وَالزَّجَّاجِ مَسَوِّفَاتٍ مَقْنَعَةً لِلْأَخْذِ بِهِمَا ، وَأَنَّ نَهْمَ وَجْدِهَا فِيهِمَا بِعَمَضٍ وَجْوهَ الضَّعْفِ فَمَالُوا إِلَى مَذْهَبِ الْجَمْهَرِ .

## عامل النصب في المستثنى

ذكرت مصادر النحوا أقوالا كثيرة في ناصب المستثنى ، وكان لنحاة البصرة نصيب من هذه الأقوال يتلخص فيما يلي :

١ . ذهب سيويه ( ١ ) وجمهور البصريين ( ٢ ) إلى أن العامل فيه ما قبل إلا ، أي الفعل أو ما في معناه وإلا ؛ وحجتهم في ذلك أن ما قبل إلا يقوى بهما فيعمل النصب في المستثنى ( ٣ ) .

٢ . وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الناصب له إلا نيابة عن الفعل أستثنى أو ( لا أعني ) ( ٤ ) .

وهذان المذهبان هما أظهر المذاهب في هذه المسألة ( ٥ ) .

الأصول التي اعتمد عليها المبرد :

نيابة إلا عن الفعل ( أستثنى أو لا أعني ) :

ففي نحو قولنا : جاءني القوم يقع عند السامع أن زيدا منهم ، فاذا ما قلنا :

- ( ١ ) الكتاب - ج ٢ - ٣٣٠ .  
ونص كلام سيويه هو : " وكان العامل فيه ما قبله من الكلام " . ويفسر نحاة كلام سيويه بأن ما قبل المستثنى هو الفعل أو ما في معناه وإلا .
- ( ٢ ) الإنصاف - ج ١ : ٢٦١-٢٦٢ ، الجنى الداني - المرادي - ٤٧٧ .
- ( ٣ ) الإنصاف - ج ١ - ٢٦٢ . ( ٤ ) المقتضب - ج ٤ - ٣٩٠ .  
وهو مذهب الزجاج وجمهور الكوفيين ( الإنصاف - ج ١ - ٢٦١ ) .
- ( ٥ ) في المسألة مذاهب أخرى منها مذهب الكسائي ، ويتلخص في أن ناصب المستثنى في نحو : قام القوم إلا زيدا هو ( أن ) مقدرة ، والتقدير : إلا أن زيدا لم يقم . ( الجنى الداني - ٤٧٧ ) . ومذهب الفراء أن ( إلا ) مكونة من ( إن ) المخففة ولا النافية ، وقد ركبت ( إن ) مع ( لا ) وأدغمت فيها . ثم عملت عملين : النصب في الإيجاب بواسطة ( إن ) المدغمة مع لا ، والعطف في النفي بواسطة لا . وعلى هذا التقدير يكون المستثنى منصوبا على أنه اسم ( إن ) المدغمة مع لا . ( فاتحة الإعراب - الأسفرا ثيني - تحقيق عفيف عبدالرحمن - ٢١٣ ) .

إلا زيدا ، كانت إلا بدلا من : لا أعني وأستثني فيمن جاءني زيدا (١) .

\* \* \*

ويرى بعض النحاة أن إلا لم تخلص للاسماء دون الأفعال والحروف ، أي إنها تعمل في الأفعال ، مثل قولهم : ما جاءني زيد قط إلا يقرأ ، وتدخل على الحروف ، مثل قولنا : ما رأيت أخاك إلا على الفرس ، وهي بذلك تباشر الاسماء والأفعال والحروف ، وعليه فلا يجوز أن تكون عاملة (٢) ؛ لأن العامل يجب أن يكون مختصا .

ولو جاز أن تعمل إلا لأن معناها أستثني لعملت همزة الاستفهام ، لأن معناها ( أَسْتَفْهِم ) ، ولعملت ( ما ) في قولنا : ما زيد قائما ، وقلنا : ما زيدا قائما ، أي نفيست زيدا قائما (٣) ، أي إن ذلك يوؤدي إلى إعمال ما في الحروف ، وهو أمر غير جائز .

ثم إن إعمال الفعل الذي نابت عنه يوؤدي إلى أن يصبح الكلام جملتين ، ففسي قولنا : قام القوم إلا عليا يصبح تقدير الجملة : قام القوم استثني فيمن قام عليا ، والمستثنى مع ما قبله يكونان عادة جملة واحدة .

والنصب بإلا على تقدير استثنى مرجوح بأنه يمكن التأويل على تقدير : امتنع ، ومن ثم يصبح المستثنى مرفوعا ، ففي قولنا : جاءني القوم إلا زيدا يكون التقدير : جاءني القوم امتنع زيد (٤) .

\* \* \*

- 
- (١) المقتضب - ج٤ - ٣٩٠ .
  - (٢) سر صناعة الإعراب - ج١ - ١٤٥ ، شرح المفصل - ج٢ - ٧٧ .
  - (٣) الاستفناء في أحكام الاستثناء - شهاب الدين القرافي - تحقيق طه محسن - ١٤٦ .
  - (٤) فاتحة الإعراب - ٢١٣ .

ويلاحظ أن معظم النحاة المتأخرين لا يميلون إلى مذهب المبرد ، ويرجعون مذهب سيويه وجمهور البصريين : فابن يعيش يصفه بالضعف ، ويرجع عليه مذهب سيويه (١) .

ومن النحاة الذين رجحوا مذهب سيويه شهاب الدين القرافي (٢) (ت: ٦٨٢هـ) بعد أن عرض للمذاهب الأخرى في المسألة ، وكشف عن جوانب ضعفها (٣) .

والاسفرائيني (٤) يوهنه لأن فيه إعمالا لمعنى الحرف ، وأنه يمكن تقدير امتنع بدلا من أستثنى . ثم يرجح مذهب سيويه وهو أن العامل في المستثنى ما قبله بتوسط إلا ، وأنه نصب لأنه شابه المفعول في كونه فضلا جاء بعد تمام الكلام (٥) .

ويرى ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ) أن الصحيح من مذاهب النحويين في هذه المسألة هو أن الناصب للمستثنى ما قبله بواسطة إلا ، وهو ما ذهب إليه سيويه وجمهور البصريين (٦) وهو ما أميل إلى الأخذ به .

- 
- (١) شرح المفصل - ج٢ - ٧٧٠ .  
(٢) شهاب الدين القرافي : هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ، اشتهر بالقرافي نسبة إلى (القرافة) بمصر ، وقد ولد سنة ٦٢٦هـ ، وتوفي سنة ٦٨٢هـ . ومن شيوخه أبو عمرو بن الحاجب . (الاستغناء في أحكام الاستثناء - مقدمة التحقيق - ٦ - ١٣٤ - ١٥٤) . (٣) المصدر السابق - ١٤٥ - ١٤٦ .  
(٤) فاتحة الإعراب - ٢١٣ .  
الاسفرائيني : هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد سيف الدين الاسفرائيني الشهير بالفاضل . وهو نحوي لغوي ، ومن آثاره فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة ، واللباب في النحو ، ولب اللباب في علم الإعراب . وقد توفي سنة ٦٨٤هـ / ١٢٨٥م . كتاب الضوء لتاج الدين الاسفرائيني - تحقيق عبد المجيد أبو الحاج - ٢٠ - ٢٣ .  
(٥) فاتحة الإعراب - ٢١٣ .  
(٦) شرح ابن عقيل - ج١ - ٥٩٨ .  
ويذكر ابن عقيل أن ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) يرى أن الناصب للمستثنى هو (إلا) . (المصدر السابق - ج١ - ٥٩٨) .



## هل تعمل الواو الجر بعد حذف رّب

ذهب البصريون إلى عدم جواز الخفض بحرف جر محذوف دون عوض - باستثناء لفظ الجلالة - ان يجوز حذف الخافض قبله بعوض وغير عوض (١) ؛ ولكن هو لا النحاة اختلفوا فيما يعمل الجر : هل هو حرف الجر المحذوف أو العوض ؟

ومن الأمثلة على ذلك وأورّب ؛ فقد اختلفوا في عامل الجر في الاسم الواقع بعدها أهو رّب أم الواو ؟ وفيما يلي عرض لمذاهبهم في هذه المسألة :

١ . ذهب جمهور البصريين إلى أن العمل لرّب مقدرة وأن الواو للعطف (٢) ؛ وقد اعتمدوا في الاحتجاج لمذاهبهم على أن واو العطف لا تدخل على وأورّب كما تدخل على واو القسم ، مثل قولهم : " ووالله لولا تمره ما حَبَبْتُهُ " كما أن حسرف العطف غير مختص ؛ فلا يعمل (٣) .

٢ . وذهب الأخفش (٤) والمبرد (٥) إلى أن العمل للعوض من رّب سواء كان الواو أو الفاء .

\* \* \*

### الأصول التي استند إليها الأخفش والمبرد :

١ . القياس :

فقد قاسا وأورّب على واو القسم ؛ إذ عملت الخفض لما نابت عن الباء ، وفق مذهبهم (٦) .

- 
- (١) الإنصاف - ج١ - ٣٩٣ .  
(٢) المصدر السابق - ج١ - ٣٩٣ .  
(٣) المصدر ذاته - ج١ - ٣٧٦ .  
(٤) معاني القرآن ( للأخفش ) - ج٢ - ٢٧٠ ، ٢٧١ .  
(٥) المقتضب - ج٢ - ٣١٩ ، ٣٤٨ ؛ وهو مذهب الكوفيين ( الجنى الداني - ١٨٥ ) .  
(٦) الإنصاف - ج١ - ٣٧٦ .

٢ . الاستعمال :

وهو أن كثيرا من الأبيات الشعرية ابتدأت بالواو ، ولو كانت عاطفة لما ابتدئ بها (١) .

\* \* \*

ان من يتدبر رأي سياق تستخدم فيه واو رب ، يستشعر أن هناك كلاما سابقا على الواو استكمل بما بعدها ، لذلك فانه يسبق إلى الذهن أن هذه الواو للعطف .

وبذكر الرضي لسيويه رأيا في المسألة جديرا بالذكر ، ويتلخص هذا الرأي في أنه إذا كانت الواو في مستهل بيت داخل قصيدة ، فكونها للعطف ظاهر ، أما إذا كانت في مستهل البيت الذي تبتدىء القصيدة به ، فانه يقدر معطوفا عليه (٢) يتناسب ومعنى البيت .

وعلى ذلك فإن النظر إلى الواو على أنها حرف جرّ فيه مخالفة للأصول في أمرين :

أولهما : أنه يترتب على ذلك أن تكون حرفا عاطفا وخافضا في آن معا ، وهو ما لا مسوغ له ، إذ يجب أن تعمل العطف لا الخفض بعد أن اتضحت أرجحيتها فسي كونها حرف عطف .

وثانيهما : أن الواو يجوز أن تظهر مع رب ، ولو كانت عوضا منها ، لما جاز ذلك ، لأن النحاة جميعا متفقون على عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض (٣) . ويؤيد ذلك عدم جواز الجمع بين واو القسم والباء ، فلا يقال : ( والله لا فعلن ) ، ولا يجمع بين التاء والواو إذا كانت التاء عوضا منها ، فلا نقول : ( وتالله ) ، أما الواو في قوله تعالى (٤) : ( وتالله لا أكيدن أصنامكم ) فهي حرف عطف (٥) .

(٢) المصدر السابق - ج٢ - ٣٣٣ .

(٤) الأنبياء - ٥٧ .

(١) شرح الكافية - ج٢ - ٣٣٣ .

(٣) الإرتصاف - ج١ - ٣٨١ .

(٥) الإرتصاف - ج١ - ٣٨١ .

يظهر ما تقدم أن واو رَّب لا تعمل الجر ؛ ولما كان عمل الجر في الاسم الواقع بعدها محصورا بينها وبين رَّب المحذوفة ، فإنه يتعين أن يكون العمل لرَّب ؛ وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين .

\* \* \*

وقد ذهب هذا المذهب عدد من النحاة المتأخرين منهم :

ابن مالك : فقد ذكر أنه يجرب رَّب محذوفة ، وأن الجر ليس بالفاء ويل باتفاق ، ولا بالواو خلافا للمبرد ومن وافقه (١) .

وإلى ذلك ذهب المالقي ، يدل عليه قوله (٢) : " وليس كذلك (٣) ، بل ما بعدها مخفوض ( رَّب ) مضمره ؛ فإنها تحذف ويبقى عملها دون "بل" وغيرها من حروف العطف " .

ويرى الرأي ذاته حسن بن قاسم المرادي فيذكر أن الصحيح من بين المذاهب في هذه المسألة هو الجرب رَّب المحذوفة (٤) .

ويذكر ابن هشام أن الجرب رَّب المحذوفة وليس بالواو ؛ لأن الواو في مثل هذه المسألة للعطف بدليل عدم دخول واو العطف عليها كما تدخل على واو القسم (٥) .

- 
- (١) التسهيل - ١٤٨ .  
(٢) صرف المباني في شرح حروف المعاني - ١٥٦ .  
(٣) ينفي بقوله " ليس كذلك " كلاما سابقا يتلخص في أن العمل لـ ( بل ) وليس لرَّب .  
(٤) الجنى الداني - ١٨٥ . (٥) مفني اللبيب - ٤٧٣ .  
ويذكر ابن هشام شاهدا على دخول واو العطف على واو القسم قول عيـلان  
ابن سجاع النهشلي :  
ووالله لولا تمره ما حبيبته  
ولا كان أدنى من عبيد ومشرق  
( المفني - ٤٧٣ ، اللسان ، حيب ) .

### عامل الجزم في جواب الشرط

اختلف نحاة البصرة في عامل الجزم في جواب الشرط ، وهذه جملة الأقوال في هذه المسألة :

- ٠ ١ ذهب معظم البصريين إلى أن الجازم لجواب الشرط هو الأداة ( ١ ) . وقد احتج جمهور البصريين لمذهبهم بأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط ، كما يقتضي فعل الشرط ، وكما يجب أن يعمل في فعل الشرط ، فكذلك يجب أن يعمل في جوابه ( ٢ ) . وعلاوة على ذلك فإن حرف الشرط يربط بين الفعلين حتى يصيرا كالواحد ، فهو يعمل في الفعلين كما يعمل الابتداء في المبتدأ والخبر لاقتضائه لهما ( ٣ ) .
- ٠ ٢ وذهب سيبويه إلى أن الجازم له الأداة والفعل مما ( ٤ ) ، وهو مذهب الخليل والمبرد ( ٦ ) كذلك .
- ٠ ٣ وذهب الأخفش إلى أن فعل الشرط هو الجازم للجواب ( ٧ ) .
- ٠ ٤ وذهب المازني إلى أن جواب الشرط مجزوم بالبناء على الوقف ( ٨ ) .

\* \* \*

- 
- ( ١ ) الإنصاف - ج ٢ - ٦٠٢ .
  - ( ٢ ) المصدر السابق - ج ٢ - ٦٠٨ .
  - ( ٣ ) شرح الكافية - ج ٢ - ٢٥٤ .
  - ( ٤ ) الكتاب - ج ٣ - ٩٣ .
  - ( ٥ ) المصدر السابق - ج ٣ - ٩٣ .
  - ( ٦ ) المقتضب - ج ٢ - ٤٩ .
  - ( ٧ ) التسهيل - ٢٣٧ .
  - ( ٨ ) الإنصاف - ج ٢ - ٦٠٢ .

الأصول التي اعتمد عليها مخالفو مذهب الجمهور :

٠١ التعليق :

وهو ارتباط جزء من الجملة بجزء آخر على نحو لا يستغني فيه أحدهما عن الآخر .

وقد اعتمد سيوييه على هذه العلة في إثبات أن جازم جواب الشرط هو الأداة والفعل معا ، ويظهر ذلك في قوله ( ١ ) : " وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب ( إِنْ تَأْتِي ) ب ( إِنْ تَأْتِي ) ؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه ، إذا أرادوا الجزاء ، كما أن ( إِنْ تَأْتِي ) غير مستغنية عن آتاك " . وذلك يعني أن الأداة والفعل معا يقتضيان الجواب ، فوجب أن يعمل فيهما ( ٢ ) .

٠٢ اقتضاء فعل الشرط جواب الشرط :

واحتج القائلون بأن فعل الشرط هو الجازم - ومنهم الأَخفش - بأن هذا الفعل يقتضي الجواب ، وهو أقرب إليه من الأداة ( ٣ ) ، وهو كذلك مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ( ٤ ) .

٠٣ الاستعمال :

أما المازني فاحتج لمذهبه بأن جواب الشرط مبني لعدم وقوعه موقع الأسماء ، وعللة إعراب المضارع - وفاقا لمذهب البصريين - هي وقوعه موقع الأسماء ، وجواب الشرط لا يقع موقع الأسماء ؛ فافتضى ذلك أن يكون مبنيا على الوقف ( ٥ ) .

- ( ١ ) الكتاب - ج ٣ - ٩٣ ، ٩٤ . ( ٢ ) أسرار العربية - ٣٣٧ . ( ٣ ) المصدر السابق - ٣٣٧ .  
\* مذهب الكوفيين في المسألة أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ( الإنصاف - ج ٢ - ٦٠٢ ) ، وهو يشبه مذهب الأَخفش ؛ فقد عزا جزم الفعل للجواب ؛ لأنه أقرب إليه من الحرف ، وذلك يتسق ومذهبه في الجر على الجوار كما في قولهم : " هذا جعر ضب خرب " . ( معاني القرآن للأَخفش - ج ١ - ٢٥٥ ، ٢٦٢ ) .  
( ٤ ) همع الهوامع - ج ٢ - ٦١ .  
( ٥ ) أسرار العربية - ٣٣٧ ، شرح الكافية - ج ٢ - ٢٥٤ .

\* \* \*

ويظهر لي من خلال استعراض المذاهب المختلفة في المسألة أن القول بأن عامل الجزم في جواب الشرط هو الأداة والفعل مرجوح بأن الأصل في الفعل ألا يكون له تأثير في الفعل ، وإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير - وهو الأداة - لا تأثير له (١) .

وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة ، وحذف جزء من العامل دون الآخر يدل على أن العامل ليس مركبا منهما (٢) .

وقد يحذف جواب الشرط ، فلا يبقى هناك معمول للجازم ، والجازم لا يحذف معموله ، ولو كان عامل الجزم الحرف ، وحذف الجواب ، لبقى هناك معمول واحد ، وهو فعل الشرط ، فلا يفتقد (٣) .

وكما لا يجوز أن يكون فعل الشرط جزءا من عامل الجزم في الجواب ، فالأولى ألا يسكون عاملا وحده ، لجواز حذفه ، ولأن الأصل في الفعل أن لا يكون له تأثير في الفعل ، كما سبق ذكره .

وكثيرا ما يأتي الفعل المضارع بعد أدوات لا يصح وقوع الاسم بعدها ، ومسح ذلك لا يبنى ، ومن الأمثلة على ذلك لن يقوم ، ولما يقيم ، وهذا يدل على أن القول بأن علبة جزم جواب الشرط لوقوعه موقع الاسم لا يستقيم .

والذي أراه أن فعلي الشرط والجواب لم يكونا مجزومين قبل دخول الحسرة ، وانقلب الوضع بعد دخوله ، فأصبحا مجزومين ، فدل ذلك على أن الحرف هو العامل وحده .

- 
- (١) أسرار العربية - ٣٣٩ .
  - (٢) همع الهوامع - ج٢ - ٦١ .
  - (٣) المصدر السابق - ج٢ - ٦١ .

وقد يُعْتَرَضُ على ذلك بأن الحروف الجازمة ضعيفة ، فلا تعمل في شيئين (١) ،  
لكن ذلك مردود بأن الحروف الجازمة لفعل واحد ، مثل لم ، اقتضت فعلا واحدا فعملت  
في شيء واحد ، وأن حرف الشرط يقتضي شيئين فعمل في شيئين قياسا على سائسر  
العوامل (٢) .

\* \* \*

وقد ذهب إلى أن عامل الجزم في الجواب حرف الشرط عدد من النحاة المتأخرين  
منهم :

ابن الناظم (ت: ٦٨٦هـ) : وهو يرى أن حرف الشرط هو الجازم للفعلين  
لأنه اقتضاهما فعمل فيهما (٣) .

وإلى ذلك ذهب الإمام يحيى بن حمزة العلوي ، وعلل ذلك بأن حرف الشرط  
يقضي الفعل والجواب فيعمل فيهما (٤) .

ومن هؤلاء السيوطي ، وقد اتكأ على العلة ذاتها التي استند إليها ابن الناظم  
ويحيى الملسوي .

(١) الإنصاف - ج٢ - ٦٠٨ ، شرح الكافية - ج٢ - ٢٥٤ .

(٢) الإنصاف - ج٢ - ٦٠٩ .

\* إن واخواتها - مثلا - يقتضي كل منها شيئين ، هما الاسم والخبر ، فيعمل فيهما .  
(٣) شرح الفية ابن مالك - ابن الناظم - تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد -

٦٩٣ .

(٤) الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب - ج٣ - ٩٩٤ .

(٥) همع الهوامع - ج٢ - ٦١ .

\* وينذكر السيوطي أن ممن أخذ بهذا المذهب الجزولي وابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) والأبدي .  
والأبدي هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم التفيزي ، وهو نحوي ماهر من نحاة  
الأندلس . ولد بجيان سنة ٥٦٣هـ ، وتوفي بفرنطة سنة ٦٥٩هـ . بغيمة  
الروعة - ج١ - ٤٢٤ .

### هل يعمل اسم الفاعل دون اعتماده

يعمل اسم الفاعل إذا توافر فيه شرطان : أولهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وهذا الشرط لا خلاف فيه بين النحاة . وإنما كان اختلافهم في الشرط الثاني وهو أن يعتمد اسم الفاعل على موصوف ، أو مبتدأ ، أو نزي الحال ، أو استفهام ، أو نفي (١) ، وفيما يلي مذاهبهم في هذه المسألة :

١ . منع جمهور البصريين إعماله (٢) إلا إذا اعتمد على شيء مما سبق ، لأن أسماء الفاعلين فروع على الأفعال ، لذلك كانت أضعف منها في العمل ، وإن لم ين الفروع تنحط أبدا عن درجات الأصول ، وعليه لم يكن بدّ لاسم الفاعل - مع هذا الضعف - أن يعتمد على شيء مما سبقت الإشارة إليه ، فالنفي - مثلا - إنما يكون للأفعال والاستفهام في موضع الأفعال (٣) . ومثال ذلك : ما ضارب زيد عمرا و أضارب أنت زيدا ؟

٢ . أجاز ذلك الأخفش (٤) .

### الأصول التي اعتمد عليها الأخفش :

١ . السمع :

١ . من القرآن الكريم : " ومنه قوله تعالى (٥) " ودانية عليهم ظلالها " وذلك

- 
- (١) المقتصد في شرح الإيضاح - ج١ - ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥١٢ .  
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل - تحقيق محمد بركات - ج١ - ١٩٤ .  
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح - ج١ : ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، شرح المفصل - ج٦ - ٧٧ .  
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد - ج١ - ١٩٤ .  
\* وهو مذهب الكوفيين . ( المصدر السابق - ج١ - ١٩٤ ) .  
(٥) الإنسان - ١٤ ، معاني القرآن ( للأخفش ) - ج٢ - ٥٢٠ .



برفع دانية (١) . وعليه تكون ( دانية ) مبتدأ فاعله ظلالتها ، وذلك عمس  
اسم الفاعل ( دانية ) دون الاعتما د على شسي\* .

٠٢ . من الشعر : ومنه قول الشاعر (٢) :

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مَلْغِيَا

مقالة لهبي (٣) إذا الطيرُ مسرت

فبنو لهب فاعل بخبير مع أنه لم يعتمد .

٠٢ . الحمل على معنى الفعل :

ويعتمد الأُخفش على هذه العلة في جواز إعمال اسم الفاعل دون اعتماد ؛ لأن  
اسم الفاعل يتضمن معنى فعل قد أشبهه (٤) .

\* \* \*

ولوتدبرنا الشواهد التي اعتمد عليها الأُخفش لوجدنا أن من السهل نقضها :  
فلا ظهر في الآية : "ودانية عليهم ظلالتها" أن يكون ( ظلالتها ) مبتدأ و ( دانية ) خبره ،  
وعليه لا يعمل اسم الفاعل ( دانية ) في كلمة ( ظلالتها ) (٥) .

والشيء ذاته ينطبق على الشاهد الشعري ؛ فالصحيح أن ( بنولهب ) مبتدأ ،  
و ( خبير ) خبره . وقد يرد على ذلك بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع ، ويجاب عن  
ذلك بأن ( فعيلًا ) قد يستعمل للجماعة (٦) ، كقوله تعالى (٧) : "والملائكة بعد ذلك  
ظهري" .

- 
- (١) وهي قراءة أبي حيوة ( البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - ج٨ - ٣٩٦ ) .
  - (٢) شرح قطر الندى وبل الصدى - ٣٠٦ .
  - (٣) لهبي : شخص منتسب إلى بني لهب ، وهم قوم من الأزد . ( اللسان : لهب ) .
  - (٤) شرح جمل الزجاجي - ج١ - ٥٥٣ .
  - (٥) البحر المحيط - ج٨ - ٣٩٦ .
  - (٦) شرح قطر الندى وبل الصدى - ٣٠٧ .
  - (٧) التحريم - ٤ .

وهناك غير شاهد اعتمد عليه الأُخفش في دعم مذهبه ، ولكن هذه الشواهد قابلة للتأويل على نحو لا يصح معه الاعتماد عليها كشواهد يستند إليها في تسويغ مذهب الأُخفش (١) .

وعلاوة على ذلك فان مجرد المشابهة في المعنى بين اسم الفاعل والفعل غير كاف لان يعمل ، فهو أضعف من الفعل ، لانه صفة في أصل وضعه وهي تابعة لموصوفها ، فوجب الاعتماد (٢) .

\* \* \*

وأعمال اسم الفاعل ( المبتدأ ) من غير اعتماد مستقيح عند ابن مالك ، فهو يسرى أن ذلك لا يجرى باستحسان إلا بعد نفي أو استفهام (٣) .

وعليه فان ابن مالك يرجح مذهب جمهور البصريين . ولا يصح النحاة المتأخرون بترجيح رأيي على الآخر ، لكن سياق مناقشاتهم للمذهبيين تدل على ترجيحهم لرأي جمهور البصريين (٤) ، وهو في رأي المذهب الأصح .

(١) منها قوله تعالى : " ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه " ( فاطر - ٢٨ ) ؛  
لأن يمكن تأويله على : ومن الناس صنف مختلف ألوانه . ( الأزهار الصافية - ج٢ - ٥٠٩ ) .  
ومنه قول الاعشى :

كناطح صخرة يوماً ليوهنهم  
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعيل  
والتقدير : كوعل ناطح . ( الأزهار الصافية - ج٢ - ٥٠٩ ) . وذلك يتضح أن اسم الفاعل اعتمد على موصوف ، وفي هذا توهين لمذهب الأُخفش .

(٢) المقتصد - ج١ - ٥٠٨ .

(٣) التسهيل - ٤٤ .

(٤) شرح جمل الزجاجي - ج١ - ٥٥٤ .

الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب - ج٢ - ٥٠٩ .

البحر المحيط - ج٨ - ٣٩٦ .

همع الهوامع - ج١ - ٩٤ .

### تركيب الجملة

- تقديم خبر ليس عليها
- تقديم التمييز على عامله المتصرف
- الفصل بين أفعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور

### تقديم خبر ليس عليها

من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة مسألة تقديم خبر ليس عليها ، وهذا عرض  
لمذاهبيهم فيها :

- ٠ ١ ذهب جمهور البصريين إلى جواز تقديم خبر ليس عليها (١) ، مستنديين في ذلك إلى القياس على جواز تقديم خبر كان عليها في نحو قولنا : أرجلاً كسان زيد أم صيباً (٢) ، وعلى السماع المتمثل في قوله تعالى (٣) : "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم" .
- ٠ ٢ وذهب المبرد إلى عدم جواز ذلك (٤) .

(١) الخصائص - ج١ - ١٨٨ ، الإنصاف - ج١ - ١٦٠ .

(٢) الكتاب - ج١ - ٤٨ .

(٣) هود - ٨ .

(٤) الخصائص - ج١ - ١٨٨ ، الإنصاف - ج١ - ١٦٠ .

\* تجدر الإشارة هنا إلى أنني لم أعر على نص صريح في عدم إجازة المبرد لتقديم خبر ليس عليها ، ولكن ذلك مستفاد من الأمثلة التي يوردها في المقتضب ، فهو يذكر أن تقديم خبر ليس وتأخيره سواء ، ولكن من يدقق النظر في الشواهد التي يوردها يدرك أن ما يعنيه المبرد هو توسط الخبر بين ليس واسمها ، ومن هذه الشواهد قول الشاعر :

فليس بمعروف لنا أن نردّها

صحاها ولا مستنكر أن تعقرا

والتقدير : فليس بمعروف لنا ردها .

( المقتضب - ج٤ : ١٩٤ - ١٩٥ ) .

وفي الشاهد السابق وغيره ما يدل على نحو غير مباشر على عدم إجازة المبرد لتقديم خبر ليس عليها ، لا على اسمها .  
وزعم بعض النحاة أن هذا المذهب هو مذهب سيوييه ، والصحيح أنه لم يسرد له نص في ذلك .

\* وذهب الكوفيون إلى عدم إجازة ذلك . (الإنصاف - ج١ - ١٦٠) .

الأصول التي اعتمد عليها المبرد :

- ١ . ضعف الفعل "ليس" لكونه غير متصرف :  
ذلك أن الفعل غير المتصرف لا يقوى على التصرف في معمله عند تقدمه عليه ،  
ودليل ذلك في التعجب ، إذ لا نستطيع أن نقول : زيدا ما أحسن (١) .
- ٢ . شبه ( ليس ) بما النافية (٢) :  
وذلك أن كلا منهما يفيد النفي ، كما أن ليس لا تعمل إذا انتقض خبرها بالآ  
حلا لها على ما عند انتقاض النفي بالآ (٣) .

\* \* \*

من النحاة من يذهب إلى أن ( ليس ) حرف ، وعند ما يقولون بمنع تقديم خبرها  
عليها ، فإنهم يستندون إلى أن معمول الحرف لا يقدم على الحرف في موضع  
من المواضع (٤) ، ومن يذهب إلى أن ( ليس ) فعل - كالمبرد (٥) - يستند إلى أن  
الفعل إذا لم يتصرف في نفسه ، لم يتصرف في معمله إذا تقدم عليه ، ومثاله ( أفعل )  
في التعجب ، إذ لا نقول زيدا ما أحسن ، ولا ما زيدا أحسن (٦) .

ويلاحظ المبرد إلى قابلية الكلمة للتصرف وأثر ذلك في عملها بقوله (٧) : " كل  
ما كان متصرفا عمل في المقدم والمؤخر ، وإن لم يكن متصرفا لم يفارق موضعه ، لأن نفسه  
مدخل على غيره " ، وما من شك في أن ذلك يتسق ومذهبه في تقديم خبر ليس عليها .

- 
- (١) شرح جمل الزجاجي - ج١ - ٣٨٨ .
  - (٢) شرح الأشموني - ج١ - ١١٤ .
  - (٣) الصغني : ( ٣٨٧ - ٣٨٨ ) .
  - (٤) شرح جمل الزجاجي - ج١ - ٣٨٨ .
  - (٥) المقتضب - ج٤ - ١٩٠ .
  - (٦) شرح جمل الزجاجي - ج١ - ٣٨٨ .
  - (٧) المقتضب - ج٤ - ١٩٠ .

وما ينهض دليلاً على صحة منع تقديم خبر ليس عليها شبهها بما ، فكلاهما يستخدم لنفي الحال (١) ، كما أن ليس تحمل في بعض اللغات - على ما ، إذا انتقض النفي المستفاد منها بالآ ، فلا تعمل ، ومثال ذلك قول العرب (٢) : " ليس الطيب إلا المسك " .

ويؤيد ما يذهب إليه المبرد أن بعض النحويين يُغلب على ( ليس ) الحرفية مستندا إلى قول العرب (٣) : " عليه رجلا ليسي " من غير نون الوقاية . فهذا العامل والذي سبقه كافيان لإدخال ليس في شبه الحروف ، وذلك يقتضي بأن لا يتقدم خبرها عليها ، وفقا لما ذكر في مستهل هذه المناقشة . كما يؤيد هذا المذهب أن المجيزين للتقديم اعتمدوا على شاهد واحد يدل ظاهره على جواز ذلك (٤) ، في حين أن التععيد النحوي يعتمد على الكثرة ، ولا سيما عند البصريين .

\* \* \*

أما النحاة المتأخرون فيجمعون على منع تقديم خبر ليس عليها ، ومن هؤلاء النحاة ابن مالك ، فقد ورد ذلك عنه في قوله (٥) .

" ولا يتقدم خبر ( دام ) اتفاقا ، ولا خبر ( ليس ) على الأصح " .

- 
- (١) الإيضاح - ج١ - ١٦١ .
  - (٢) الكتاب - ج١ - ٧١ .
  - (٣) فاتحة الإعراب - ١١٤ .
  - (٤) أعني بذلك أن النحاة اختلفوا في كون الآية : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " شاهدا على التقديم ؛ فالمانعون يذهبون إلى أن ظاهر الآية قد يوحي بذلك ، ولكن من يدقق النظر يجد أن ( يوم ) ظرف ، وقد تقدم من قبيل التوسع في الظروف ؛ وهو يعني أنه ليس ضروريا إذا تقدم معمول الخبر ، أن يتقدم الخبر نفسه .
  - (٥) التسهيل - ٥٤ .

وبشير أبوحيان (ت: ٧٥٤هـ) إلى ضعف القول بجواز التقديم فيذكر أن  
المانعين لذلك يستندون إلى أن تقديم كلمة (يوم) في الآية (١): "الأيوم يأتيهم  
كيس مصروفاً عنهم" هو من باب التوسع في الظرف، وفي هذه الحال يقع الظرف حيث  
لا يقع العامل (٢). ثم يذكر أنه تتبع جملة من دواوين العرب فلم يظفر بتقدم  
خبر ليس أو معمول خبرها عليها إلا ما دل عليه ظاهر الآية السابقة، وقول الشاعر:  
فياهي فما يزداد إلا لجاجةً      وكنت أبا في الخفا لست أقدم (٣)

ومنع ذلك الأشموني مستندا إلى أن (عس) لا يتقدم خبرها عليها بالإجماع،  
لعدم تصرفها، ومع عدم الاختلاف في فعليتها، وأن ليس تساويها في عدم التصرف،  
ثم يرجح أولوية (ليس) في منع تقدم خبرها عليها لعدم وجود الإجماع على فعليتها (٤).

ويتفق نهج خالد الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ) ونهج الأشموني في عدم إجازة ذلك،  
وهو يعتمد على ما اعتمد عليه من الأصول المتمثلة في القياس على (عس) في عدم  
تقدم خبرها عليها، لما بينهما من شبه في الجمود (٥).

ويرى السيوطي أن ذلك ممنوع، ويستفاد هذا الحكم من قوله (٦): "يجوز تقديم  
أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام وليس والمنفي بما".

- 
- (١) هود - ٨ .  
(٢) هذا هو الأصل الذي اعتمد عليه المجيزون، وهذا الأصل ليس مطردا تمام  
الاطراد، وفيها يلي بعض المواضع التي يظهر فيها عدم اطراده:  
أ) إذا كان خبر المبتدأ فعلا: ففي جملة (زيد ضرب) لا يجوز تقديم الخبر  
لقلا يلتبس المبتدأ بالفاعل، ويجوز تقديم معمول الخبر إذا قلنا: زيدا عمرو  
ضرب .  
ب) الفعل المنفي بلم أولن: لم يجزوا تقديمه على النفي، وأجازوا تقديم  
معموله عليه، نحو: زيدا لم أضرب، وعمرا لم أصاحب .  
(شرح ابن عقيل (ها مش) - ج١ - ٢٧٨ .  
(٣) البحر المحيط - ج٥ - ٢٠٦ . \* ولم أقف على قائل هذا البيت .  
(٤) شرح الأشموني - ج١ - ١١٤ . (٥) شرح التصريح على التوضيح - ج١ - ١٨٨ .  
(٦) همع الهوامع - ج١ - ١١٧ .

## تقديم التمييز على عامله المتصرف

اختلف نحاة البصرة في مسألة تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وهذه

مذاهبهم فيها :

- ١ . منع ذلك سيويه (١) وجمهور البصريين (٢) ، واستدلوا على ذلك بأن التمييز في الأصل فاعل والمفاعل لا يتقدم على الفعل (٣) ، فأصل قولنا : تصبّب زيد عرقاً ، تصبّب عرق زيد . وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله (٤) .
- ٢ . وأجاز ذلك الجرمي (٥) والمازني (٦) والمبرد (٧) .

\* \* \*

الأصول التي اعتمد عليها الجرمي والمازني والمبرد :

١ . النقل : ومنه قول المخبّل (٨) :

أتهجر سلمى للفراق حبيها  
وما كان نفساً بالفراق تطيب

- (١) الكتاب - ج١ - ٢٠٥ ، المقتضب - ج٣ - ٣٦ ، الإيضاح العضدي - ج١ - ٢٠٤ ، التبصرة والتذكرة - الصيبري - تحقيق فتحي علي الدين - ج١ - ٣١٨ .
  - (٢) الإنصاف - ج٢ - ٨٢٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد - ج٢ - ٦٦ ، شرح التصريح على التوضيح - ج١ - ٤٠٠ .
  - (٣) الخصائص - ج٢ - ٣٨٤ ، شرح الكافية - ج١ - ٢٢٣ .
  - (٤) شرح التصريح على التوضيح - ج١ - ٤٠٠ .
  - (٥) شرح الأشموني - ج١ - ٢٦٦ ، همع الهوامع - ج١ - ٢٥٢ .
  - (٦) التبصرة والتذكرة - ج١ - ٣١٩ .
  - (٧) المقتضب - ج٣ - ٣٦ .
- \* ومذهب الجرمي والمازني والمبرد هو مذهب بعض الكوفيين (الإنصاف - ج٢ - ٨٢٨) ، ومنهم الكسائي (شرح ابن عقيل - ج١ - ٦٧٠) .
- (٨) اللسان - حبيب ، معجم شواهد العربية - عبدالسلام هارون - ج١ - ٤١ .



ومنه قوله (١) :

وداعي المنون ينادى جهارا

أنفساً تطيبُ بنيلِ المسنى

والشواهد على ذلك كثيرة (٢) .

## ٢ . القياس :

واعتمد هو<sup>١</sup> الانحاة - إلى جانب النقل - على القياس ، فأجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرف تشبيها له بالحال ، وإن يجوز أن نقول : راجبا جاء زيد (٣) ، بتقديم الحال على الفعل العامل فيها وهو ( جاء ) .

ومن القياس - أيضا - جواز تقديم معمول الفعل عليه إذا كان هذا الفعـل متصرفا ، فالتصرف يجعل منه عاملا قويا (٤) يعمل فيما تأخر عنه وما تقدم عليه .

\* \* \*

بلاحظ ما تقدم أن الاصول التي اعتمد عليها الجرمي والمازني والمبرد تشمل السماع والقياس ، ومعلوم أن هذين الاصلين يشكلان عاملا مُرَجِّحا إذا ما توافرا فسي آن معا .

- 
- (١) شرح الأشموني - ج١ - ٢٦٦ \* ولم أقف على قائله .  
(٢) منها قول الشاعر :  
ضيعت حزمي في إبعادي الأملا وما ارعويتُ وشيباً رأسي اشتعلا  
( المصدر السابق - ج١ - ٢٦٦ ) .  
ومنها قوله :  
إذا المرء عينا قرب العيش مشربا ولم يعن بالاحسان كان مُدَمِّسا  
( المصدر السابق - ج١ - ٢٦٦ ) .  
وقوله :  
رَدَدَتْ بِمَثَلِ السَّيِّدِ نَهْدٌ مَقْلَسٌ كَمِيشٍ إِذَا عَطَفَاهُ مَاءٌ تَحْلِبَسَا  
( المصدر السابق - ج١ - ٢٦٦ ) .
- (٣) المقتضب - ج٣ - ٣٦ ، الخصائص - ج٢ - ٣٨٤ .  
(٤) المقتضب - ج٣ - ٣٦ ، شرح الكافية - ج١ - ٢٢٣ .

وقد بدا السماع - هنا - مسوفا قويا لتقديم التمييز على عامله ، إذ إن الشواهد التي استند إليها هؤلاء النحاة كثيرة (١) ، والكثرة عامل مهم في التعميد النحوي .

والقياس - هنا - استخدم على نحو صحيح ، فمن المتعارف أن الفعل العامل في الفضلة يُعدُّ عاملا قويا إذا كان متصرفا . وعليه فإن منع تقديم التمييز على عامله المتصرف ، في نحو: نفسا طاب زيد ، - لا لشيء إلا لأن التمييز كان في الأصل فاعلا - لا موجب له ، فقد أصبح الفاعل في الوضع الجديد على صورة المفعول ، فأبي مانسح أن يكون له حكم المفعول في جواز التقديم . وربما يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعى ذلك الأصل في هذه الحال ، فمفعول ما لم يُسمَّ فاعله يتقدم على الفعل أصلا ، وعندما يقوم مقام الفاعل يلزم الرفع ولا يتقدم على الفعل (٢) .

والقياس على الحال في هذا الموضوع سائغ ، وقد يُردُّ على ذلك بأن الحال ليست في الأصل هي الفاعلة ، ويجاب عن ذلك بأنه وإن لم تكن الحال فاعلة في الأصل ، إلا أنها صاحبة الحال في المعنى (٣) ، فإذا جاز أن نقدمها على العامل فيها ، فإنه يحسب لفا أن نقدم التمييز على عامله المتصرف لكونه فاعلا في المعنى - لا باللفظ - مثلها .

على أن الفيصل في المسألة - في رأيي - هو السماع ، فقد ورد من الشواهد على هذه المسألة ما يصل إلى حد الكثرة المعتمدة عند تعميد الأصول (٤) .

\* \* \*

وقد أجاز كثير من النحاة المتأخرين تقديم التمييز على عامله أذكر منهم :

١ . ابن مالك :

وقد اشترط لتقديم التمييز على عامله أن يكون العامل فعلا متصرفا (٥) .

- 
- (١) أبو حيان النحوي - خديجة الحديثي : (٣٢٣ - ٣٢٤) .  
عن منهج السالك لأبي حيان - تحقيق سدني جليزر : (٢٢٨ - ٢٢٩) .  
(٢) شرح الكافية - ج١ - ٢٢٣ . (٣) الخصائص - ج٢ - ٣٨٤ .  
(٤) أبو حيان النحوي : (٣٢٣ - ٣٢٤) .  
(٥) التسهيل - ١١٥ .

٢ . ابن هشام :

فقد ذكر أن التمييز لا يتقدم على عامله إذا كان فعلاً جامداً ، وأنه ندر تقدمه على المتصرف كقوله :

انْفَسَّأَ تَطْيِبَ بَنِيْلَ الْمَنِي (١)

٣ . أبو حيان :

ويعتمد في قوله بجواز التقديم على القياس على سائر الفضلات وعلى كثرة ما ورد من الشواهد على ذلك ، ويذكر أنه قد جاء من ذلك جملة تبين على مثلها الشواهد (٢) .

---

(١) أوضح المسالك - ج٢ - ١١٥ .

(٢) أبو حيان النحوي : ( ٣٢٣ - ٣٢٤ ) .

## الفصل بين أفعال التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور

منع النحويون - ومنهم البصريون - الفصل بين أفعال التعجب ومعمولها بغير ظرف وجار ومجرور (١) ، كما أنهم لا يجيزون الفصل بالظرف والجار والمجرور إذا لم يكونا متعلقين بفعل التعجب (٢) ، وهذان أمران يجمع عليهما معظم النحاة . ولكنهم يختلفون في الفصل بالظرف والجار والمجرور عند تعلقهما بفعل التعجب . وقد تناول هذا الخلاف البصريون ، وها هي ذى مذاهبتهم في ذلك :

- ١ . منع ذلك المبرد (٣) والأخفش وأكثر البصريين (٤) ، واحتجوا لذلك بضعف الفعل وقلة تصرفه (٥) ، وأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه بطريقة واحدة ، وألغوا الأمثال مقصورة على السماع (٦) .
- ٢ . وأجازة الجرمي والمازني والزجاج (٧) .

- 
- (١) المساعد على تسهيل الفوائد - ج١ - ١٥٧ .  
\* وأجاز الجرمي وهشام (ت: ٢٠٩ هـ) الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة هنذا ( شرح الأشموني - ج٢ - ٣٦٩ ) .  
وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو: ما أحسن إحسانا زيدا (شرح التصريح على التوضيح - ج٢ - ٩٠) ، ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر . ( شرح الأشموني - ج٢ - ٣٦٩ ) .  
وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها ، نحو " ما أحسن لولا بخله زيدا ( المصدر السابق - ج٢ - ٣٦٩ ) .  
وأجاز ابن مالك الفصل بالنداء لقول علي : كرم الله وجهه : " أعزز علي أبنا البيهقان أن أراك صريعا مجدلا " .  
( شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ - ابن مالك - تحقيق عدنان الدوري - ٧٤٨ ) .
  - (٢) شرح ابن عقيل - ج٢ - ١٥٧ .
  - (٣) المقتضب - ج٤ - ١٧٨ .
  - (٤) المساعد على تسهيل الفوائد - ج١ - ١٥٧ .
  - (٥) شرح جمل الزجاجي - ج١ - ٥٨٧ .
  - (٦) شرح المفصل - ج٧ - ١٥٠ .
  - (٧) المساعد على تسهيل الفوائد - ج١ - ١٥٧ .  
\* وأجازة الفراء من الكوفيين ( شرح الكافية للرضي - ج٢ - ٣٠٩ ) .

الأصول التي اعتمد عليها الجرمي ومن تابعه :

١ . السمع :

ومنه قول علي - رضي الله عنه ( ١ ) : " أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا " ؛ ففيه الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور والنسب .

ومنه قول عمرو بن معدي كرب ( ٢ ) : " لله درُّ بني مجاشع ، ما أكثر في الهيجا لقاءها " .

٢ . القياس :

قاس الجرمي ومن تبعه جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله على جواز الفصل بين إِنَّ واسمها وخبرها ، نحو : إِنَّ بك زيدا مأخوذ ، وَإِنَّ حرف ؛ فالأخرى أن يجوز الفصل مع الفعل ؛ لأنه أقوى من الحرف ( ٣ ) ، كما أن فعل التعجب - وَإِنَّ كان ضعيفا ، لا ينحط عن درجة إِنَّ في الحروف ( ٤ ) .

\* \* \*

يذهب من منع الفصل بين أفعال التعجب ومعموله إلى أن هذا الفعل قد خرج من الباب الأقوى إلى الباب الأضعف ، وهو الحرف ، لعدم تصرفه ، ولزومه طريقة واحدة ، كما أن وَإِنَّ - وهو حرف - قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى لشبهه بالفعل ( ٥ ) . وقد يُرَكَّبُ على ذلك بأن أصل أفعال التعجب فعل ، وهو قوي ، وأن أصل وَإِنَّ ضعيف ؛ لأنه حرف ( ٦ ) ، وعليه فلا ينحط أفعال التعجب عن درجة ضعف وَإِنَّ ؛ لأنها حرف ( ٧ ) ، وفي ذلك مسوغ لجواز الفصل .

- |       |   |
|-------|---|
| ( ١ ) | شرح ابن عقيل - ج ٢ - ١٥٧ .                                      |
| ( ٢ ) | شرح جمل الزجاجي - ج ١ - ٥٨٧ . ( ٣ ) المصدر السابق - ج ١ - ٥٨٧ . |
| ( ٤ ) | شرح المفصل - ج ٧ - ١٥٠ .  |
| ( ٥ ) | شرح جمل الزجاجي - ج ١ - ٥٨٧ . ( ٦ ) المصدر السابق - ج ١ - ٥٨٧ . |
| ( ٧ ) | شرح المفصل - ج ٧ - ١٥٠ .  |

ثم إن العرب فصلت بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه ، والفصل هنا أَجُوزٌ ؛ لأن جملة التعجب جملة فعلية (١) .

والذي أراه أن الذي يرجح جواز الفصل هو كثرة وروده عن العرب ، ومنه - بالإضافة إلى ما تقدم - هذا البيت للعباس بن مرداس (٢) :

وقال نبي المسلمين تقدموا  
وأحبب إلينا أن يكون المقدمنا

\* \* \*

(٣)  
وقد ذهب عدد من النحاة المتأخرين إلى جوازه ومنهم ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) .

وأجازه ابن مالك ؛ فقد ذهب إلى جواز مجيء الظرف والجار والمجرور بعد أفعل التعجب (٤) ، وذلك يعني جواز الفصل بين أفعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور .

وأجازه - كذلك - الإمام يحيى بن حمزة العلوي لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور (٥) .

كما ذهب إلى جوازه ابن عقيل بذكره أن المشهور في هذه المسألة جواز الفصل (٦) .

ومن أجازه من النحاة الأشموني (٧) والسيوطي (٨) بذكرهما أن الصحيح هو جواز الفصل بين أفعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور .

- 
- (١) الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب - ج٢ - ٨٠١ .  
(٢) ديوان العباس بن مرداس - جمع وتحقيق يحيى الجبوري - ١٠٢ ، همج الهوامع - السيوطي - تحقيق عبد المال مكرم - ج٥ - (هامش) - ٥٧ .  
(٣) شرح جمل الزجاجي - ج١ - ٥٨٧ ، (٤) التسهيل - ١٣١ .  
(٥) الأزهار الصافية - ج٢ - ٨٠١ ، (٦) شرح ابن عقيل - ج٢ - ١٥٧ .  
(٧) شرح الأشموني - ج٢ - ٣٦٨ ، (٨) همج الهوامع - ج٢ - ٩١ .

### في الإعراب

- الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ
- المنادى العلم المنون للضرورة
- العطف على المنادى العلم بالمعرف بآل

### القول في إعراب الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ

يتفق نحاة البصرة على أن الاسم المخفوض بعد مذ ومنذ - إذا كانا حرفين (١) - يكون مجرورا بهما ، ولكنهم يختلفون في إعراب الاسم المرفوع بعدهما ، وهذه مذاهبهم فيسسه :

١ . ذهب جمهور البصريين (٢) والمبرد (٣) وابن السراج (٤) إلى أن مذ ومنذ اسمان مبتدآن ، وأن الاسم المرفوع بعدهما خبر عنهما ، فالتقدير في قولك : ما رأيت مذ يومان : أمذ ذلك يومان .

٢ . وذهب الأخفش والزجاج (٥) إلى أن هذا الاسم مرفوع بالابتداء ، وأن مذ ومنذ ظرفان مخبر بهما عما بعدهما . والتقدير في قولك : ما رأيت مذ يومان : بيني وبين لقاءه يومان .

ولم يقتصر الخلاف في هذه المسألة على نحاة البصرة ، فقد أوردت مصادر النحو مذاهب أخرى في المسألة لنحاة غير بصريين (٦) .

- 
- (١) تستعمل مذ ومنذ اسمين وحرفين : فإذا استعمل اسمين رفع ما يليهما من أسماء ، وإذا استعمل حرفين انخفض ما بعدهما ( شرح الملوكي في التصريف - ابن يعيش - تحقيق فخر الدين قباوة - ٤٢٣ ) .
- (٢) أسرار العربية - ٢٧١ . (٣) المقتضب - ج٣ - ٣٠ .
- (٤) الموجز في النحو - ابن السراج - تحقيق مصطفى الشويبي ون سالم دامرجي - ٥٩ . (٥) المغني - ٤٤٢ .
- (٦) من هذه المذاهب مذهب الكوفيين ، ويتلخص في أن أصل مذ ومنذ من واذ ، وعليه فإن الاسم المرفوع بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة ، وتقدير جملة : ما رأيت مذ يومان : ما رأيت مذ كان يومان . واختار هذا المذهب ابن مالك وابن مضاء والسهيلي ( شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى - ج٢ - ٢٠ ) . وقد وصف المرادي هذا التحليل لمذ ومنذ وأقوال الكوفيين فيه بأنها تكلفات واهية . (الجنى الداني - ٤٦٥)
- ووصف ابن يعيش تحليل الكوفيين لمذ ومنذ وما تبعه من تغييرات في حركات الميم والذال بأنه دعاوى لا دليل عليها ، والأصل عدم التركيب على النحو السذي ذهب إليه الكوفيون . ( شرح المفصل - ج٤ - ٩٥ ) .



الأصول التي استند إليها الأُخفش ومن تابعه :

١ . الحمل على الظرفية :

استند الأُخفش ومن تابعه في مذهبهم إلى أن مذ ومنذ ظرفان مخبر بهما عما بعدهما وتقدير قولنا : ما رأيت مذ يومان ، وفقاً لهذا المذهب ، بيني وبين لقاءه يومان (١) ، وكأنهما مضافان إلى جملة .

\* \* \*

وإذا تأملنا مذهب الجمهور ومذهب الأُخفش ، لاحظنا أن تقدير العبارة : ما رأيت مذ يومان ، وفقاً للمذهبيين هو على النحو التالي :

- ١ . أمد انقطاع الروية يومان .
- ٢ . بيني وبين لقاءه يومان .

ولو تأملنا تقدير العبارة على النحو السابق ، لاحظنا أن التقدير وفق المذهب الثاني أعقد ، فما حل محل ( ما رأيت مذ ) وفق المذهب الأول هو تركيب واحد من مضاف ومضاف إليه ، وهو ( أمد ذلك ) . في حين أن التقدير وفق المذهب الثاني استلزم تركيبين ، هما : بيني ، وهو مكون من مضاف ومضاف إليه ؛ وتركيب آخر ، هو : بين لقاءه ، وقد جُمع بين التركيبين بواو العطف ، وفي ذلك ما لا يخفى من التعقيد ، وعليه فإن مذهب الجمهور أقسّ لافتقاره إلى تقدير تركيب واحد ، وافتقار

\* = وذهب الغراء إلى أن أصل منذ من و ذو الموصولة ، ومنذ يومان مبتدأ وخبر ، وتقدير الجملة : ما رأيت من الزمان الذي هو يومان .

وقد تحفظ ابن يعيش غلبى هذا المذهب ، لأنه استند إلى أن أصل منذ ، من و ذو ، وذلك - وفق مذهبه - لا يُطَّلَعُ عليه إلا بنصر من الواضع .

( شرح الملوكي في التصريف - ٤٢٥ ) .

(١) الجنى الداني - ٤٦٥ .

مذهب الأُخفش إلى تقدير أكثر من تركيب (١) .

\* \* \*

وقد عقد ابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) مقارنة بين المذهبين ، وسعد أن بسط القول فيهما وصف مذهب جمهور البصريين بأنه أظهر (٢) . ولعل ما عناه بذلك هو أن تقدير العبارة وفق مذهب الجمهور أسهل .

ومن النحاة الذين نقدوا مذهب الأُخفش ابن هشام ، فقد علق عليه بقوله (٣) :  
" ولا خفاء بما فيه من التعسف " .

ومنهم الشيخ خالد الأزهرى ، فقد عرض لمذهب الأُخفش بقوله (٤) : " فمعنى ما لقيته مذ يومان : بيني وبين لقائه يومان ، قاله في المعنى ، ولا يخفى ما فيه من التعسف " .

ويعلق السيوطي على المذهب ذاته فيذكر أن مذهب الأُخفش والزجاج والزجاجي في المرفوع بعد مذ ومنذ أنه مبتدأ وهما ظرفان خبر له ، كما لو أضيفا إلى جملة ، وأن تقدير ما لقيته مذ يومان هو : بيني وبين لقائه يومان ؛ ثم يصف هذا التقدير بالتعسف (٥) .

- 
- (١) لقد ذهب هذا المذهب قياسا على رد البصريين لمذهب يونس في عمسـل حرف الجر محذوفا : فقد اعتمد على عبارة وردت عن العرب ؛ وهي : " مسرت برجل صالح ، إلا صالح فطالح " وتقدير العبارة عند يونس : إلا أكن مسرت برجل صالح ، فقد مررت بطالح . وقد ردها البصريون لافتقارها إلى تقدير أكثر من شيء ، وذلك ما يُوهَّنه القياس .  
( الإحصاف - ج١ - ٣٩٨ ) .
- (٢) شرح المفصل - ج٤ - ٩٤ ، ٩٥ .
- (٣) المغني - ٤٤١ .
- (٤) شرح التصريح على التوضيح - ج٢ - ٢٠ .
- (٥) همع الهوامع - ج١ - ٢١٦ .

وهكذا اتضح أن في هذا المذهب وهنا ، وهو ما يجعل مذهب الجمهور أرجح ، وهو الذي عليه أهل التحقيق من النحاة (١) .

---

(١) الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب - ج ٢ - ٢٦٢ .

هل المنادى العلم المنون للضرورة مضموم أو منصوب ؟

يجمع النحاة على جواز تنوين المنادى العلم المبني للضرورة (١) ، وهو ما يذهب إليه نحاة البصرة ، إلا أنهم يختلفون في كون هذا التنوين تنوين ضم أو تنوين نصب ، وهذا عرض لمذاهبهم في هذه المسألة .

١ . ذهب أبو عمرو بن العلاء ويونس وعيسى بن عمر والجري والمبرد إلى ترجيح النصب (٢) ، وحجتهم في ذلك أن التنوين يُؤدّه إلى أصله وهو النصب ، وهم يُنشِدون بيت الأُحوص : ( سلام الله يا مطرا عليها ) بالنصب (٣) . كما عللوا ذلك بالقياس حيث نصبوا ( مطرا ) قياسا على ( جواري ) مما لا ينصرف ، وإن هذا الاسم يصرف ويرد إلى أصله إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه ، مثاله قول الشاعر (٤) :

ما إن رأيتُ ولا أرى في مدّتي كجواري يلعبن بالصحراء

وقد شبهوا العلم بالنكرة لاستطالته بعد دخول التنوين (٥) .

٢ . وذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى ترجيح الضم (٦) .

(١) . همع الهوامع - ج١ - ١٧٣ ، المطالع السعيدة - ج١ - ٢٧٨ .

(٢) . المقتضب - ج٤ - ٢١٢ ، ٢١٥ .

(٣) . المصدر السابق - ج٤ - ٢١٣ ، مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون -

ج٢ - ٤٧٤ . أخبار أبي القاسم الزجاجي - تحقيق عبد الحسين المبارك -

٢٢٨ . (٤) أمالي الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - ٨٣ ، شرح

شافية ابن الحاجب - الرضي - تحقيق محمد نور الحسن وآخرين - ٤٤٠ ، ٤٤٤ .

\* ولم أقف على قائل هذا البيت .

(٥) . الكتاب (هارون) - ج٢ - ٢٠٣ ، المقتضب - ج٤ - ٢١٣ .

\* وإلى هذا كان يذهب الفراء من الكوفيين .

(٦) . أخبار أبي القاسم الزجاجي - ٢٢٨ ، أمالي الزجاجي - ٨٣ .

ويجدر بالذكر أنني رجعت إلى مصادر نحوية كثيرة لتحديد مذهب جمهور

الكوفيين في هذه المسألة ، فلم أجد لهم فيها رأيا ، وكل ما أشارت إليه بعض

هذه المصادر أن الكوفيين يرون أن المنادى العلم معرب مرفوع بدون تنوين .

( الإنصاف - ج١ - ٣٢٣ ، الموفى في النحو الكوفي - الكنغراوى - تحقيق

محمد بهجة البيطار - ٦٤ ) .

(٦) . المقتضب - ج٤ - ٢١٣ .

الأصول التي اعتمد عليها الخليل وسيبويه :

١. الاطراد :

وهو ورود ظاهرة نحوية على نحو معين بصورة مستمرة ؛ وذلك يعني اطراد ورود العلم منونا تنوين ضم في الشعر .

٢. مضارعة الأصوات :

وهما يريان أن المنادى المفرد العلم مبني على الضم لمضارعة للأصوات ( ١ ) ، وتبقى هذه العلة قائمة بعد أن يلحقه التنوين لضرورة الشعر ، وعليه فإنه ينون على لفظه .

٣. السمع :

ويؤيد مذهب الخليل وسيبويه والمازني وروده في السماع ، فقد ورد بيت الأحمص على النحو التالي ( ٢ ) :

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليهمُ

\* \* \*

اعتمد سيبويه وأصحابه في مذهبهم ببقا الضم على المنادى العلم المنون للضرورة على اطراد الضم فيه وفي أمثاله في النداء ، كما أن دخول التنوين عليه لا يفسر ضمه ؛ لأن علة بنائه لا تزول بدخول التنوين ، فالعلم يبقى علما بعد دخول التنوين فلا مسوغ قويا لنصبه اعتمادا على تشبيهه بالنكرة ، وهو علم . وهذا يجعل إبقاء الضم على العلم المنون للضرورة أرجح .

( ١ ) يرى نحاة آخرون ممن يذهبون مذهب الخليل أن علة بناء المنادى المفرد

العلم وقوعه موقع المضم . ( أمالي الزجاجي - ٨٣ ) .

( ٢ ) المصدر السابق - ٨٣ ، ٨٤ ، أخبار أبي القاسم الزجاجي - ٢٢٨ ،

الجميل في النحو - الزجاجي - تحقيق علي الحمد - ١٥٤ .

أما إذا شُفِعَ القياس بالسمع ، فذلك ما يجعل لهذا القياس وجهها من الصحة .  
وقد ورد السماع بالنصب عن العرب ، من ذلك قول الشاعر ( ١ ) :

يا عدياً لقلبك المهتاج -

وقول عدي بن زيد ( ٢ ) :

يا عدياً لقد وقتك الأواقي

وهذا يدل على أن نصب العلم المنادى المنون للضرورة سمع عن العرب ،  
ولكن ما لم يسمع عن العرب هو نصب العلم المنون لغير الضرورة ( ٣ ) . ولما كان  
البحث في هذه المسألة يهتم بالعلم المنون للضرورة ، فإن ما ذهب إليه عيسى بن  
عمر وأصحابه له وجه من الصحة . وعليه فإن المذهبين صحيحان لتأيدهما بالقياس  
والسماع معاً .

\* \* \*

ونذهب إلى هذا معظم النحاة المتأخرين ، فقد أجاز ابن مالك الضم والنصب  
في العلم المنون للضرورة ( ٤ ) .

وإلى ذلك ذهب ابن هشام ، إذ جوز في المنادى المستحق للضم أن يُنصَبَ إذا  
اقتضت الضرورة تنوينه ( ٥ ) .

- 
- ( ١ ) المقتضب - ج ٤ - ٢١٥ . \* ولم يقف محقق المقتضب على قائله .  
( ٢ ) الإفصاح - ٩٨ ، الضرائر - ٢٨٦ .  
( ٣ ) علق سيوييه على رواية عيسى بن عمر : " سلام الله يا مطراً " بالنصب ، يقوله :  
" لم نسمع عربياً يقوله " ( الكتاب - ج ٢ - ٢٠٣ ) .  
وفي رأبي أن هذه المقولة غير دقيقة لورود نصب العلم المنون للضرورة عن العرب  
في الشعر .  
( ٤ ) التسهيل - ١٨٠ . شرح الأشموني - ج ٢ - ٤٤٨ .  
( ٥ ) شرح شذور الذهب - ابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - ١١٢ .  
أوضح المسالك - ج ٣ - ٨٢ .

واليه ذهب الشيخ خالد الأزهرى إذ ذكر أن من أقسام المنادى ما يجوز  
ضمه ونصبه وهو المنادى العلم المنون للضرورة (١).

ومن قال بجواز الضم والنصب في العلم المنون الشيخ الخضري ، فقد ذكر ما  
نصه (٢) : " وذكر هنا أنه إذا اضطر شاعر إلى تنوين هذا المنادى - يعني به العلم  
والنكرة المقصودة - كان له تنوينه وهو مضموم ، وكان له نصبه ، وقد ورد السماع بهما " .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح - ج٢ - ١٧١ .  
(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - ج٢ - ٧٥ .

## العطف على المنادى العلم بالمعروف بأل

الأصل في النداء النصب ، وما ورد من أسماء مرفوعا في حالة النداء . فهو في موضع نصب (١) . وقد يُعطفُ على المنادى ، فيرفع المعطوف إذا كان علما ، وينصب إذا كان مضافا (٢) . وتختلف الحال إذا كان المعطوف معرَفا بأل ، فقد تباينت مذاهب النحاة فيه وبخاصة نحاة البصرة ، وهذه مذاهبهم فيسه :

١ . ذهب أبو عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبو عمر الجرمي إلى أنه منصوب (٣) ، فإذا قلنا : يا زيد والرجل ، كان الرجل منصوبا ، والالف واللام فيه بمنزلة الإضافة ، والواجب في الإضافة النصب ، ثم إن في النصب ردًّا إلى الأصل ، لأن الأصل في النداء النصب (٤) . واحتجوا لذلك أيضا بنصب كلمة ( الطير ) في قراءة العامة (٥) للآية (٦) : " يا جبالُ أوبي معه والطير " (٧) .

٢ . وذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى أنه مرفوع (٨) .

الأصول التي استند إليها الخليل وسيبويه :

١ . مشكلة الحركة (٩) :

إنزال حركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل (١٠) .

- 
- (١) الكتاب ( هامش ) - ج٢ - ١٨٢ ، المصدر السابق - ج٢ - ١٨٣ .  
(٢) شرح المفصل - ج٢ - ( ٤٤ ، ٣ ) . (٣) المقتضب - ج٤ - ٢١٢ .  
(٤) شرح المفصل - ج٢ - ( ٣ - ٤ ) .  
(٥) قراءة العامة : القراءة التي يقرأ بها غالبية القراء .  
(٦) سبأ - ١٠ . (٧) شرح المفصل - ج٢ - ٤٤٣ .  
(٨) المقتضب - ج٤ - ٢١٢ .  
(٩) شرح الأشموني - ج٢ - ٤٥١ .  
(١٠) شرح التصريح - ج٢ - ١٧٥ .



٢ . السماع :

قراءة الأعرج لكلمة ( الطير ) بالرفع (١) ، في الآية (٢) : " يا جبال أوبي معه والطير " .

٣ . كثرة الاستعمال :

فقد ذكر سيوييه أن العرب كثيراً ما قالوا : يا زيد والنضر ، برفع المعرفة المعطوفة على المنادى العلم (٣) .

\* \* \*

من العلل التي اعتمد عليها الخليل وسيوييه في رفع المعرفة المعطوفة على العلم المنادى مشاكلة الحركة ، وذلك يعني تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع لتنزيل حركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل على المعطوف ، وهو يعني أن يكون العامل في المعطوف ، هو العامل في المعطوف عليه (٤) .

وإذا جاز أن يدخل حرف النداء على المعطوف المعرفة الذي أصله علم ، كما في قولنا : يا زيد والحارث ، فإن ذلك لا يجوز في قولنا : يا زيد والرجل ، لأن ( يا ) النداء لا تباشر المعرفة بال ، وهذا يجعل هذه العلة غير مطردة ، فلا تصلح مسوغاً للقول بجواز رفع المعرفة المعطوفة على المنادى العلم .

أما قراءة الأعرج برفع الطير في الآية : " يا جبال أوبي معه والطير " ، فقد أظهر العلماء ضعفاً في روايتها ، وإن يُذكر في الإتحاف ما نصه (٥) : " وأما ما

- 
- (١) الكتاب - ج٢ - ١٨٧ .  
(٢) سبأ - الآية ١٠ .  
(٣) الكتاب - ج٢ - ١٨٧ .  
(٤) شرح التصريح على التوضيح - ج٢ - ١٧٥ .  
(٥) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر - أحمد الدمياطي ( البنسأ ) - ٢٥٨ .

روى عن رَوْحٍ (١) من رفع الراء من ( والطيير ) نَسَقًا على لفظ ( جبال ) أو على الضمير المستكن في أوبي للفصل بالظرف فهي انفرادة لابن مهران (٢) . . . . .  
والمشهور عن رَوْحٍ النصب " .

وفي غيث النفع ورد ما نصه (٣) : " لا خلاف بينهم في نصبه ، وما روى عن البصرى (٤) وعاصم وروح من رفعه ، وإن كانت له أوجه صحيحة في العربية لا يقرأ به لضعفه في الرواية " .

ويلاحظ أن ما أخذه العلماء على رواية هذه القراءة هو انفراد ابن مهران في روايتها بالرفع ، كما روى عن رَوْحٍ فيما بعد ، إلا أن ذلك لا يمنع من الاعتماد عليها ، فمجرد ورودها عن عالم ثقة يدل على أن للرفع وجهها من الصحة .

وما يقوى جواز رفع المعرف المعطوف على المنادى العلم هو كثرة الاستعمال التي أشار إليها سيوييه ، وذلك يتمثل فيما ورد عن العرب من عبارات تجيز ذلك ، مثل قولهم : يا زيد والنضر ، ويا زيد والحارث ، والمسموع إذا كثروا أخذ به . وبذلك يكون الوجهان : النصب والرفع - جائزين في إعراب المعرف المعطوف على المنادى العلم .

- 
- (١) رَوْحٌ : هو رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤَمِّنِ ، أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ الْهَذَلِيُّ بِالْوَلَاءِ (ت : ٢٣٤) . وهو مقرئٌ جليل ، روى الحروف عن جماعة عن أبي عمرو . ( حجة القراءات - ابن أبي زرعة - تحقيق سعيد الأفغاني - ٦٥ ) .
- (٢) ابن مهران : هو سليمان بن مهران الأعمش ، كان من أقرأ الناس لكتاب الله وأحفظهم للحديث ، وقد قرأ عليه حمزة ؛ ولد سنة ٦١ هـ ، وتوفي سنة ١٤٨ هـ . ( معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - الذهبي - تحقيق محمد سيد جاد الحق - ٨٠ ) .
- (٣) غيث النفع ( هاشم سراج القارىء ) - النوري الصفاقسي - ٢١٥ .
- (٤) البصرى : هو الحسن البصرى ، أبو سعيد بن يسار ( ٢١ - ١١٠ هـ ) . إمام زمانه علما وعملا قرأ على مشاهير القراء في عصره ، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى ابن عمر الثقفي . ( حجة القراءات - ٧٠ ) .

على أن هناك ملاحظة تجدر الإشارة إليها ، وهي أن من يجيز الرفع  
يجيزه بالنظر إلى لفظ المنادى ، ومن يجيز النصب فعلى أساس موضع المنادى (١).

ثم إن هناك ملاحظة أخرى تحسن الإشارة إليها ، وهي أن الخلاف في هذه  
المسألة خلاف حول أرجحية وجه من الوجهين ، فكل فريق يرجح وجهها ، ولكنه  
يجيز استعمال الوجه الآخر ، وهو ما أشارت إليه المصادر النحوية المختلفة (٢).

- 
- (١) المقتصد في شرح الإيضاح - ج٢ - ( ٧٧٦ - ٧٧٧ ) .  
(٢) شرح الوافية نظم الكافية - ابن الحاجب - تحقيق موسى بناي العليلي - ١٩٣٠ .  
شرح الكافية - ج١ - ١٣٨ ، ١٣٩ .  
شرح الأشموني - ج٢ - ٤٥١ .

### علامات الإعراب

- إعراب الأسماء الستة في حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم
- القول في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

## إعراب الأسماء الستة في حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم

هذه المسألة من المسائل التي ذهب فيها النحاة مذاهب كثيرة مختلفة ، وقد كان لنحاة البصرة فيها مذاهب متباينة ، أجملها فيما يلي :-

٠ ١ ذهب جمهور البصريين إلى أن الأسماء الستة إذا أضيفت ، أعربت بحركات مقدره في الحروف ، وهي الواو والألف والياء ، ثم اتباع حركات ما قبل هذه الحروف لحركاتها نفسها (١) .

٠ ٢ وذهب قطرب إلى أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب نيابة عن الحركات (٢) .

٠ ٣ وذهب الأخفش إلى أن هذه الحروف دلائل لإعراب ، وليس فيها إعراب مقدر (٣) .

٠ ٤ وذهب الجرهمي إلى أن هذه الأسماء معربة بالتغير والانقلاب (٤) .

٠ ٥ وذهب المازني والزجاج إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الواو والألف والياء ، وأن هذه الحروف حروف إشباع (٥) .

وهناك مذاهب أخرى في هذه المسألة ، ولكنها لنحاة غير بصريين (٦) .

- 
- (١) الإنصاف - ج١ - ١٧ ، شرح اللوحة البدرية - ابن هشام - تحقيق هادي نهسر - ج١ - ٢٦٥ . (٢) شرح الأشموني - ج١ - ٢١ . وهو مذهب الزيادي (ت: ٢٤٩هـ) والزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) من البصريين وهشام من الكوفيين . (المصدر السابق - ج١ - ٣١) .
- (٣) شرح المفصل - ج١ - ٥٢ . الهمع - ج١ - ٣٩ .
- (٤) شرح المفصل - ج١ - ٥٢ . (٥) الإنصاف - ج١ - ١٧ .
- (٦) ذهب الربيعي (ت: ٤٢٠هـ) إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات منقولة من الحروف ، ويرده أن نقل حركة الإعراب إنما تكون لساكن وفي الوقف ، وهذا متحرك وفي الوصل . (شرح اللوحة البدرية - ج١ - ٢٦٣) .
- وذهب الكوفيون إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وبالحروف ذاتها ، ويرد بان العامل الواحد لا يحدث علامتي إعراب .
- ( شرح اللوحة البدرية - ج١ - ٢٦٤ ) .

الأصول التي استند إليها مخالفو مذهب الجمهور :

١. النيابة عن الحركات :

وإلى ذلك استند قطرب ومن تابعه في أن إعراب هذه الأسماء هو بالأحرف نيابة عن الحركات ، وهم يرون أن عد هذه الحروف إعراباً أسلم من اللجوء إلى حركات مقدرة فيها ؛ لأن ذلك اعتماد على مقدر متنازع فيه وإلغاء ظاهره وراف بالدلالة المطلوبة (١) .

٢. الدلالة على الإعراب :

وإليه استند الأخفش في أن هذه الحروف تدل على الإعراب ؛ فإذا قيل : ذهب زيد ، لم يكن في الدال دلالة على الإعراب ، فإذا قيل : ذهب أبوك ، فإن مجرد رؤية الواو في هذه الكلمة دلالة على الرفع ، فدل ذلك على أن الواو والألف والياء دلائل إعراب (٢) .

٣. التغيير والانقلاب :

واستند أبو عمر الجرمي إلى تغيير هذه الحروف من الرفع مع الواو إلى النصب مع الألف ، ومن الرفع مع الواو ، إلى الجر مع الياء ؛ فذهب إلى أن هذا التغيير هو الإعراب (٣) ، وبذلك جعل العامل معنوياً .

٤. الإشباع :

وهو مدّ حركات الحروف ، وهي الضمة والفتحة والكسرة لتصبح واوا وألفا وياء . وقد عدّ المازني والزجاج هذه الحروف في الأسماء الستة إشباعاً للحركات الموجودة قبلها ، وذهب إلى أن هذه الحركات هي الإعراب ، وليس الحروف المشبعة (٤) .

- 
- |     |                           |
|-----|---------------------------|
| (١) | الهمع - ج١ - ٣٨ .         |
| (٢) | الانصاف - ج١ - ٢١ ، ٢٢٠ . |
| (٣) | المصدر السابق - ج١ - ٥٢ . |
| (٤) | الانصاف - ج١ - ٢٣ .       |

شرح الغنصل - ج١ - ٥٢ .

شرح الكافية - ج١ - ٢٧ .

٥. السمع :

واليه استند المازني والزجاج في أن الواو والألف والياء هي إشباع للحركات الواقعة قبل هذه الحروف ، لورود ذلك عن العرب كثيرا ، ومنه قول الشاعر (١) :

وإِنِّي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصْرِي  
من حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَا نَظَرُوا

أراد ( فانظر ) فأشبع الضم ، فنشأت الواو .

ومنه قول عنتره (٢) :

يَنْبَعُ من ذِفْرِي غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

زيافة مثل الفَنيقِ المَكْدَمِ (٣)

أراد يَنْبَعُ .

ومنه قول الشاعر قيس بن جذيمة العبسي (٤) :

ألم يَأْتِيكَ والانبَاءُ تَنْمَسِي

بما لاقت ليمونُ بني زَيْفَانِ

أراد ( ألم يَأْتِيكَ ) .

- 
- (١) أسرار العربية - ٤٥ . \* ينسب هذا البيت إلى إبراهيم بن هرمة .  
(٢) الإنصاف - ج١ - ٢٦ ، ديوان عنتره - تحقيق فوزي عطوي - ١٥ .  
(٣) ذِفْرِي : العظم الشاخص خلف الأذن ( اللسان ، ذفر ) .  
غَضُوب : عبوس ( اللسان ، غضب ) .  
جَسْرَةٍ : الناقة الموثقة الخلسق .  
الزَيْف : التبختر .  
الفَنيق : الفحل من الإبل .  
( شرح المعلقات السبع للزوزني - ٢٠٣ ) .  
المَكْدَم : الشديد القتال ( اللسان ، كدم ) .  
(٤) الإنصاف - ج١ - ٣٠ .

وحين نتدبر رأي قطرب ومن شايعه وهو أن الأسماء الستة معرفة بالحروف نلاحظ أن هذا الرأي يفضي إلى مخالفة الأصول ؛ ذلك أن حروف الإعراب حروف زائدة ، فإذا ما قدرنا أن إعراب الأسماء الستة بالحروف ، فإن ذلك يؤدى إلى أن بعضها ؛ وهو ( فو ) و ( نو ) يصبح معربا على حرف واحد ، وهو ما لا نظير له ( ١ ) ، لأن أصول اللغة تقتضي ألا يكون اسم على أقل من حرفين ( ٢ ) .

وإذا تأملنا مذهب الأخفش ، وهو أن هذه الحروف دلائل إعراب وليس فيها إعراب مقدر ، لاحظنا أن فيه ضعفا ؛ لأن دلائل الإعراب ، أي علامات الإعراب ، لا يسد لها من حروف إعراب ، اللهم إلا إذا كانت هذه الحروف دلائل إعراب وحروف إعراب ، في آن معا ، وهو ما لم يذهب إليه الأخفش .

أما القول بأن هذه الأسماء معرفة بالتغير والانقلاب فمردود بأن ذلك يصح في حالتي النصب والجر وحسب ، أما حالة الرفع فلا انقلاب فيها ، وذلك يكون العامل في هذه الحالة عدما ، وهو ما لا نظير له ( ٣ ) .

ولو تأملنا مذهب المازني القائل بأن الواو والالف والياء اشباع لحركات الحروف الموجودة قبلها ، لظهر لنا أنه يؤدى إلى أن يكون ( فو ) و ( نو ) معربين على حرف

( ١ ) شرح الكافية - ج ١ - ٢٢ شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية - ج ١ - ٢٦٢ .  
\* رد ابن هشام رأي قطرب في اللوحة البدرية بقوله :

ويرده أن الإعراب على الكلمة ، فيلزم كون ( فيك ) و ( ذي مال ) معربين ، وهما على حرف واحد ، ولا نظير له في العربية ( شرح اللوحة البدرية - ج ١ - ٢٦٢ )  
ولكنه أخذ بهذا المذهب في كتاب آخر له حين قال :

وتنوب الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة في ذي - بمعنى صاحب  
وفيما أضيف لفغير الياء من أب وأخ وحم وفم - بفغير ميم - وهن .  
( الجامع الصغير في علم النحو - تحقيق محمد الزبيق - ٢ - ٣٠ ) .

( ٢ ) الكتاب - ج ٣ - ٣٥٨ .

( ٣ ) شرح المفصل - ج ١ - ٥٢ .

شرح اللوحة البدرية - ج ١ - ٢٦٤ .



واحد ، وهو أيضا مخالف للأصول (١) . وعلاوة على ذلك فإن مثل هذا الإشباع مقصور على الشعر (٢) ولم يعهد وروده في النثر .

وأيد إبراهيم مصطفى ما ذهب إليه المازني وحاول أن يعزّوَرِد المحذوف من الأسماء الستة - عند إضافتها - إلى إشباع الحركات ؛ لأن العرب تستروح في نطق الكلمات وتجعلها على ثلاثة أحرف لتعطي الكلمة حظا من البيان في النطق (٣) ، ويرد ذلك ما يلي :

١ . أن كل اسم من هذه الأسماء يطول ، عند إضافته ، بما يضاف إليه ، دون حاجة إلى الاشباع .

٢ . أن هذه الأسماء وردت عن بعض العرب دون إشباع ، فهل يعني ذلك أن هؤلاء لم يستروحوا نطق الكلمات على النحو الذي وصفه إبراهيم مصطفى .

٣ . ويرد رأيه بما ردّ به رأي المازني وهو أن القول بأن هذه الأحرف إشباع يؤول إلى أن يكون (فو) و (ذو) على حرف واحد ، وذلك لا نظير لسه .

وهكذا فقد اتضح أن ايا من المذاهب المخالفة لمذهب الجمهور لم يخل من جانب ضعف يوهن الحكم في أرجحيته ، وعليه يترجح لديّ أن يكون مذهب الجمهور راجحا على غيره .

(٤) وقد أخذ بهذا المذهب من النحاة المتأخرين الشلوين (ت: ٦٤٥هـ) إذ يقول :  
" أخوك وأخواته الخمس ستتها إذا أضيفت إلى غير يا المتكلم ، مفردة ، غير مصفرة كانت بالواو رفعا ، وبالالف نصبا ، وبالياء جرا ، وليست هذه الحروف علامات إعراب في هذه الأسماء ، وإنما علامات الإعراب فيها حركات مقسدة " .

- 
- (١) شرح المفصل - ج١ - ٥٢ . شرح الكافية - ج١ - ٢٧ .  
شرح اللوحة الهدرية - ج١ - ٢٦٣ .  
(٢) المصدر السابق - ج١ - ٥٢ . (٣) إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - ١٠٩ - ١١٥ .  
(٤) التوطئة - الشلوين - تحقيق يوسف المطوع - ١٢٠ .

وأخذ به كذلك ابن قاسم (١) ، وعلل ذلك بأن الإعراب بالحروف خروج عن الأصل ، وإن الأصل أن يكون الإعراب بالحركات (٢) .

ومن النحاة المتأخرين الذين أخذوا بهذا المذهب أبوحيان ، يدل عليه قوله (٢) : " والصحيح أن الاسماء الستة معرفة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتت فيها ما قبل الآخر للاخسر " .

ويرجح هذا المذهب أن ابن هشام عرض للمذاهب المختلفة في المسألة ، ونقضها جميعا باستثناء رأي الجمهور ، وقد اكتفى بعرض مضمونه (٤) ، مما يدل على أنه مذهب سائغ .

- 
- (١) هو الحسن بن قاسم المرادي .  
(٢) وقد ذكر السيوطي هذا الرأي نقلا عن كتاب التسهيل ( المطالع السعيدة - ج١ - ٩٥ ) ، ويعني به شرح التسهيل للمرادي ، وليس التسهيل لابن مالك ، وإن كان مذهب ابن مالك في إعراب الاسماء الستة ، كما ورد في التسهيل هو الإعراب بالحروف وليس بحركات مقدرة .  
(٣) أبو الحسن الأخفش وآراؤه في النحو والصرف - علي البيهاري - ١٥٠ .  
(٤) شرح اللوحة الهدية - ج١ - ٢٦٥ .

## القول في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

لنحاة البصرة في هذه المسألة مذاهب مختلفة أجمالها فيما يلي :

١. ذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أن الألف والواو والياء ، في المثنى وجمع المذكر السالم ، حروف إعراب (١) . واستدلوا على ذلك بأن هذه الحروف تصح - بعد زيادتها بمعنى التثنية - من تمام صيغة الكلمة ، فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حبلى ، والألف والتاء في هاتين الكلمتين حرفا إعراب ، فدل ذلك على أن الألف والواو والياء حروف إعراب أيضا (٢) .
٢. وذهب قطرب والزيادى إلى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه (٣) .
٣. وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو عثمان المازني (٤) وأبو العباس المبرور (٥) إلى أنها دوال على الإعراب .
٤. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب (٦) .
٥. وذهب أبو إسحق الزجاج إلى أن التثنية والجمع مبنيان (٧) .

الأصول التي استند إليها مخالفو مذهب الجمهور :

### ١. القياس :

اعتمد على هذه العلة قطرب ومن ذهب مذهبه . فقد استدلوا على جواز إعراب المثنى والجمع بالحروف بإعراب الأفعال الخمسة بالنون ، وعدوا ذلك دليلا على جواز كون الإعراب ، في بعض أحواله ، حرفا (٨) ، ثم إن هذه الحروف

- (١) الكتاب - ج ١ - ١٧ ، الإنصاف - ج ١ - ٣٣ . (٢) المصدر السابق - ج ١ - ٣٥٣ .
- (٣) أسرار العربية - ٥٢ . وهذا الرأي هو رأي الكوفيين والفراء (المصدر السابق - ٥٢) .
- (٤) الإيضاح في علل النحو - ١٣٠ . (٥) المقتضب - ج ٢ - ١٥٤ .
- (٦) الإنصاف - ج ١ - ٣٣ . (٧) المصدر السابق - ج ١ - ٣٣ .
- (٨) الإيضاح في علل النحو - ١٣٢ .

تتغير تغير الحركات ، مما يدعم القول بكونها إعرابا كالحركات تماما (١) .  
٢ . وقد اعتمد الزجاج على القياس أيضا في دعم مذهبه ، وعدّ زيادة هذه الحروف على بناء المفرد في التثنية والجمع بمنزلة ما ركب من الاسمين ، نحو : " خمسة عشر " وما أشبهه (٢) .

### ٣ . السير والتقسيم (٣)

وهذا على ضربين : أحدهما أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصح قوله . وعليه اعتمد الأخفش والمبرد والمازني في دعم مذهبهم ، فقالوا : إن حروف التثنية والجمع : إما أن تكون إعرابا ، وإما حروف إعراب ، وإما دوال على الإعراب ، فلو كانت إعرابا لما اختلف معنى الكلمة بإسقاطها ، ولو كانت حروف إعراب لما كانت دوال على الإعراب ، كالدال من زيد في قولنا : ( قام زيد ) من غير حركة ، فدل ذلك على أنها دوال على الإعراب ، فلو قلت " رجلان " علم أنه رفع (٤) .

٤ . ويلاحظ أن ابا عمر الجرمي يعد الإعراب في هذه المسألة عاملا معنويا ولذلك ذهب إلى أن المثنى والجمع معربان بالتغير والانقلاب .

\* \* \*

ان من يتدبر مضامين المذاهب الخمسة يلاحظ أن هناك مذهبين يسهل ردهما :

أولهما : مذهب أبي عمر الجرمي وتتلخص المآخذ عليه فيما يلي :  
أ . عدم النظر : وهو ألا يوجد للمحكوم عليه نظير ، فيؤدي ذلك إلى  
احتجاج النحاة لإبطال الحكم عليه (٥) ، فقول الجرمي بالتغيير

- 
- (١) الإنصاف - ج١ - ٣٦ . (٢) المصدر السابق - ج١ - ٣٦ .  
(٣) لمع الأدلة - أبو البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني - ١٢٧ ، ١٢٨ .  
(٤) الإنصاف - ج١ - ٣٥ . (٥) الأصول - تمام حسان - ٢١٩ .

والانقلاب في علة إعراب المثنى والجمع ، يؤول إلى أن يكون الإعراب بفسير حركة ولا حرف وهذا ما لا نظير له .

ب . أن هذا يدل على أن الجرمي يعد الاعراب - هنا - عاملاً معنويًا ، وهو خلاف مذهبه في إعراب المفرد ( ١ ) .

ج . أن الأخذ بهذا المذهب يؤول إلى ألا يكون للمثنى والجمع في حالة الرفع إعراب ؛ لأنه لا انقلاب معها ( ٢ ) .

وثانيتها : مذهب أبي إسحق الزجاج وهو ينتقض بما يلي :

١ . أن المثنى والجمع يتغير آخرهما باختلاف العوامل وذلك يدل على أنهما معبران لا مبنيان ( ٣ ) .

أما القول بأن الألف والواو والياء هي الإعراب ، فيترتب عليه احتمالان : أولهما أن تكون هذه الحروف علامات إعراب فحسب ، وذلك يؤول إلى أن يكون معرب لا حرف إعراب له ، وهذا لا نظير له ( ٤ ) . وثانيتها أن تكون هذه الأحرف علامات إعراب وحروف إعراب ، وذلك مستساغ ، معقول .

وأما القول بأن هذه الحروف دلائل إعراب فيرد على لسان أصحابه : أنك لو قلت : " رجلان " علم أنه رفع ؛ وهذا الكلام يدل على أنهم يعنون بدلائل الإعراب علامات الإعراب ، وهو يؤول إلى أن تكون هناك علامات إعراب دون حروف إعراب ، وهو ما لا نظير له .

- 
- ( ١ ) المقتضب - ج ٢ - ١٥٤ .
  - ( ٢ ) المصدر السابق - ١٥٥ .
  - ( ٣ ) الإنصاف - ج ١ - ٣٦ .
  - ( ٤ ) المصدر السابق - ج ١ - ٣٨ .

ويتراهى لسي من خلال ما تقدم - أن كل حرف من هذه الحروف يشتمل على  
ثلاث علامات : علامة الإعراب ، وحرف الإعراب ، وعلامة التثنية والجمع . وهو ما يجب  
أن يفسره مذهب سيويه وجمهور المصريين . وقد نادى بهذا الرأي ابن بابشاذ  
ويظهر ذلك في قوله (١) : " فإن قيل : كم في الألف من علامة إذا قلت : الرجلان؟  
فقل : ثلاث علامات . علامة الرفع ، وعلامة التثنية ، وحرف الإعراب . هذا مذهب  
سيويه . . . . . والصحيح مذهب سيويه رحمه  
الله " .

---

(١) شرح المقدمة المحسبة - ابن بابشاذ - تحقيق خالد عبد الكريم - ١٢٨ .  
\* ابن بابشاذ : هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ . أحد النحاة المصريين الذين  
كانوا أعلاما في فنون العربية وفصاحة اللسان ، ومن تصانيفه شرح جمل الزجاجي  
والمحتسب في النحو . توفي سنة ٤٦٩ هـ ، وقيل سنة ٤٥٤ هـ .  
( بغية الوعاة - ج ٢ - ١٧ ) .

### الإعراب والبناء

- اسم لا النافية للجنس النكرة ، معرب أو مبني
- أي الموصولة : معرفة أو مبنيّة
- الآن
- منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة

## اسم لا النكرة ، معرب أو مبني

ينصب اسم لا النافية للجنس النكرة إذا كان مضافا ، نحو: لا غلام رجل عندك ، ولا صاحب سفر له ؛ أو شبيها بالمضاف ، نحو: لا خيرا من زيد عنده (١) . ونحو: الهرة في هذا متفون ، ولكنهم يختلفون في إعراب اسمها ، إذا كان مفردا ، أي غير مضاف أو شبيه بالمضاف ، وهذا مجمل لمذاهبهم .

١ . ذهب جمهور البصريين إلى أن هذا الاسم مبني لتضمنه معنى من ، فأصل ، لا رجل في الدار: لا من رجل في الدار، فحذفت من وركبت ( لا ) مفعلا الاسم تركيب خمسة عشر (٢) ، لتضمنها مع الاسم المركب معها معنى مسن المحذوفة .

٢ . وذهب الجرمي (٣) والزجاج (٤) إلى أنه معرب .

٣ . وذهب البيهقي إلى أن ( اسم لا ) يكون معربا إذا كان مثنى أو مجموعا ، وبينى إذا كان مفردا .<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) المقتصد في شرح الإيضاح - ج٢ - ٨٠٩ .  
\* الشبيه بالمضاف: كل اسم له تعلق بما بعده ؛ إما يعمل ، نحو " لا طالعنا جبالا ظاهرا " ، وإما يعطف نحو: لا ثلاثة وثلاثين عندنا ، ويسمى المشبه بالمضاف مطولا ، ومطولا ( شرح ابن عقيل - ج١ - ٣٩٦ ) .
- (٢) الإنصاف - ج١ - ٣٦٢ . (٣) الهمع - ج١ - ١٤٦ .
- (٤) شرح ابن عقيل - ج١ - ٣٩٦ .
- \* وذكر السيوطي أن الرماني يذهب إلى أن اسم لا النافية للجنس معرب ( الهمع - ج١ - ١٤٦ ) ، وهذا غير صحيح ؛ فذهب الرماني أن لا مبنية مع مسن بعدها ( معاني الحروف - الرماني - تحقيق عبدالفتاح شلبي - (٨) ) .
- \* يرى الكوفيون أن اسم لا معرب ، وهي تنصبه بغير تنوين ، ( الإنصاف - ج١ - ٣٦٦ ) ؛ وهو ما ذهب إليه الجرمي والزجاج .
- (٥) المقتضب - ج٤ - ٣٦٦ .



الأصول التي استند إليها الجرمي والمبرد :

١ . حذف التنوين للتخفيف :

استند الجرمي ومن ذهب مذهبه إلى أن فتحة اسم ( لا ) حركة إعراب وليست حركة بناء ، وأن التنوين حذف تخفيفاً ( ١ ) .

٢ . القياس :

وقد استند إليه المبرد في الاحتجاج لمذهبه في أن المثني والمجموع مع لا النافية للجنس يكونان معربين ؛ لأن الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ، كما لا يكون المضاف والموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد ( ٢ ) ؛ وهذا يعني أن المبرد قاس عدم جواز تركيب المضاف والموصول مع ما قبلهما .

\* \* \*

وتذكر مصادر النحو أن التنوين يحذف لمنع صرف ، أو إضافة ، أو وصف العلم باين ، أو ملاقاته ساكن ، أو وقف ، أو بناء ( ٣ ) . ولو أنعمنا النظر في تركيب لا مع اسمها ، للاحتفاظ أنه لا تتوافر فيه أية علة من العلة الخمس الأولى ، كما أن علة حذف التنوين للتخفيف ليس من بين هذه العلة ، وذلك يعني أن حذف التنوين جرى لعلة البناء ، وهي - كما ذكر - من العلة التي توجب حذف التنوين .

( ١ ) الهمع - ج ١ - ١٤٦ .

\* ذكر أبو البركات الأنباري أن من النحويين من يرى أن لا تنصب اسمها بسدود تنوين ؛ لأنها فرع على ( إن ) ، والفروع تنحط عن درجات الأصول ، ولما كانت ( إن ) تنصب اسمها بتنوين ، نصبت ( لا ) اسمها من غير تنوين ( الإصناف - ج ١ - ٣٦٧ ) . وقد ذكر أبو البركات ذلك بعد أن سرد علل الكوفيين ( المصدر السابق - ج ١ - ٣٩٦ ) وذلك يعني أن من استند إلى هذه العلة هم من النحويين غير الكوفيين ، ممن ذهبوا إلى أن اسم ( لا ) معرب ، مثل الجرمي والزجاج والزجاجي والسيرافي وغيرهم .

( ٢ ) المقتضب - ج ٤ - ٣٦٦ . ( ٣ ) الهمع - ج ١ - ١٤٦ .

ويسرى ابراهيم مصطفى أن تركيب لا النافية للجنس يقصد به الإحاطة ، وهذا هو ما تؤد به (أل) الجنسية ، وعليه يكون الاسم بعد (لا) النافية للجنس ، بمنزلة المعرفة تعريف الجنس ، فيحذف منه علم التنكير ، وهو التنوين (١) ، وهذا يفهم منه أن اسم لا النافية للجنس يتضمن معنى (أل) التعريف ، ومعلوم أن أل التعريف والتنوين لا يلتقيان ، وهو تخريج مقبول .

ويرد على مذهب المبرد بأن البناء لم يتعارض مع خصائص الاسم المثنى أو المجموع فقد كان الاسم مثنى أو مجموعا ثم دخلت عليه لا ، فتركب معها تركيب خمسة عشر ، فأشبهه بذلك الحرف ، ويلاحظ أن البناء قد حدث بعد أن كانت خصائص الاسم قد طرأت عليه ، وهو ما لا يقدح في البناء (٢) .

\* \* \*

وقد ذهب معظم النحاة المتأخرين إلى أن اسم لا النافية للجنس مبني ، ومن هو لا ابن مالك ، فقد عبر عن ذلك بقوله (٣) : " فإن كان الذي وليها من النكرات مفردا ، أى غير مضاف وغير شبيه بالمضاف ركب معها وبني على ما كان ينصب به " .

ويسرى الإمام المالقي أن اسم لا النافية للجنس يتضمن معنى (من) محذوفة ، فهو مبني ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين يصف القول بإعراب اسم (لا) النافية بالخروج عن قوانين العربية (٤) .

ويعرض المرادي لهذه المسألة فيقرر أن اسم لا مبني ، ثم يذكر أن مذهب الزجاج والسيرافي هو إعرابه ، ثم يصف هذا المذهب بالضعف (٥) .

- 
- (١) إحياء النحو - ١٤٣ . (٢) أوضح المسالك (هامش) - ج١ - ٢٧٧ .  
\* وهذا الرأي هو رأي محقق الكتاب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .  
(٣) شرح العمدة - ابن مالك - تحقيق عدنان الدوري - ٢٥٥ .  
(٤) رصف المباني - ٢٦٤ .  
(٥) الجنى الداني - ٣٠٠ .

وممن ذهب إلى القول ببناء هذا الاسم ابن هشام ، ويرى أن سبب بناءه  
تضمنه معنى من الاستفراقية (١) .

ويذكر الأشموني أن فتحة اسم لا النافية للجنس " فتحة بناء على الصحيح " ،  
وأن سبب البناء تضمن الاسم معنى حرف الجر ( مِنْ ) (٢) .

ويتضح من هذا العرض أن إجماع النحاة منعقد على أن اسم لا النافية للجنس  
مبني لتضمنه معنى حرف الجر المحذوف ( مِنْ ) ، وهو ما أميل إلى ترجيحه .

---

(١) المفني - ٣١٣ .

(٢) شرح الأشموني - ج١ - ١٥٠ .

## أي الموصولة : معرفة أو مبنية

يجمع نحاة البصرة على أن ( أي ) الموصولة تكون معرفة إذا كان العائد إليها موجودا ، نحو قولهم : ضرب أيهم هو في الدار ( ١ ) ، ولكنهم يختلفون في إعرابها عندما يكون العائد ( هو ) محذوفا ، وفيما يلي وجوه هذا الخلاف :

١ . ذهب جمهور البصريين ( ٢ ) إلى أنها تكون في هذه الحال مبنية على الضم ، وحجتهم في ذلك عدم مشابهتها لأخواتها مثل من و ما . وتفسير ذلك أن ( أي ) مبنية على الضم وفق القياس ، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول . ومن المتعارف عليها أن المبتدأ يحذف من صلتها ، وذلك ما لا يجوز مع سائر أخواتها ، إذ يحسن أن نقول : ضرب أيهم أفضل بحذف ( هو ) من صلتها ، في حين لا يجوز أن نقول : ( ضرب من أفضل ) أو ( كل ما أطيب ) بحذف ( هو ) من صلة من وما . وبمخالفة ( أي ) لأخواتها زال تمكنها ، لأن كل شيء خرج عن بابسه زال تمكنه ، وعليه وجب أن تبنى ( ٣ ) . وقد حسن حذف المبتدأ من صلتها لأنها لا تنفك عن الإضافة ، وحتى يكون المضاف إليه عوضا من المحذوف ، وينبت على الضم مثل ( قبل ) ؛ لأنه أقوى الحركات ( ٤ ) .

- 
- ( ١ ) فاتحة الإعراب للأسفرائيني - ٢٠٥ .  
( ٢ ) يذكر بعض النحاة أن بناء ( أي ) هو رأي سيوييه ( المغني - ١٠٧ ) .  
والصحيح أن سيوييه لم يرجح البناء على الإعراب ، فقد وصف القراءة بنصب ( أي ) في الآية : " لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا " ( مريم - ٦٦ ) بأنها لغة جيدة ( الكتاب - ج ٢ - ٣٩٩ ) . وقد اعتمد أبو حيان على ذلك في الذهاب إلى أن سيوييه أجاز البناء والإعراب ( البحر المحيط - ج ٦ - ٢٠٩ ) .  
( ٣ ) الإنصاف - ج ٢ - ( ٧١٢ - ٧١٣ ) .  
( ٤ ) فاتحة الإعراب - ٢٠٦ .

٠٢ . وذهب أبو عمر الجرمي (١) والزجاج (٢) إلى أنها معرصة (٣).

## الأصول التي استند إليها الجرمي والزجاج :

### ١ . السماع :

فقد أشرعن أبي عمر الجرمي قوله (٤) : " خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ، لم أسمع أحدا يقول : " اضرب أيهم أفضل " ، أي كلهم ينصبون .

ومن السماع قراءة بعض القراء بنصب ( أي ) (٥) في الآية (٦) : " ثم لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا " .

### ٢ . التمسك بالأصل :

وهو اعتبار الأصل عاملا مرجحا عند إعطاء حكم في ظاهرة نحوية وردت على أكثر من وجه ، وقد اعتمد عليه الزجاج في مذهبه ، فهو يرى أن المفرد مسن المبنيات ، مثل قبل وبعد ، إذا أضيف أعرب ، وبناء أي ، وهي مضافة نقض

- (١) الإنصاف - ج٢ - ٧١١ . (٢) المغني - ١٠٨ .
- (٣) وذهب الخليل إلى أنها مرفوعة على الحكاية ؛ فإذا قلنا : اضرب أيهم أفضل فإن تقديره : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل . (الكتاب - ج٢ - ٣٩٩) .
- \* وذهب يونس إلى تعليق عمل الفعل في أي الموصولة ؛ فإذا قلنا : اضرب أيهم أفضل ، فإن أيا مبتدأ مرفوع وأفضل خبره ، مع تعليق الفعل اضرب عن العمل . (الإنصاف - ج٢ - ٧١١) .
- \* ومذهب الكوفيين في المسألة هو أن أيا الموصولة التي حذف صدر صلتها معربة المصدر السابق - ج٢ - ٧٠٩) .
- (٤) المصدر ذاته - ج٢ - ٧١١ .
- (٥) الكتاب - ج٢ - ٣٩٩ .
- قراءة (أي) بالنصب هي قراءة هارون القاري ومعاذ الهراء ، ورواية عن يعقوب . (الإنصاف - ج٢ - ٧١١) .
- (٦) مريم - ٦٩ .

للاصول ، والقول بإعرابها تمسك بالأصول (١) . يقول الزجاج (٢) : " ما تبين لي أن سيويه غلط إلا في موضعين ، هذا أحدهما ؛ فإنه يسلم أنها - يعسني بذلك أيا - تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟ " .

### ٣ . الحمل على النظمير :

وهو إعطاء المثل حكمٌ مثله ، وهو ما اعتمد عليه الزجاج في مذهبه ؛ فقد ذهب إلى أن ( أيا ) معربة في الصلة والاستفهام والجزاء ؛ لأنها بمعسني بعض ، ولولا ذلك لوجب بناؤها في هذه المواضع الثلاثة (٣) .

\* \* \*

يلاحظ ما ورد من أقوال النحاة في ( أيا ) أنه لا خلاف بينهم في جواز إعرابها إذا كان صدر صلتها موجودا ؛ ففي نحو قولنا : " اضرب أيهم هو أفضل " ، تكون أيا معربة لإضافتها إلى الضمير ووجود صدر صلتها ؛ وهذا هو القياس (٤) .

والذي سبب الخلاف هو حذف صدر صلة ( أيا ) في نحو قولهم : اضرب أيهم أفضل ؛ ومعلوم أن حذف صدر الصلة مستحسن ؛ لأن ( أيا ) الموصولة لا تنفك عن الإضافة ، وأن المضاف إليه عوض من المحذوف (٥) .

ويرى الزجاج أن ( أيا ) مثل قبل وبعد في تأثير الإضافة في بنائهما وعدمه ؛ والمعروف أنهما إذا قطعتا عن الإضافة بنيتا على الضم ، وإذا أضيفتا وجب إعرابهما ، وهو ما يجب أن يجري في ( أيا ) ؛ فهي في قولنا : اضرب أيهم أفضل ، مضافة وهسو مسوغ لإعرابهما .

- 
- (١) الإنصاف - ج٢ - ٧١١ . (٢) المغني - ١٠٨ .  
(٣) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - تحقيق إبراهيم الأبياري - ج٢ - ٥٢٦ .  
(٤) الكتاب - ج٢ - ٣٩٩ \* وهذا هو تفسير قول الخليل : " القياس النصب " (الكتاب - ج٢ - ٣٩٩) ؛ النصب عند إضافتها ووجود صدر صلتها .  
(٥) فاتحة الإعراب - ٢٠٦ .

ولكن الزجاج أهمل عاملا مهما في هذه المسألة ، وهو أن ما يحكم بناء قبل وبعد عامل واحد وهو الإضافة ، أما أي فيحكم إعرابها عاملان ، هما : وجود صدر صلتها والإضافة ، ونقص أي منهما يؤثر في السقط برأي في المسألة .

ولما كان حذف صدر صلة ( أي ) أمرا مستحسنا ، فقد أدى ذلك إلى عدم تمكنها ، ومن ثم أدى إلى بنائها .

وقد وردت مبنية في بعض أشعار العرب ؛ من ذلك هذا البيت لفسان بن وعلة ابن مرة بن عباد ( ١ ) :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

ثم إن ما ورد من السماع في إعرابها مع حذف صدر صلتها لا يتجاوز قراءة بعض القراء بنصبها في الآية : " لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا " وهو ما لا يتوافر فيه الكثرة المطلوبة لوضع القواعد والأصول .

\* \* \*

وبالرجوع إلى مصادر النحو المتأخرة يظهر لنا أن كثيرا من النحاة عرضوا للمذاهب المختلفة في المسألة دون أن يقطعوا بحكم فيها ؛ وتلبيح هم الذين أعطوا حكما في المسألة ، ولكنهم ذهبوا إلى القول ببنائها ، ومن هؤلاء : ابن يعيـش ( ت : ٦٤٣ هـ ) حين صرح بأن الرأي ما ذهب إليه سيويه وهو أنه إذا كانت أي بمعنى الذي وحذفت صلته نقص ما يعتمد عليه فبني على الضم ( ٢ ) .

وذهب إلى ذلك ابن الناظم حين ذكر أن ( أي ) الموصولة قد تبني على الضم إذا صُرح بما تضاف إليه ، وكان العائد محذوفا ( ٣ ) .

- ( ١ ) خزانة الأدب ( بولاق ) - ج ٢ - ٥٢٢٠ .  
الانتصاف من الإنصاف ( هامش الإنصاف ) - محمد محيي الدين عبد الحميد - ج ٢ - ٧١٥ .  
( ٢ ) شرح المفصل - ج ٢ - ( ٨٧ ، ٨٨ ) . ( ٣ ) ابن الناظم النحوي - علي حمزة سعيد - ١٠٦٠ .

وقد مال ابن هشام إلى المذهب ذاته ، وهو بناؤها على الضم ، واشترط  
لذلك إضافتها وحذف صدر صلتها (١) .



الآن

يكاد يجمع النحاة على أن ( الآن ) ظرف مبني ، ولكنهم يختلفون في علته بناءه (١) ، وقد كان لنحاة البصرة مذاهب مختلفة في هذه المسألة ، أعرض فيما يلي لكل مذهب منها ، موضحا العلل التي استند اليها ومنوها بمن أخذ به من النحاة .

- ١ . ذهب جمهور البصريين إلى أنه مبني لأنه شابه اسم الإشارة (٢) .
- ٢ . وذهب سيويه إلى أن ( الآن ) مبني لمضارعه أين في أمرين : أنه ظرف وكثرته في الكلام (٣) .
- ٣ . وذهب المبرد إلى أن الآن مبني لأنه وقع في أول أحواله معرفا بالألف واللام ، وقد أخذ به ابن السراج (٤) ( ت : ٣١٦ هـ ) .
- وقد أوردت مصادر النحو مذاهب عديدة في هذه المسألة (٥) .

- 
- (١) ذهب الكوفيون إلى أن ( الآن ) مبني لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم : آن يئين ، ومعناه حان ، وبعد دخول الألف واللام بقي على فتحه ، ويعتلون لذلك بدخول ال على الفعلين : قيل وقال في حديث الرسول عليه السلام الذي نهى فيه عن القيل والقال .  
(معاني القرآن - الفراء - ج١ - ٤٦٨) ، (الصاحبي - ١٤٤) .
  - (٢) الإرتصاف - ج٢ - ٥٢١ .
  - (٣) هذا ما استند إليه سيويه في علة بناء الآن في ( الكتاب - ج٣ - ٢٩٩ ) ، ويذكر أن ابن الشجري ( ت : ٤٢ هـ ) قد ذكر أن علة بناء الآن وفق مذهب سيويه هو مشابهته لاسم الإشارة . ( الأمالي الشجرية - ج٢ - ٢٦١ ) ، وهو - كما يلاحظ - مخالف لما أورده سيويه في الكتاب عن علة بناء هذا الظرف .
  - (٤) الأمالي الشجرية - ج٢ - ٢٦١ .
  - (٥) فقد ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أنه بني لأنه لزم موضعا واحدا فأشبه الحرف . ( الإرتصاف - ج٢ - ٥٢٣ ) .  
\* وذهب أبو علي الفارسي ( ت : ٣٢٥ هـ ) إلى أنه من الظروف التي ضمنت معنى لام التعريف بعد حذفها منها ، وزيدت بها لام أخرى زائدة ، فبنيت . ( الخصائص - ج٣ - ٥٨ ، الأمالي الشجرية - ج٢ - ٢٦١ ) .

## الأصول التي استند إليها مخالفو الجمهور :

### ١ . القياس :

واليه استند سيويه في الاعتلال لمجيء ( الآن ) مبنيا ، وذلك بقوله ( ١ ) :  
" كما جعلوا الآن كآين ، وليس مثله في كل شيء ، ولكنه يضارعه في أنه ظرف ،  
ولكثرته في الكلام ، فهو يجعل ( الآن ) مبنيا قياسا على بناء آين لما  
بينهما من المشابهة .

### ٢ . السماع :

وهو - أيضا - ما اعتمد عليه سيويه في الاعتلال لبناء الآن على الفتح ، فقد ذهب  
إلى أن فتحة ( الآن ) فتحة بناء ، معتمدا على أن العرب تقول ( ٢ ) : " من  
الآن إلى غد " .

### ٣ . كثرة الاستعمال :

وهو ضرب من السماع يعتمد عليه في بناء القاعدة عند ملاحظة كثرة ورود تركيب  
ما على نحو معين ، وهو ما لاحظته سيويه في الآن ( ٣ ) .

### ٤ . مخالفة النظير :

واليه استند المبرد في الاعتلال لبناء الآن ، فهو يرى أن ( الآن ) وقع من  
أول وهلة معرفا بالالف واللام ، والاصل أن يدخل هذان الحرفان على منكسور  
أولا ثم يعرف بهما ، وبذلك خالف ( الآن ) سائر نظرائه من الأسماء ، فبني ( ٤ ) .

\*

\*

\*

- 
- ( ١ ) الكتاب - ج ٣ - ٢٩٩ .  
( ٢ ) المصدر السابق - ج ٢ - ٤٠٠ .  
( ٣ ) المصدر ذاته - ج ٣ - ٢٩٩ .  
( ٤ ) الإنصاف - ج ٢ - ٥٢٣ .  
الأمالى الشجرية - ج ٢ - ٢٦١ .

ان نظرة مستأنية إلى هذه التخريجات التي اعتمد عليها النحاة في تعليل بناء هذا الظرف تكشف عن الحقائق التالية :

١ . أن تعليل سيبويه يصدر عن استقراء سليم للكلام العرب ، وكثيرا ما أشار إلى ذلك بعبارات يُلحظ فيها وجود هذا الاتجاه لديه ، يدل عليه قوله ( ١ ) : " وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضل ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، ومنزلة الفتحة في الآن حين قالوا : من الآن إلى غد . كما يظهر ذلك في قوله ( ٢ ) : " واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة ، والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول: اضرب أيهم أفضل ، وكالآن ، وذلك لكثرتها في الكلام ، وأنها نكرة فلا تفسر " .

هذا الاستقراء للكلام العرب ، وملاحظته ورود أي وخمسة عشر والآن على نحو معين بكثرة ، جعله يحكم عليها بالبناء ، وهو تعليل سهل ، لا تكلف فيه .

أما ما ذهب إليه المبرد وابن السراج ، وهو ما يتلخص في أن علة بناء ( الآن ) وقوعه في أول أحواله بالألف واللام فقد رده ابن مالك بلزوم بناء " الجماء الصغير " و " اللات " وغيرهما ما وقع من أول وهلة بالألف واللام ( ٣ ) ، وهذا يوهن ما ذهب إليه المبرد .

على أن الذي يُغنيننا عن هذه الحلل غير المقنعة هو القول بأن هذا الظرف معرب ، ذلك أن الاصل والقاعدة المطردة في الأسماء أن تكون معربة ولا يتقدم على بنائها إلا لدلالة غير محتمة ( ٤ ) ، وهو ما لا وجود له هنا ، وقد يسأل سائل : إذا كان هذا الظرف مبنيا ، فكيف امتنع منه التنوين ؟ والإجابة عن ذلك هي أن التنوين لا يلحق بالأسماء المعرفة بأل .

- 
- ( ١ ) الكتاب - ج ٢ - ٤٠٠ . ( ٢ ) المصدر السابق - ج ٣ - ٢٩٨ - ٢٩٩ .  
( ٣ ) المطالع السعيدة - ج ١ - ٢٢٧ .  
( ٤ ) الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب - ج ١ - ٢٩٣ .

والى هذا الرأي ذهب الإمام يحيى بن حمزة العلوى ، وقد عبّر عن ذلك بقوله (١) : " فالقول بأعرابه لا كلفة فيه ، ولا مخالفة لأصل في النحو ، ونساؤه فيه تعسف وخروج عن القواعد الكلية " .

ونذهب هذا المذهب السيوطي ، وحجته في ذلك أنه لم يثبت لبنائه على معتبرة (٢) .

ويستدل من ذهب من النحاة إلى أنه معرب بقول الشاعر (٣) :  
كأنهما مألآن لم يتفسيرا

- 
- (١) الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب - ج١ - ٢٩٣ .  
(٢) همع الهوامع - ج١ - ٢٠٨ .  
(٣) المطالع السعيدة - ج١ - ٢٢٧ .

## منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة

- هذه مذاهب البصريين في هذه المسألة :
- ٠١ ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف (١) ، وقد اعتمد البصريون في ذلك على أن الأصل في الأسماء الصرف ، فإذا منعت من الصرف ، ردت إلى غير أصل ، والتبست بها هو ممنوع من الصرف أصلاً (٢) .
  - ٠٢ وذهب الأخفش إلى جواز ذلك (٣) .

\* \* \*

## الأصول التي استند إليها الأخفش :

### ٠١ السماع :

فقد ورد عن العرب كثير من الشواهد التي ترك فيها صرف الاسم المصروف ، ومنها قول الأخطل (٤)  
طلب الأزارق بالكتائب إذ هـَوَتْ  
بشبيب (٥) غائلة الثفسور غدور (٦)  
فترك صرف شبيب وهو منصرف .

- 
- (١) الضرائر- ١٣٤ . (٢) الإنصاف - ج٢ - ٥١٤ . (٣) الضرائر- ١٣٤ . \* ويتفق الكوفيون والأخفش في هذا المذهب ، كما ذهب إليه أبو علي الفارسي وابن برهان (ت: ٤٥٦هـ) . ( شرح المفصل - ج١ - ٦٨ ) .
  - (٤) الإنصاف - ج٢ - ٤٩٣ .
  - (٥) شبيب : هو شبيب الخارجي ، واسمه شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس الشيباني ، أبو الضحاك ، أحد كبار الثائرين على بني أمية ، حاربه الحجاج بمساعدة جيش من الشام ، إلى أن مات غرقاً سنة ٥٧٧هـ ، ٦٩٦م . ( الأعلام - خير الدين الزركلي - ج٣ - ٢٢٩ ) .
  - (٦) الأزارق : أصله الأزارقة ، فحذف الهاء للضرورة ، وهو جمع أزرق ، وهم قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزرق . ( الضرائر ( هامش ) - ١٣٥ ) .

وقول حسان (١)

نصروا نبيهم وشدوا أزره  
بحننين يوم تَوَاكَلُ الأبطال

فترك صرف حنين وهو منصرف، ويدل على أن هذا الاسم منصرف قوله تعالى (٢)؛  
" وَيَوْمَ حَنِينٍ إِنْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُهُمْ فَقَدْ وَرَدَتْ (حنين) منصرفاً .

## ٢ . الحمل على المعنى :

" وهو الحكم بثبوت الشيء للشيء أو انتفائه عنه " (٣) اعتماداً على المعنى .  
ومن الأمثلة على ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى (٤) : " وجئتك  
من سبأً نبياً يقيناً " ، فقد ترك صرف سبأً ، على أنه اسم قبيلة ، حملاً على  
المعنى (٥) ، وبذلك يتوافر سببان للمنع من الصرف ، هما العلمية والتأنيث ،  
والشواهد على ذلك كثيرة (٦) .

## ٣ . القياس :

ويدعم مذهب الأخص في هذه المسألة أن ترك الصرف يعني حذف التنوين ،  
وذلك أسهل إذا ما قيس بحذف الواو المتحركة من الضمير ( هو ) للضرورة  
في نحو قول العجيز السلولي (٧) :  
فبيناهُ بِشَرِّي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ  
لَمَنْ جَمَلٌ رَغْوُ الْمَلَاظِ نَجِيبٌ

\* \* \*

- (١) الإنصاف - ج٢ - ٤٩٤ ، ديوان حسان - دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر - ١٩٤٠ . (٢) التوبة - ٢٥ .
- (٣) كشف اصطلاحات الفنون - التهانوي - نشر أحمد جودت - ٣٨٨ .
- (٤) النمل - ٢٢ . (٥) الإنصاف - ج٢ - ٥٠٢ .
- (٦) أورد أبو البركات الأنباري كثيراً من الشواهد التي ترك فيها صرف ما ينصرف استناداً إلى الحمل على المعنى . (الإنصاف - ج٢ - ٥٠٤ - ٥١٢) .
- (٧) خزانة الأدب (بولاق) - ج٢ - ٣٩٦ . (الإنصاف من الإنصاف) - ج٢ - ٥١٢ .

أجاز الأُخفش ترك صرف ما ينصرف ، ونستطيع أن نجد لذلك مسوغاً من حيث القياس ، ذلك أن ترك صرف ما ينصرف يعني أن يحذف التنوين ، وهو ساكن ؛ وذلك أسهل من حذف المتحرك في نحو قوله :  
فبيناه<sup>(١)</sup> يشرى رحلسه

ثم إن الأُخفش استند إلى الحمل على المعنى ، وهي علة مستساغة ، اعتمد عليها النحاة كثيراً في مذاهبهم النحوية ، فقد أجاز الخليل العطف على المعنى في تخريجه للبيت التالي للفرزدق :

وعشُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يكدعُ

من المالِ إلاَّ مُسحِتاً أو مجلِفاً

وذلك يعطف ( مجلف ) على معنى لم يدع من المال إلا مسحتاً ؛ أي لم يبق إلا مسحتاً .<sup>(٢)</sup>  
والأمثلة على استخدام هذه العلة كثيرة .

على أن هناك أمراً غاية في الأهمية ، وهو كثرة المنقول الوارد في هذه المسألة ؛ فقد أورد أبو البركات الأنباري ما يزيد على ستة عشر شاهداً على ذلك <sup>(٣)</sup> . وهذا يعني أن ما جاء من الأسماء غير منصرف وهو يستحق الصرف كثير ، وينبغي أن نقيس عليه .

\* \* \*

وقد أجاز كثير من النحاة المتأخرين ترك صرف ما ينصرف ، ومنهم :  
ابن مالك : فهو يرى أنه يجوز منع صرف المنصرف اضطراراً <sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) أصل الكلمة فيينا هو ، تم حذف الواو من هو متحركة من نفس الكلمة ، وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف ، كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى ، وهذا هو مذهب ابن السراج . ( شرح المفصل - ج ١ - ٦٨ ) .
- (٢) الإفصاح - ٢٩٥ .
- (٣) ينظر الإنصاف - ج ٢ - ( ٥٠٤ - ٥١٢ ) .
- (٤) التسهيل - ٢٢٤ .

وأجازه الأشموني إذ يقول (١) : " وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، وأباه  
سائر البصريين ، والصحيح الجواز " .

وأجازه السيوطي ، ويظهر ذلك في قوله (٢) : " وهو الصحيح ، وعليه  
أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين ، واختاره ابن مالك " .

---

(١) شرح الأشموني - ج٢ - ٥٤٣ .  
(٢) الهمع - ج١ - ٣٧ .



### في معاني الأدوات

- من لابتداء الغاية الزمانية
- هل تجوز زيادة من في الموجب ؟
- هل تأتي أو بمعنى الواو ومعنى بل ؟
- هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟
- هل يجازى بكيف ؟

## من لا بتداء<sup>٥</sup> الفايضة الزمانية

يتفق نحاة البصرة على أن من تأتي لا بتداء<sup>١</sup> الفايضة المكانية (١) ، ولكنهم يختلفون في جواز استعمالها لا بتداء<sup>١</sup> الفايضة الزمانية ، وفيما يلي مجمل لمذاهبهم فسي هذه المسألة :

- ١ . ذهب جمهور البصريين الى أن من تستعمل لا بتداء<sup>١</sup> الفايضة في المكان ، وأنها لا تجيء<sup>١</sup> لا بتداء<sup>١</sup> الفايضة الزمانية ؛ وعللوا ذلك بأن من في المكان نظير منذ في الزمان . وهم يرون أن من وضعت للدلالة على ابتداء<sup>١</sup> الفايضة المكانية ، كما أن مذ وضعت للدلالة على ابتداء<sup>١</sup> الفايضة الزمانية (٢) .
- ٢ . وذهب الأُخفش إلى أنها تأتي لا بتداء<sup>١</sup> الفايضة الزمانية (٣) .

الأصول التي استند إليها الأُخفش :

السمع :

- ١ . من القرآن الكريم قوله تعالى (٤) : " لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ " ، فهو يرى أن من هنا بمعنى منذ (٥) .

- (١) الجنى الداني - ٣١٤ .
  - (٢) الإنصاف - ج١ - ( ٣٧٠ - ٣٧١ ) .
  - (٣) معاني القرآن للأُخفش - ج٢ - ٣٣٧ .
- وهذا ما ذهب إليه الكوفيون ( الإنصاف - ج١ - ٣٧٠ ) وابن درستويته ( ت : ٣٤٧هـ ) ( شرح المفصل - ج٨ - ١١ ) ؛ وذكر في الموضوع السابق مسن شرح المفصل أن هذا هو مذهب المبرد كذلك ، وعندما رجعت إلى المقتضب وجدت أن كل ما ذكره المبرد أن أصل من ابتداء<sup>١</sup> الفايضة ، ولكنه لم يسورد أي شاهد يدل على أنه يذهب هذا المذهب ، بل إن ما أورده من أمثلة يدل على مجيئها للفايضة المكانية وغايات أخرى غير الزمانية ( المقتضب - ج١ - ٤٤ ، ج٤ - ١٣٦ ) .
- (٤) التوبة - الآية ١٠٨ .
  - (٥) المعاني - ج٢ - ٣٣٧ .

٠٢ . ومن الحديث النبوي قوله صلى الله عليه وسلم (١) : ( فَمَدَّ رَأْسَنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ ) .

٠٣ . ومن أشعار العرب قول النابغة (٢) :

تَخَيَّرَ مِنْ أَوْزَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ  
إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرَّسَ كُلَّ التَّجَارِبِ

٠٤ . ومن أقوال العرب (٣) :

من الآن إلى غد .

\* \* \*

يلاحظ ما سبق أن الألف من ذهب مذهبه اعتمدوا على السماع في إثبات جواز مجيء من لابتداء الغاية الزمانية ، لكن نحاة آخرين ذهبوا إلى تأويل هذه الشواهد التي استند إليها الألف من أنهم لا يرون مجيء من الغاية في الزمان ، فقالوا إن فسي الآية : " مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ " محذوفاً ، والتقدير : من تأسيس أول يوم (٤) ، كما أن في البيت :

تَخَيَّرَ مِنْ أَوْزَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ

محذوفاً ، والتقدير : من مضي أزمان (٥) .

ولكن ما يدفع هذا التأويل أنه لا يستقيم إلا بتقدير زمن قبل المصادر التي قيل إنها محذوفة (٦) ، لأن المصادر ليست بزمان ولا مكان حتى يستقيم المعنى معها .

- 
- (١) صحيح البخاري - تحقيق مصطفى ديب البغا - باب الاستسقاء - ج١ - ٣٤١ .  
المعنى - ٤٢٠ ، شرح التصريح على التوضيح - ج٢ - ٨ - (٢) المعنى - ٤٢٠ .  
(٣) معاني القرآن للأخفش - ج١ - ١١ ، شرح التصريح على التوضيح - ج٢ - ٨ .  
(٤) الإنصاف - ج١ - ٣٧٢ .  
(٥) المعنى - ٤٢٠ . (٦) المصدر السابق - ٤٢٠ .

يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ مَا سَمِعَ مِنْ شَوَاهِدٍ فِي جَوَازِ وُرُودِ مِنْ لَابِتْدَاءِ الْفَايِسَةِ  
الزَّمَانِيَةِ كَثِيرًا (١) ، وَتَأْوِيلَ مَا كَثُرَ وُرُودُهُ لَيْسَ مَقْبُولًا ، يُوَهِدُ ذَلِكَ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ :  
" يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِيمَا جَاءَ مِنْ هَذَا (٢) - فَإِنْ كَثُرَ قِيَمٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَوَهُؤًا - " .

وَعِلَاوَةً عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ كَثُرَ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ أَجَازَ مَجِيءُ مِنْ لَابِتْدَاءِ الْفَايِسَةِ  
الزَّمَانِيَةِ ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ ابْنُ مَالِكٍ ، إِذْ ذَكَرَ أَنَّهَا (٤) " لَابِتْدَاءُ الْخَايَةِ مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ " .

وَأَجَازَ ذَلِكَ ابْنُ قَاسِمٍ الْمَرَادِيُّ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَصَفَ تَأْوِيلَ الْبَصْرِيِّينَ لِمَا وَرَدَ  
مِنْ شَوَاهِدٍ تَدُلُّ عَلَى مَجِيءِ مِنْ لِلْخَايَةِ الزَّمَانِيَةِ بِأَنَّهُ تَعَسَّفَ (٥) .

وَيَقُولُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْمَلَوِيُّ (٦) : " وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَهَذَا هُوَ  
الْأَقْرَبُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : " لِمَسْجِدِ اسْتَسْنَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَأْوِيلِهِ  
وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ " .

(١) شرح الجمل - ج١ - ٤٨٨ .

\* ومن هذه الشواهد قول الحصين بن الحمام المري :  
من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من القوم إلا خارجياً مسوماً  
ديوان الحماسة - اختيار أبي تمام حبيب بن أوس الطائي - شرح العلامة التبريزي  
- ج١ - ١٤٦ .

وقول القحيف العقيلي :  
أتعرف أم لا رسم دار معطلا  
من العام تلقاه ومن عام أول

( الخزنة ( بولاق ) - ج٢ - ٣٤١ .

وقول أبي صخر الهذلي :  
كأنهما ملآن لم يتفيرا

الخزنة ( بولاق ) - ج١ - ٥٥٣ .

وقول زهير :  
لمن الديار بقنة الحجر

شرح الجمل - ج١ - ٤٨٨ .

(٢) يعني بذلك ما سمع عن العرب في جواز استعمال ما أوعدهم .

(٣) التسهيل - ١٤٤ . (٥) الجنى الداني - ٣١٤ .

(٦) الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب - ج٢ - ٨٤٤ .

ويذهب إلى ذلك أبوحيان النحوي معتلا لذلك بكثرة وروده في كلام العرب  
نثرها ونظمها (١).

ويرى ابن عقيل أن ورود من لا ابتداء الغاية الزمانية صحيح ، وأن الوجه  
اقتياسه لكثرة وروده في لسان العرب نثرا ونظما (٢).

ويذكر الأشموني أن من تأتي لبدء الغاية في الأزمنة (٣) ، مستدلا على ذلك  
بشواهد سبق ذكرها .

وإلى ذلك ذهب ابن كمال باشا حين ذكر أنها تستعمل في الزمان  
والمكان ، وأن ذلك هو الأصح (٤) .

وهكذا أظهر النقل ورود من لبدء الغاية الزمانية كثيرا ، كما ثبت إجماع  
النحاة المتأخرين على ذلك ، وعليه ، فإني أرجح جواز ورودها لا ابتداء الغاية  
الزمانية .

- 
- (١) أبوحيان النحوي - خديجة الحديثي - ٤٨٩ .
  - (٢) المساعد في شرح تسهيل الفوائد - ج٢ - ٢٤٦ .
  - (٣) شرح الأشموني - ج٢ - ٢٨٧ .
  - (٤) أسرار النحو - ابن كمال باشا - ٢٧١ .

## هل تجوز زيادة من في الموجب

- لا يختلف البصريون في زيادة من في غير الموجب، أي في النفي، في نحو قوله: ما رأيت من أحد؛ أو الاستفهام في نحو قوله: هل ضربت من أحد؛ أو نهي، مثل قوله: لا تضرب من أحد (١). ولكن موضع الخلاف هنا هو في زيادة من في الموجب، أي زيادتها في غير النفي والاستفهام والنهي. وهذه مذاهيبهم في المسألة:
١. ذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز زيادتها في الموجب (٢)، لأن زيادة من لا تستفراق الجنس، وذلك في الواجب محال (٣).
  ٢. وذهب الأخفش إلى جواز ذلك (٤).

### الأصول التي اعتمد عليها الأخفش:

#### السمع:

١. من كلام العرب: من ذلك قولهم: قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلَّ عَنِّي حَتَّى أَذْهَبَ. يريدون قَدْ كَانَ حَدِيثٌ (٥).
٢. من أشعار العرب: ومنه قول عمر بن أبي ربيعة (٦):  
وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا  
فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرَّ.

- 
- (١) الجنى الداني في حروف المعاني - ٣٢١. (٢) المصدر السابق - ٣٢١.
  - (٣) شرح المفصل - ج ٨ - ١٣، شرح الكافية - ج ٢ - ٣٢٣.
  - (٤) معاني القرآن - الأخفش - ج ١ - : (٩٨ - ٩٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني - ٣٢٥.
  - \* ويذهب إلى ذلك الكوفيون ويشترطون له شرطا واحدا وهو كون مجرور من منكرأ (الجنى الداني - ٣٢١).
  - (٥) معاني القرآن للأخفش - ج ١ - ٩٩، ٢٧٤.
  - (٦) المفضني - ٤٢٨.

٠٣ من القرآن الكريم : ومنه قوله تعالى (١) : " كلوا مما أَمْسَكْنَكُمْ عَلَيْكُمْ " فقد  
أدخل من كما أدخله في قوله : كان من حديث (٢) .

وقد ذكر الأُخْفَشُ ومن قال بقوله غير شاهد في المسألة (٣) .

\* \* \*

يتضح مما تقدم أن الأُخْفَشَ اعتمد على السماع فقط في القول بجواز زيادة من  
في الواجب ، ولكنه أهمل عاملا مهما في المسألة ، وهو أن زيادة الحروف تكون لغايبه  
معينة ، فزيادة من - كما يتضح من الأمثلة الكثيرة في المسألة - تكون لاستفراق الجنس  
فإن قيل : ما جاء من أحد ، فإن ذلك يعني أنه لم يأت أي شخص على الإطلاق (٤) .

ولو تدبرنا الشواهد التي اعتمد عليها الأُخْفَشُ لوجدنا أن فكرة استفراق الجنس  
فيها مستحيلة : فتقدير قد كان من حديث : قد كان حديث ، وليس في ذلك ما يفيد  
استفراق الجنس ، وهذا أيضا غير مستفاد من بيت عمر بن أبي ربيعة .

أما ( من ) في الآية الكريمة : " كلوا مما أَمْسَكْنَكُمْ عَلَيْكُمْ " فهي غير زائدة ، بل  
هي للتبعيض (٥) ، وعلى هذا النحو يمكن تأويل كثير من الشواهد التي اعتمد عليها  
الأُخْفَشُ .

نستخلص مما سبق أن الغاية من زيادة من في الكلام غير الموجب تنتفي عند  
زيادتها في الكلام الموجب ، وهذا يجعل القول بجواز زيادتها في الكلام الموجب أسرا  
لا مسوغ له .

- 
- (١) المائدة - ٤ . (٢) معاني القرآن للأُخْفَشُ - ج١ - ٢٥٤ .  
(٣) من هذه الشواهد قوله تعالى : " ولقد جاءك من نبي المرسلين " ( الأنعام : ٣٤ ) ،  
وقوله تعالى : " نقص عليك من أنبيائها " . ( الأعراف - ١٠١ ) ، وقوله : " يحلسون  
فيها من أساور " ( الكهف - ٣١ ) ، وقوله : " يغفر لكم من ذنوبكم " . ( الاحقاف : ٣٦ ) .  
(٤) شرح المفصل - ج٨ - ١٣ . (٥) المصدر السابق - ج٨ - ١٣ .  
\* ومعنى الآية : كلوا منه اللحم دون العُثْر والدم فإنه محرم عليكم .

ثم إن الاعتماد على السماع <sup>نحوه</sup> دون أن يكون له سند من الأصول النحوية الأخرى من قياس وغيره ، يعدّ مسوغاً ضعيفاً ، ولا سيما إذا كانت الشواهد المعتمدة قابلة للتأويل على نحو مخالف للخافية التي أُوردت من أجلها هذه الشواهد (١) ، وهو ما لوحظ قسي كثير من الشواهد التي اعتمد عليها الأُخفش .

\* \* \*

ويذهب ابن مالك إلى القول بجواز ذلك لو روده في السماع نظماً ونثراً (٢) ، وذلك يعني أن ابن مالك اعتمد على السماع فقط دون أن يكون له سند من الأصول النحوية الأخرى ، كما فعل الأُخفش .

ويرى المالقي صاحب رصف المباني أن ما ورد من شواهد في جواز زيادة مسن في الإيجاب قليل ولا يقاس عليه (٣) .

وقد اكتفى كثير من النحاة المتأخرين بعرض آراء الطرفين في المسألة دون ترجيح رأي على آخر ، لكن بعضهم تجاوز ذلك وذكر مذهبه في المسألة . ومن هؤلاء ابن عقيل ، إذ يرى أن ( من ) لا تزداد في الإيجاب ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة (٤) .

- 
- (١) البيان في أعراب غريب القرآن - أبو البركات الأنباري - تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقا - ج ١ - ٣٢٠ . شرح المفصل - ج ٨ - ١٣ .
- (٢) البحر المحيط - ج ٤ - ١١٣ . الجنى الداني - ٣٢١ .
- (٣) رصف المباني - ٣٢٥ .
- (٤) شرح ابن عقيل - ج ٢ - ١٧ .



هل تأتي أو بمعنى الواو ومعنى بسل ؟

- ٠ ١ ذهب جمهور البصريين إلى أن ( أو ) لا تأتي بمعنى الواو، ولا بمعنى بسل (١). وقد استندوا في ذلك إلى التمسك بالأصل (٢) ، وهو ألا يدل الحرف الأعلى ما وضع له أصلاً، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل (٣) ، والأصل في أو أن تكون لأحد الشئيين ، ويل معناها الإضراب ، وكلا المعنيين مخالف لمعنى أو (٤) .
- ٠ ٢ ونذهب قطرب إلى جواز استعمالها بمعنى الواو ويل (٥) ، وهو مذهب الأخفش والجرمي (٦) .

\* \* \*

الأصول التي استند إليها قطرب :

١ . السماع :

اعتمد قطرب ومن ذهب مذهبه على هذا الأصل في الدلالة على ورود (أو) بمعنى الواو ويل ، ومنه قوله تعالى (٧) : " وَلَا تَطِعْ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا " أي وكفوراً . وقوله تعالى (٨) : " وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ " . أي بل يزيدون (٩) .

- (١) الإنصاف - ج٢ - ٤٧٨ .
- (٢) يطلق واضعو أصول النحو على التمسك بالأصل اسم " استصحاب الحال " وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل . (الإعراب في جدل الإعراب - أبو البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني - ٤٦) .
- (٣) الإنصاف - ج٢ - ٤٨١ . (٤) المصدر السابق - ج٢ - ٤٨٠ ، ٤٨١ .
- (٥) الخصائص - ج٢ - ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ .
- (٦) الجنى الداني - ٢٤٦ ، ٢٤٧ .
- وهذا المذهب هو - في الوقت ذاته - مذهب الكوفيين (معاني الحروف - الرماني - ٧٩) .
- (٧) الإنسان - ٢٤ . (٨) الصفات - ١٤٧ .
- (٩) الإنصاف - ج٢ - ٤٧٨ .

وما ورد من أشعار العرب في ذلك قول النابغة (١)  
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا  
إلى حمامتنا أو نصفه ففقد

وقول ذي الرمة (٢) :

بدت مثل قرن الشمس في رونق النحس  
وصورتها أو أنت في العين أملح

\* \* \*

وإذا تدبرنا معنى الآية : " ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً " أدركنا أن معناها :  
لا تطع أيًا من الآثم والكفور، أي لا تطع الاثنين .

ويؤيد ذلك قول سيبويه (٣) : " وإن نغيت قلت : لا تأكل خبزاً أو تمرًا ، كأنك  
قلت : لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء ، ونظير ذلك قوله عز وجل : " ولا تطع منهم آثماً  
أو كفوراً " ، أي لا تطع احداً من هؤلاء " . فأو هنا للجمع وليس للتخيير .

ويذهب إلى ذلك شيخ المفسرين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت : ٥٣١ هـ)  
حين يقول (٤) : " وقد يكون في العربية لا تطيعن منهم من آثم أو كفر فيكون المعنى  
في ( أو ) قريباً من معنى الواو كقولك للرجل : لا أعطيك سألته أو سكت ، معناه :  
لا أعطيك على كل حال " .

وما قيل عن معنى أو في الآية السابقة يمكن أن يقال عن معناها في الآية :  
" وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون " ، فقد قرأها كثير من القراء بالواو من غير ألف ،  
أي ( ويزيدون ) (٥) . مما يدل على أن المقصود من الآية لا يتأثر .

- 
- (١) الأزهية في علم الحروف - الهروي - تحقيق عبد المعين الملوحي - ١١٩ .
  - (٢) نسبه ابن جنبي لذي الرمة وليس في ديوانه ( الخصائص - ج٢ - ٢٥٧ ) .
  - (٣) الكتاب - ج٣ - ١٨٤ .
  - (٤) جامع البيان في تفسير القرآن - الطبري - طبعة بولاق - ج٢٩ - ١٣٨ .
  - (٥) زاد المسير في علم التفسير - أبو الفرج الجوزي البغدادي - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - ج٧ - ٨٩ .

وعلاوة على ذلك فان ابن قتيبة ذكر أن ( أو ) في الآية بمعنى الواو، كما ذهب ابن عباس إلى أنها بمعنى بل ؛ أي بل يزيدون (١) .

أما ( أو ) في بيت النابغة فيدل على أنها بمعنى الواو ورود رواية أخرى للبيت بالواو، وهو يدل على أن المعنى لم يتأثر سواء أكان ذلك باستخدام أو أم الواو، فالخطيب التبريزي (ت: ٥٠٢ هـ) يورد البيت على النحو التالي (٢) :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا  
إلى حمامتنا، ونصفه، فقط

فعدد الحمام المشار إليه لا يختلف باختلاف الروايتين، ويظهر ذلك بوضوح في البيتين اللذين يتلوان البيت السابق (٣) :

فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفَوَهُ كَمَا حَسَّبَتْ  
تسعا وتسعين لم تنقص، ولم تسرد  
فكملت مئة فيها حمامتها  
وأسرعت حسبة في ذلك العدد

ويرجح كون ( أو ) في الشاهد الآخر بمعنى الواو أن الشاعر هنا يستخدم أوليوءك اتصاف الفتاة التي يتحدث عنها بالجمال الساخر، على سبيل الإخبار لا الاستفسار باستخدام أسلوب تجاهل العارف، كما يرى فوريق من النحاة (٤) .

- 
- (١) زاد المسير في علم التفسير - ج٧ - ٨٩ .
  - (٢) شرح القصائد العشر - الخطيب التبريزي - تحقيق فخرالدين قباوة - ٤٥٧ .
  - (٣) المصدر السابق - ٤٥٨، ٤٥٩ .
  - (٤) وحسبه حسبة وحسبا لنا : عده ( اللسان - حسب ) .  
يرى جمهور البصريين أن الشاعر أخرج الكلام في الشاهد ( أو أنت في الصين ملح ) مخرج الشك، وإن لم يكن هناك شك، يدل بذلك على قوة الشبهه، ويطلق عليه في البلاغة ( تجاهل العارف " وهو أن يسأل المتكلم عن شيء يعرفه سواء لم يعرفه ؛ كأن شدة المشابهة بين المتناسبين جعلت المشبه به ملتبسا بالمشبه، والمراد يتجاهل العارف المبالغة في المعنى .  
( دقائق العربية - الأمير أمين آل ناصرالدين - ٢١٤ ) .

وكثيرا ما يضمن حرف معنى حرف آخر، من ذلك ما يحدث لحروف الجر؛ فهم يضمنون (في) معنى (على) كما في قوله تعالى: (١) : " لا ضَلْبُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ " أي على جدوع النخل؛ ويضمنون على معنى عن كما في قول القحيف العقيلي (٢) :  
إذا رضيت علي بنو قششير  
لعمري الله أعجبتني رضاها  
أي رضيت عني ، وأمثلة ذلك كثيرة .

وفي هذا - أعني تضمين حرف معنى حرف آخر - مسوغ لخروج الحرف عما وضع له أصلا ، وهذا - بالإضافة إلى ما سبقه من شواهد - مسوغ لورود أو بمعنى الواو وصل .  
والرود إلى الأصل أو ( الاستصحاب ) الذي استند إليه جمهور البصريين مردود لأن التمسك به غير جائز ما وجد هناك دليل آخر ؛ وقد وجد هذا الدليل في السماع والدلائل الأخرى التي أشرت إليها .

---

ويعرفه أحمد الهاشمي بقوله : " وهو ضرب من البديع يقصد به سؤال المتكلم عما يعلمه حقيقة - تجاهلا - لنكتة ، كالتوبيخ لجواهر البلاغة - أحمد الهاشمي - ٣٩٢ ، ٣٩٣ )

ومنه قول الخارجية ، وهي لسلي بنت طريف :  
أي شجر الخابور مالك موقعا  
كأنك لم تجزع على ابن طريف  
لحسن التوسل إلى صناعة الترسل - شهاب الدين محمود الحلبي - تحقيق أكرم عثمان يوسف - ٢٣١ ، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع - تأليف محمد ابن عبدالرحمن الخطيب القزويني - ٣٤٧ )

أو المبالغة في المدح ، كقول البحتری :  
ألمع برق سري أم ضوء مصباح  
أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي  
أو المبالغة في الذم ، كقول زهير :  
وما أدري وسوف إخال أدري  
أقوم أكل حصن أم نساء  
( الشاهدان الأخيران مأخوذان من جواهر البلاغة - ٣٩٢ ، ٣٩٣ ) .

(١) - طه - ٧١ .

(٢) أوضح المسالك - ج ٢ - ١٣٨ .

وقد أخذ بمذهب قطرب من النحاة المتأخرين ابن مالك ، فقد ذكر أن أو تسرد للجمع (١) .

وأخذ به ابن هشام ، فهو يرى أن من معاني أو الجمع المطلق كالواو، وأورد عددا من الشواهد منها قول توبة بن الحمير (٢) :

وقد زعمت ليلى بأني فاجرٌ      لنفسي تقاها أو عليها فجورها

وقول جرير (٣) :

جاء الخلافة أو كانت له قدرا      كما أتى ربه موسى على قسدر

وأجازه الأشموني ، واستدل على ذلك بقول الشاعر (٤) :

قوم إذا سمعوا الصرخ رأيتهم      ما بين ملجم مهرة أو سافرع

وقول امرئ القيس (٥) :

فظل طهارة اللحم ما بين منضجٍ      صفيف شواءٍ أو قديرٍ معجّل

وهناك أمثلة أخرى كثيرة (٦) .

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت - ٦٢٢ .

(٢) مغني اللبيب - ٨٩ .

(٣) المصدر السابق - ٨٩ .

(٤) شرح الأشموني - ج٢ - ٤٢٤ .

(٥) المصدر السابق - ج٢ - ٤٢٤ ، ديوان امرئ القيس - دار بيروت ودار صادر

للطباعة والنشر - ٥٨ .

(٦) منها قول جعفر بن عيسى :

وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما

( شرح الأشموني - ج٢ - ٤٢٤ ) ، وقد نسب في المغني ( هامش ) - ٩٢ ، إلى

جعفر بن عيسى .

صدر رماح أشرعت أو سلاسل

وقد نسب في المغني ( هامش ) - ٩٢ ، إلى

ومن يأخذ بهذا الرأي من المحدثين عباس حسن ، فهو يرى أنه إذا وقعت  
(أو) بعد نفي أو نهي كانت تنفي العموم الذي يشمل كل فرد مما في حيز النفي (١) ،  
وهو ما يشير إلى جواز ورود أو بمعنى الواو أحيانا .

ويذهب إلى هذا الرأي أديب نايف ذياب إذ يرى أن (أو) حين تستعمل  
للجمع ( سواء كانت تُفَصِّلُ أو تُقَسِّمُ أو تُفَرِّزُ أو تُضْرِبُ عن قضية مفردة لتؤكد لها مسع  
غيرها ) هي بمنزلة واو العطف ، ويمكن استبدال الواو بها دون أن يخل المعنى (٢) .

ثم يشير إلى جواز ورود (أو) بمعنى بل بقوله (٣) : " وتستعمل أو أيضا  
للإضراب المبطل النافي لمقدمها ، وهنا تتخذ دور (بل) ، لكنها ما تزال تعطف  
- كالواو - مقدمها المنفي وتاليها المثبت . وهذا الضرب من الاستعمال يفسر  
بعض شواهد القرآن الكريم والشعر القديم تفسيراً معقولاً " .

- 
- (١) النحو الوافي - عباس حسن - ط ٤ - ج ٣ - ٦٠٩ .  
(٢) (أو) من وظيفتها النحوية إلى دالتها المنطقية (مقال) - أبحاث اليرموك -  
مجلد ٢ ، عدد ٢ - ٣٣ .  
(٣) المرجع السابق - مجلد ٢ ، عدد ٢ ، ٣٣ .

هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟

اختلف نحاة البصرة في مسألة جواز ورود الواو العاطفة زائدة ، وهذا مجمل

لأرائهم ،

٠١ يرى الجمهور أنه لا يجوز ورود الواو العاطفة زائدة (١) وعللوا ذلك بأن الواو حرف وضع أصلا لمعنى ، فلا يجوز أن نحكم بزيادته ما أمكن إجراؤه على أصله (٢) .

٠٢ ويرى الأخفش جواز وروده زائدا (٣) .

الأصول التي استند إليها الأخفش ومن ذهب مذهبه :

٠١ السماع :

أ . من القرآن الكريم : ورد حرف الواو زائدا في القرآن الكريم كثيرا ، ومن ذلك قوله تعالى (٤) : " حتى إذا جاءوها وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا " والتقدير : قال لهم خزنتها (٥) .

وقوله تعالى : " حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ، وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ " .

والتقدير : اقترب الوعد الحق (٦) .

(١) الإنصاف - ج٢ - ٤٥٦ . (٢) المصدر السابق - ج٢ - ٤٥٩ .

(٣) معاني القرآن للأخفش - ج٢ - (٤٥٧ - ٤٥٨) .

ومذهب الأخفش هو مذهب الكوفيين ، فهم يرون جواز ورود الواو العاطفة زائدة ، وأورد الأنباري في الإنصاف (ج٢ - ٤٥٦) بأن المبرد يجهز زيادة الواو العاطفة ، والصحيح أنه يوهن ذلك ويرى أنه أبعد الأقاويل ، وأن تأويل الآيات ، التي يوردها بعض النحاة كشواهد على المسألة ، على أساس أن هناك خبرا محذوفا ،

معروف جيسد . (المقتضب - ج٢ - ٨٠/٨١) .

(٤) الزمر - ٧٣ . (٥) معاني القرآن للأخفش - ج٢ - ٤٥٧ .

(٦) الأنبياء - الآية ٩٦ ، ٩٧ .

(٧) الإنصاف - ج٢ - ٤٥٧ .

ب. كلام العرب : ورد حرف الواو زائدا ، في كلام العرب ، كثيرا ، ومن ذلك قول

ابن مقبل (١) :  
فإذا وذلك يا كَبِيشَةَ لم يكن  
إلا كلمةً حالمٍ بخيسالٍ  
والتقدير : فإذا ذلك لم يكن (٢) .

وقول الأسود بن يعفر (٣) :

حتى إذا قملت بطونكم  
وقلبتم ظهر المجن لنا  
ورأيتم أبناءكم شيسوا  
إن الغدور لفاحش خيب (٤)  
والتقدير : قلبتم ظهر المجن لنا .

\* \* \*

إذا تدبرنا الشواهد السابقة ، لاحظنا أن هناك جوابا محذوفا يمكن تقديره دون افتعال .

ففي الآية : " حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها " يمكن تقدير جواب إذا بمبارة : فازوا ونعموا (٥) ، وبذلك تكون الواو عاطفة لا زائدة .  
وفي الآية : " حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون ، واقترب الوعد الحق " يكون تقدير جواب إذا : قالوا يا ويلنا ، وعليه تكون الواو عاطفة لا زائدة .

(١) معاني القرآن للأخفش - ج٢ - ٤٥٨ ، الأزهار الصافية في شرح الكافية - ج٢ -

٩٦٨ . اللسان - ج٢ - ٥٥١ . (٢) معاني القرآن للأخفش - ج٢ - ٤٥٨ .

(٣) رصف المعاني في شرح حروف المعاني - ٤٢٥ .

الجنى الداني في حروف المعاني - ١٩٣ .

\* هذان البيتان للأسود بن يعفر ، لكنهما وردا في ديوانه على النحو التالي :

وقلبتم ظهر المجن لنا  
حتى إذا قملت بطونكم  
إن اللئيم العاجز الخيب  
ورأيتم أبناءكم شيسوا

(٤) (ديوان الأسود بن يعفر - تحقيق نوري حمودي القيسي - ١٩٠) .  
قيل بطنه : صيخم ، وقملت بطونكم : كثرت قبا فلكم . (اللسان : قمل) .  
الخيب : الخداع المقسد (اللسان : خيب) .

الجنى الداني - ١٩٣ . (٥) الإنصاف - ج٢ - ٤٥٩ .



وبالإمكان - أيضا - تقدير المحذوف في البيت :  
فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلمة حال بخيسال  
والتقدير : فإذا المامك وذلك الإلسام (١) .

أما الشاهد الأخير فيمكن أن يكون تقديره : بَانَ غَدْرُكُمْ وَلَوْكُمْ (٢) .

ومما يوئيد أن الواو في مثل هذه الشواهد عاطفة لا زائدة أن العرب اعتادت أن تحذف الجواب في بعض التركيبات لعلم السامع به ، يقول سيوييه (٣) : " وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ( حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ) ، أين جوابها ؟ وعن قول اللهم عز وجل : ( وكويزى الذين ظلموا إن يرون العذاب ) ، ( ولو ترى إن وقفوا على النار ) (٥) فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام " .

وزهب المبرد قريبا من ذلك حين قال (٦) : " فأما حذف الخبر فمفسروف جيسد " .

وللائوسى ( ت : ١٢٧٠ هـ ) مقولة قريبة مما ذكره الخليل ، فهو يذهب إلى أن حذف الجواب في مثل الشواهد التي مر ذكرها يكون للعلم به ، وتوخيا للإيجاز (٧) .

وفي ما سبق من أقوال النحاة وإشارات إلى تأثير عناصر الموقف الخارجي فسي استعمال اللفظة (٨) ، فالذي يدفع المتكلم إلى حذف الجواب ، كما سبق ، هو

- 
- (١) شرح الكافية - ج٢ - ٣٦٨ .
  - (٢) الإنصاف - ج٢ - ٤٦٠ .
  - (٣) الكتاب - ج٣ - ١٠٣ . (٤) البقرة - ١٦٥ . (٥) الأنعام - ٢٧ .
  - (٦) المقتضب - ج٢ - ٨١ .
  - (٧) الضرائر - ٢٩٨ .
  - (٨) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث - نهسان موسى - ٩٦ .

اعتماده على أن السامع - وهو مؤثر خارجي - (١) يدرك لائ شيء وضع هذا الكلام، وذلك يدعم القول بأن الواو هنا عاطفة لا زائدة، وهو ما أسبل إليه .

---

(١) يطلق على المؤثرات الخارجية " السياق الخارجي " وقد ألمح النحاة العرب إلى تأثيرها في اللفظة كثيرا ؛ من ذلك تعريف ابن هشام للكلام بقولسه : " ما تحصل به الفائدة ، سواء كان لفظا ، أو خطأ ، أو إشارة ، أو ما نطق به لسان الحال " . ( شرح شذور الذهب - ٢٨ - ٢٩٥ ) .

فعناصر الكلام عند ابن هشام أربعة ، منها اثنان ينتسبان إلى المحيط الخارجي الذي يكتنف موقف الخطاب ، وهما : الإشارة ، ووقائع الحال المحسنة التي يقع فيها الخطاب . ( الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ، بحث لنهاد الموسى مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات بتونس ، سنة ١٩٨٥م ) ويستخلص الباحث في النهاية أن هذا البعد الخارجي أصل في النحو على مستوى ، وأصل في البلاغة على مستوى آخر ، ولكنه يظل ينتسب إلى مبادئ التحليل اللساني الاجتماعي حين يتميز بتميزه الخاص ويصرح بقواعده المستخرجة أو المستشعرة لدى النحاة والبلاغيين .

( نحو اللسانيات الاجتماعية - نهاد الموسى ) .

## هل يجازى بكيف ؟

- للبرصيين في هذه المسألة مذاهب مختلفة أوجزها فيما يلي :
- ١ . ذهب جمهور البرصيين إلى أنه لا تجوز المجازاة بها (١) ، وعللوا ذلك بضعفها في مجازاة النظير في أن جوابها لا يكون إلا نكرة ، وأنها سؤوال عن الحال ، ولا يجوز الإخبار عنها ، وأنها لا يعود إليها ضمير (٢) . وعلاوة على ذلك فإنهم يقولون إن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، ولا ضرورة تلجئ إلى المجازاة بها ، كما أن (أي) تفني عنها (٣) .
  - ٢ . وذهب الخليل بن أحمد إلى جواز المجازاة بها (٤) ، وهو أيضا مذهب قطرب (٥) .

\* \* \*

### الأصول التي استند إليها الخليل :

#### ١ . القياس :

أجاز الخليل المجازاة بكيف قياسا على أخواتها من أدوات الاستفهام الستة يجازى بها ، مثل ما وصفا ، وعليه يجوز أن نقول : كيف تصنع أصنع ، أو كيف تجلس أجلس . ثم إن كيف تتضمن معنى المجازاة (٦) ، وهو مسوغ آخر لجواز المجازاة بهما .

\* \* \*

- 
- (١) الإنصاف - ج٢ - ٦٤٣ .
  - (٢) المصدر السابق - ج٢ - ٦٤٤ .
  - (٣) المصدر نفسه - ج٢ - ٦٤٤ .
  - (٤) المصدر نفسه - ج٢ - ٦٤٣ .
  - (٥) مغني اللبيب - ٢٧٠ . شرح الأشموني - ج٣ - ٥٨٣ .
  - (٦) الإينصاف - ج٢ - ٦٤٣ .
- \* ويتفق مذهب الكوفيين ومذهب الخليل ، فقد أجازوا المجازاة بها ، أي الجزم بها على الشرط ، مطلقا . ( التسهيل - ٢٣٦ ، شرح الأشموني - ج٢ - ٥٨٣ ) .

يُكاد يجمع النحاة على أن كيف تتضمن معنى المجازة ؛ أي الجزاء ، وأنسه يجازى بها معنى لا عملاً ( ١ ) ، وهي - لعمرى - سمة مهمة تقرب ( كيف ) من أدوات الشرط الجازمة . ثم إن من النحاة من يقول بجواز الجزم بها إذا اقترنت بما ( ٢ ) ، وفي هذا مسوغ آخر يقرب ( كيف ) من أدوات الشرط الجازمة ؛ ذلك لأنه يوجد من بسين هذه الأدوات ما يجزم به ، سواءً اقترن بما أو لم يقترن ؛ ف ( ما ) يجزم بها ، ومثال ذلك قوله تعالى ( ٣ ) : " وما تُنْفِقُوا من خيرٍ يُوفَّ إِلَيْكُمْ " ، وإذا اقترنت بما تصبح ( مهما ) ( ٤ ) ، ومعروف أن مهما أداة شرط تجزم فعلين ، فقياساً على ( ما ) يمكن أن تكون كيف أداة جزاء ، وإن لم تتصل بما .

وهناك أمر تجدر الإشارة إليه ، وهو أن جواب كيف يجب أن يكون من جنس فعل الشرط ، مثل قولنا : كيف تصنع أصنع . وذلك يعني أنها تدل على حالي المجازي والمجازي ، وهو أمر لا يتوافر في زميلاتها من أدوات الجزاء ؛ وفي هذا رد على من قال بأن ( أيًا ) تفني عن ( كيف ) في مجال الجزاء .

وبذلك يتضح أن ما ذهب إليه الخليل وقطرب له ما يبرره ، على أنه تجدر الإشارة إلى أن معظم النحاة المتأخرين أجازوا المجازة بكيف معنى لا عملاً ( ٥ ) .

- 
- ( ١ ) التسهيل - ٢٣٦ .
  - شرح الأشموني - ج ٣ - ٥٨٣ .
  - الهمع (بتحقيق عبدالعال مكرم) - ج ٤ - ٣٢٦ .
  - ( ٢ ) شرح الأشموني - ج ٣ - ٥٨٣ .
  - الهمع (بتحقيق عبدالعال مكرم) - ج ٤ - ٣٢٦ .
  - ( ٣ ) البقرة - ٢٧٢ .
  - ( ٤ ) الصاحبى - ١٧٤ .
  - ( ٥ ) التسهيل - ٢٣٦ .
  - المفنى - ٢٧٠ .
  - شرح الأشموني - ج ٣ - ٥٨٣ .
  - الهمع (بتحقيق عبدالعال مكرم) - ج ٤ - ٣٢٦ .

## الأسلوب

- هل يقع الماضي حالا دون أن يقترن بقصد ؟
- مجيء الحال معرفة
- مجيء الحال مصدرا
- هل تلحق نون التوكيد الخفيفة فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟
- توكيد النكرة توكيدا معنوياً
- عطف الظاهر على المضمير المجرور
- هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟
- هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟

هل يقع الفعل الماضي حالا دون أن يقترن بقصد

يجمع نحاة البصرة على جواز وقوع الماضي حالا عند اقترانه بقصد ، ولكنهم  
يختلفون في ذلك ، إذا جاء الماضي غير مقترن بها ، وفيما يلي مجمل لمذاهبهم فسي  
هذه المسألة :-

- ١ . يرى جمهور البصريين أن الماضي لا يجيء حالا إلا إذا اقترن بقصد (١) ، واحتجوا  
لذلك بأن الماضي لا يدل على الحال ، وهكذا لا يقوم مقامه ، كما أن الماضي  
غير المقترن بقصد لا يقترن بالآن أو الساعة فلا يصلح والحالة هذه أن يجيء  
حالا ، ثم إن ( قد ) وفق مذهبهم - تُقَرَّبُ الماضي من الحال (٢) .
- ٢ . ويرى الأخفش أن الفعل الماضي غير المقترن بقصد يجوز أن يقع حالا (٣) .

### الأصول التي استند إليها الأخفش :

#### ١ . السماع :

- ١ - من القرآن الكريم ، قوله تعالى (٤) : "إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ  
مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ" .
- ٢ - من أشعار العرب ، قول أبي صخر الهذلي (٥) :

- (١) الانصاف - ج١ - ٢٥٢ .
- (٢) المصدر السابق - ج١ - ٢٥٤ ، شرح المفصل - ج٢ - ٦٧ .
- (٣) المصدر السابق - ج٢ - ٦٧ . \* وهو مذهب الكوفيين .
- (٤) النساء - الآية ٩٠ ، معاني القرآن للأخفش - ج٢ - ٢٤٤ .  
\* ورد في ( الأمالي الشجرية - ج٢ - ٢٧٨ ) أن الأخفش أجاز وقوع الماضي حالا  
بقصد مقدرة فيه ، واحتج ابن الشجري لذلك بقوله تعالى : " أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ  
صُدُورُهُمْ " وقد رجعت إلى ( معاني القرآن للأخفش - ج١ - ٢٤٤ ) ، وأنفسست  
النظر فيما قاله الأخفش في شأن هذه الآية ، فلم أجد ما يشير إلى ذلك مطلقا .  
وعلاوة على ذلك فإن معظم كتب النحو أشارت إلى أن مذهب الأخفش في هذه  
الآية هو أن ( حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) جملة حالية دون تقدير قد . ينظر شرح المفصل -  
ج٢ - ٦٧ ، والمعني - ص ٢٢٩ .
- (٥) شرح المفصل - ج٢ - ٦٧ ، الحزانة ( هارون ) - ج٣ - ٢٢٠ ، ٢٢٣ .

وإني لتعمروني لذكريك هـزة كما انتفض العصفور بالله القطر

٢ . القياس :

ومن العمل التي تدعم مذهب الأُخفش القياس ؛ فكل ما جاز أن يكون صفة  
للنكرة ، جاز أن يكون حالا للمعرفة . والفعل الماضي يجوز أن يقع صفة  
للنكرة ، نحو : مررت برجل قعد ، فيجوز - إنَّ - أن يقع حالا للمعرفة ، نحو :  
مررت بالرجل قعد ( ١ ) .

\* \* \*

خالف الأُخفش - كما سبق ذكره - جمهور البصريين في جواز وقوع الماضي حالا  
دون أن يقترن بقد . وقد حاول هؤلاء النحاة توهين مذهبه بتخريج الشواهد التي  
استند إليها تخريجات تودي في النهاية إلى رفضهم لمذهبه . فقد ذهبوا في تخريج  
الآية : " أوجاءكم حصرت صدورهم " مذاهب مختلفة أجملها فيما يلي :-

- ١ . أن ( حصرت ) صفة لقوم الواردة في مستهل الآية ( ٢ ) .
- ٢ . أن ( حصرت ) صفة لموصوف محذوف ، أي قوما حصرت صدورهم ( ٣ ) .
- ٣ . أن ( حصرت ) جملة دعائية ( ٤ ) .
- ٤ . أن ( حصرت ) بدل اشتمال من جاءكم لأن المجيء مشتمل على الحصر ( ٥ ) .

ولو تدبرنا هذه التخريجات بصبر وأناة ، للاحظنا ما يلي :-

- ١ . أننا لا نستطيع أن نعد ( حصرت ) صفة لقوم إلا بحذف ( أوجاءكم ) من الآية ؛

- 
- ( ١ ) الإنصاف - ج ١ - ٢٥٣ .
  - ( ٢ ) البيان في غريب إعراب القرآن - ج ١ - ٢٦٣ .
  - ( ٣ ) المصدر السابق - ج ١ - ٢٦٣ .
  - ( ٤ ) المقتضب - ج ٤ - ١٢٤ .
  - ( ٥ ) خزانة الأدب - البغدادي - تحقيق هارون - ج ٣ - ٢٥٦ .

إن تغف هذه العبارة فاصلاً بين الموصوف والصفة ، والآية على هذا النحو  
قراءة أبي (١) ، لكن القراءة التي استند إليها الأُخفش لا تسقط (أو جاء وكم )  
من الآية ، وعليه فلا وجه لاعتبار ( حصرت ) صفة لقوم الواردة في مستهلها .

٠٢ أما الذهاب إلى أن هناك موصوفاً محذوفاً ، وأن ( حصرت ) صفة له ، فإنه  
يعني أن يكون هذا الموصوف حالاً موطئة ، وصفة الحال الموطئة في حكم الحال  
في إيجاب تصدرها بقدر ، وهذا يقتضي أن تقترن ( حصرت ) بقدر ، لكن  
القراءات جميعاً وردت بدون قدر ، وعليه يكون هذا المذهب ضعيفاً (٢) .

٠٣ أما أن تكون ( حصرت ) جملة دعائية ، فذلك معناه الدعاء عليهم بضيق قلوبهم  
عن قتال المسلمين وقتال قومهم ، وذلك لا وجه له (٣) ، لأن الدعاء عليهم  
بأن تضيق قلوبهم عن قتال المسلمين أمر مقبول ، أما الدعاء عليهم بأن تضيق  
قلوبهم عن قتال قومهم فذلك غير مقبول ، وعلى ذلك فإن ( حصرت صدرهم )  
جملة خبرية معناها ( كرهت قلوبهم ) وهذا ما يؤكد سياق الآيات الواردة  
قبل هذه الآية (٤)

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - ج١ - ٤٤٣ .

(٢) خزانة الأدب (تحقيق هارون) - ج٣ - ٢٥٥ .

(٣) المصدر السابق - ج٣ - ٢٥٦ .

(٤) تتحدث هذه الآية والتي قبلها عن المنافقين وهذا هو نصها :

" فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذْهُمْ وَقَاتِلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وُليَاءَ وَلَا نَصِيرًا .  
إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ  
أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ " . ( النساء - ٨٩ / ٩٠ ) .

ولو تدبرنا الآية لوجدنا أن الله يأمر بقتل المنافقين الذين أعرضوا عن الهجرة في  
سبيل الله ، وحقق دماً من لجاج إلى قوم بينهم وبين المسلمين معاهدة ، أو ضاقت  
صدورهم عن قتال المسلمين وقتال قومهم .

( صفوة التفاسير - محمد علي الصابوني - ج٢ - ١١٦ ) .



٤ . وأما النظر إلى جملة (حصرت) على أنها بدل اشتغال من (جاءوكم) ، فسن شأنه أن يجعل الحصر من صفة المجرى ، مع أنه في الحقيقة من صفة الجائين (١) . وعلى ذلك ، فتخريج (حصرت) على الوجه السابق ضعيف مستبعد .

وإذن ، لا مناص من الذهاب إلى أن جملة (حصرت صدورهم) جملة حالية غير مقترنة بقدر . ويؤيد ذلك أن بعض القراء قرأها ؛ " حَصْرَةٌ صُدُورُهُمْ " بنصب التاء منونة (٢) ، وفي ذلك دلالة مرجحة لكون هذه الجملة جملة حالية .

وأما ما يتعلق بالشاهد الثاني ؛ " كما انتفض العصفور بالله القطر " فقد وافق النحاة أبا الحسن الأخفش أن (بالله القطر) جملة حالية ، لكنهم خالفوه في أنهم قد روا (قد) قبل العبارة ، وعللوا حذفها بأنه ضرورة شعرية (٣) . ويردُّ على ذلك بأن هذه العبارة عبارة حالية دون حاجة إلى التقدير ، لأن التقدير فيما كثر وروده (٤) ليس جيسدا .

- 
- (١) خزانة الأدب (تحقيق هارون) - ج٣ - ٢٥٦ .  
(٢) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - ج١ - ٤٤٣ ، النشر في القراءات العشر لابن الجزري - ج٢ - ٢٥١ . وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي .  
(٣) الإنصاف - ج١ - ٢٥٧ .  
(٤) من الشواهد الكثيرة على وقوع الماضي حالا بدون قد قوله تعالى : " وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ أُنْقِلَبْ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ " . (الحج - الآية ١١) . وقوله تعالى : " يَفْسُدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يَصْلِحُونَ . قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَكَ " . (النمل - الآية ٤٨/٤٩) . وقوله تعالى : " ذَلِكَ ظَنُّكَ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ فَاصِحَّتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ " . (فصلت - ٢٣) .  
وقوله تعالى : " وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ . قَالُوا " . (يوسف - ١٦/١٧) .  
وقوله تعالى : " وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ، أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا " . (النازعات - ٣٠/٣١) .

وقد كثر هذا النمط من الكلام عند العرب كثرة توجب القياس عليه ، وذلك يدعم صحة القاعدة القائلة : " إن ما جاز أن يقع صفة للنكرة ، جاز أن يقع حالا للمعرفة " .

### المتأخرون والمسألة :

- ٠١ أجاز ابن مالك مجيء الماضي حالا دون أن يقترن بقد ، لكنه يرى أن مجيئه مقترنا بقد أكثر في الاستعمال ( ١ ) .
  - ٠٢ وأجازه أيضا أبو حيان بقوله ( ٢ ) : " ويجوز أن يكون في موضع الحال . ولا يحتاج إلى إضمار ( قد ) ؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالا في لسان العرب بغير ( قد ) ، فساغ القياس عليه " . وقوله ( ٣ ) : " وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير ( قد ) وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويعد فيها التأويل " .
  - ٠٣ وأجازه من المحدثين محمد محبي الدين عبد الحميد محتجا لذلك بأن فصحاء العرب استخدموا الماضي حالا غير مقترن بقد ، وذهب إلى أن التقدير في الشواهد الواردة عنهم يعوزه الدليل ( ٤ ) .
- ولا يعني عدم الإشارة إلى نحاة آخرين من المتأخرين ، رفض مذهب الأخفش ، بل إن الحقيقة أن هؤلاء عرضوا لاستدلالات الفريقين دون إشارة إلى رفض المذهب أو قبوله ( ٥ ) .

- 
- ( ١ ) التسهيل - ١١٣ .
  - ( ٢ ) البحر المحيط - ج ٦ - ٣٥٥ . ( ٣ ) المصدر السابق - ج ٨ - ٤٢٣ .
  - ( ٤ ) الانتصاف من الإنصاف ( موجود في حاشية الإنصاف ) - ج ١ - ٢٥٣ .
  - ( ٥ ) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش - ج ٢ - ٦٧ . المغني - ٥٦٢ .  
الهمع - ج ١ - ٢٤٧ .  
الخرزاة ( هارون ) - ج ٣ - ( ٢٥٤ - ٢٥٦ ) .

### مجيء الحال معرفة

لنحاة البصرة في هذه المسألة مذاهب مختلفة وأجزها فيما يلي :-

- ١ . ذهب سيبويه (١) وجمهور البصريين (٢) إلى عدم جواز ورود الحال معرفة ، وأن كل ما ورد من ذلك سواء بالألف واللام أو غيره مؤول بالنكرة (٣) . وقد احتجوا لذلك بأمن اللبس ، فهم يرون أن ورود الحال معرفة يجعلها تلتبس بالنكرة (٤) .
- ٢ . وذهب يونس إلى جواز مجيء الحال معرفة بالألف واللام ، دون قيد أو شرط ، ولذلك أجاز أن يقال : مرت به المسكين (٥) .

\* \* \*

### الأصول التي استند إليها يونس :

#### ١ . السماع :

اعتمد يونس فيما ذهب إليه على السماع ، فقد جاءت الحال معرفة بالألف واللام ، ومن ذلك قول بعض العرب (٦) : مرت بهم الجماء الغفير (٧) . وقول لبيند ابن ربيعة (٨) :

- (١) الكتاب - ج٢ - ١١٤ . (٢) الإصناف - ج٢ - ٨٢٢ . وقد ورد ذلك على نحو غير مباشر ، في رد الكوفيين على البصريين حول مسألة خبر كان والمفعول الثاني لظن ، يقول الكوفيون : " ولا يجوز ان يقال ( أي أن يقول البصريون ) : إنه لو كان نصبا على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو : كسان زيد أخاك " .
- (٣) شرح ابن عقيل - ج١ - ٦٣٠ . (٤) الكتاب - ج٢ - ١١٤ .
- (٥) الكتاب - ج٢ - ٧٦ .
- \* وذهب الكوفيون مذهب يونس فأجازوا وقوع الحال معرفة ( الإصناف - ج٢ - ٨٢٢ ) .
- (٦) همع الهوامع - ج١ - ٢٣٩ .
- (٧) مرت بهم الجماء الغفير : مرت بهم مجتمعين كثيرين (اللسان : جم ) .
- (٨) خزانة الأرب ( تحقيق هارون ) - ج٣ - ١٧٣ ، ١٧٤ .

فأرسلها العيراك ولم يذرها ولم يشفق على نخص الدخال (١)  
ومنه قوله تعالى: " لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ " .

## ٢٠٢ . القياس :

وقد اعتمد يونس على القياس في مذهبه ، فقد قاس مجيء الحال معرفة على مجيء الخبر معرفة (٣) .

اعتمد يونس ومن ذهب مذهبه ، في جواز مجيء الاسم المعروف بأل حالا ، على ما ورد من ذلك في النقل ، وعند إتمام النظر فيما ورد من شواهد وأمثلة في هذه المسألة نلاحظ أن من الأحوال ما يكون جزءا من مركب يدل على الحال ، نحو : ادخلوا الأول فالأول ، أو ما يدل سياق الكلام على أنه حال ، نحو : فأرسلها العيراك ولم يذرها ولم يشفق على نخص الدخال

وفي هذه الأمثلة لا تكون الأسماء المعرفة أحوالاً بالصورة التي هي عليها ، وإنما تكون مؤولة إلى أحوال : فتقدير العبارة الأولى : ادخلوا مترتين ، وتقدير الثانية : أرسلها معتركة ، وبذلك تؤول المعرفة بعد التقدير إلى نكرة ، مما يعني أن المعرفة ليست هي الحال ، بل هي صورتها التي تنجم عن التأويل .

ومن الأسماء المعرفة ما عده النحاة حالا بالصورة التي ورد عليها ، نحو : رأيته المسكين ، فالمسكين حال على ما ذهب إليه يونس (٤) . وإذا كانت " المسكين " حالا من الضمير ، لا يوجد ما يمنع أن تكون حالا من الظاهر ، مثل

- 
- (١) الدخال : هو أن يَدْخَلَ بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا ، وإنما يفعل ذلك في قلة الماء . ( اللسان : دخل ) .  
(٢) المنافقون : ٨ .  
(٣) همع الهواء مع - ج ١ - ٢٣٦ .  
(٤) الكتاب - ج ٢ - ٧٦ .  
\* لعل يونس قد استشعر أن ال في كلمة " المسكين " هي ال الجنسية ، وبذلك تكون هذه الكلمة نكرة ، أي إنها معرفة شكلا وحسب .

قوله : رأيت محمداً المسكين ، وهذا يوئدي إلى أن تلتبس الحال بالنعست في هذه الكلمة .

ثم إن وقوع المعرفة حالاً لا يوئدي المعنى الذي نريد من استخدامها حالاً نكرة ، فلا يجوز أن تقوم مقامها (١) .

وأما قياس جواز مجيء الحال معرفة على مجيء الخبر معرفة فمردود بأن مجيء الخبر معرفة مطرد ، في حين لا يطرد مجيء المعرفة حالاً .

يلاحظ ما تقدم أن ما ورد من المعارف أحوالاً يكون إما مؤولاً بنكرة ، أو ملهياً ، أو غير مطرد ، لذلك لا يصح القياس عليه ، ويقتصر على ما ورد منه في كلام العرب .

\* \* \*

ويسرى عدد من النحاة المتأخرين ألا تقع الحال معرفة ، ومنهم ابن يعيش ، وإن يذهب إلى أن الحال يجب أن تكون نكرة ، لأنها في المعنى خبر ثان ، وأنها تشبه التمييز في هذا الباب ، كما أنها جواب عن كيف ، وكيف سؤال عن نكرة (٢) .

ويذهب ابن مالك إلى أن ما ورد من الأحوال على صورة المعرفة يجب أن يبسؤول بالنكرة ، فنقول في أرسلها العراك : أرسلها معتركة ، وجاءوا الجماء الضفير : جاءوا جميعاً (٣) .

والس هذا الرأي ذهب ابن هشام (٤) ، والأشْمونسي (٥) .

- 
- (١) لعل هذا هو ما عناه سيوييه حين وصف استخدام المعرفة حالاً بالكلام الخبيث الذي يوضع في غير موضعه . ( الكتاب - ج٢ - ١١٤ ) .  
(٢) شرح المفصل - ج٢ - ٦٢ . (٣) شرح ابن عقيل - ج١ - ٦٣٠ ، ٦٣١ .  
(٤) أوضح المسالك - ج٢ - ٨١ ، ٨٢ .  
(٥) شرح الأشْمونسي - ج١ - ٢٤٤ .



وصحارة المبرد هنا تفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف ، أي اسم فاعل ، أو غيره من المشتقات ، كما يفيد أن هذا المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف .

## ٢ . القياس :

استخدم المبرد القياس كذلك فيما ذهب إليه ؛ فقد قاس وقوع المصدر حالا بتأويله مع فعله المقدر إذا كان من نوعه ، بوقوع العراك في ( أرسلها العراك ) مع فعل مقدر من نوعها ، حالا ، والتقدير أرسلها تعترك العراك ، أي معتركة (١) .

\* \* \*

إن ما ذهب إليه المبرد فسي قياسه وقوع المصدر المنكر حالا قياسا على المصدر المعرف المؤول مع فعله المقدر حالا يؤدي إلى أن نجيز قول من يقول : أتانا زيد المشي ، كما جاز أن نقول : أرسلها العراك ، وهو النموذج الذي قيس عليه . وإذا كانت العبارة الأخيرة قد وردت عن العرب ، فأجيز استخدامها ، فإن أحدا من النحاة لم يجز مثل : أتانا زيد المشي (٢) ، لأن ما ورد من المصادر معرفا ، يحفظ ولا يقاس عليه . وهذا يضعف قياس المبرد الذي يقتضي أن يكون المصدر فسي فهو ، أتانا ركضا ، مع فعل مقدر ، مؤولا إلى حال قياسا على ما ورد من أحوال معرفة .

وما يوهن هذا القياس أنه قياس غير مطرد ؛ إذ ورد من المصادر المنكرة الواقعة أحوالا ما ليس له فعل مقدر من نوعه ، من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا (٣) . فقياس المبرد لا يضع تفسيراً لهذا النوع الأخير من المصادر الواقعة أحوالا .

(١) شرح الكافية - ج١ - ٢١٠ .

\* اختلف النقل عن المبرد ، فقال أناس إنه أجاز وقوع الحال مصدرا مطلقا ، وذهب آخرون إلى أنه أجازها فيما هو نوع الفعل . ( الهمع - ج١ - ٢٣٨ ) . وأرى أن الرأي الثاني هو ما ذهب إليه المبرد ، لأنه يتفق وتفسيره لورود المصدر حالا .

(٢) شرح المفصل - ج٢ - ٦٠ .

(٣) شرح الكافية - ج١ - ٢١٠ .

والذي أميل إليه هو أن ما ورد من المصادر على هذا النحو ، يؤول إلى حال دون حاجة إلى تقدير فعل ، وهو ما ذهب إليه سيوييه والجمهور .

وبتراءى لي أن ما ورد من المصادر على هذا النحو نوعان : الأول ما يكون فيه المصدر من نوع الفعل ، نحو : جاء زيد ركضاً ، وهذا يجوز القياس عليه ، والثاني ما لا يكون فيه المصدر من نوع الفعل ، نحو : جاء زيد بكاءً أو ضحكاً ، وهذا لا يجوز القياس عليه . ولعل هذا الجانب ، وأعني به ما لا يكون المصدر فيه من نوع الفعل هو ما أجمع البصريون والكوفيون على عدم القياس عليه ، كما ذكر صاحب الهمع (١) .



هل تلحق نون التوكيد الخفيفة فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة؟

٠١ ذهب نحاة البصرة في هذه المسألة مذاهب مختلفة، أجملها فيما يلي :-  
منع الخليل وسيبويه (١) وجمهور المصريين (٢) إلحاق نون التوكيد الخفيفة بفعل الاثنين وفعل جماعة النسوة، فلا نقول: اضربان زيدا، أو: اضربان زيدا، وحجتهم في ذلك أن هذا الإلحاق يؤدي إلى التقاء ساكنين، هما: ألف الاثنين والنون الخفيفة إذا لحقت هذه النون بفعل الاثنين، والألف المجتلمبة بعد نون النسوة والنون الخفيفة إذا لحقت هذه النون بفعل جماعة النسوة، وذلك لا نظير له في كلام العرب، إلا أن يدغم هذان الساكنان (٣)، وذلك متعذر هنا.

٠٢ وأجاز يونس ذلك (٤).

الأصول التي اعتمد عليها يونس:

٠١ السمع:

١- في القرآن الكريم: ومنه قوله تعالى (٥): "فاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ" فقد قرأ ابنُ عامر بسكون النون، وذلك يستقي ساكنان هما:

- (١) الكتاب - ج٣ - ٥٢٥-٥٢٧ (٢) الإحصاف - ج٢ - ٦٥٠  
(٣) المصدر السابق - ج٢ - (٦٥٢-٦٥٣) (٤) الكتاب - ج٣ - ٥٢٧  
\* وهو مذهب الكوفيين، وهم يحتجون لذلك بأن النون الخفيفة مخففة مسن الثقبلة، وأن النون الثقيلة يجوز إلحاقها بفعل الاثنين وفعل جماعة النسوة، وعليه فإنه يجوز إلحاق الخفيفة بهذين الموضعين. ثم إنهم لا يرون في التقاء الساكنين الذي ينجم عن هذا الإلحاق مسوغاً للمنع ولوروده في السماع، ويتمثل ذلك في قوله تعالى بقراءة نافع: "إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ" بسكون الياء من محياي (الأنعام - ١٦٢)، حجة القراءات لأبي زرعة - (٢٧٩).  
وهناك غير شاهد على ذلك. (الإحصاف - ج٢: ٦٥٠ - ٦٥١).  
(٥) يونس - ٨٩

ألف المثني والنون (١) . وقوله تعالى (٢) : " قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ " بسكون الياء في قراءة نافع (٣) ، فيلتي ساكنان ، هما الالف والياء .

٢- في أقوال العرب : فقد ورد عن بعض العرب قولهم : " التقت حَلَقْنَا الْبَيْطَانَ " ، بإثبات الألف ، وهي ساكنة ، فجمع بينها وبين لام التعريف ، وهي أيضا ساكنة . ومنه قولهم : " لَهُ ثُلُثَا الْمَالِ " بالتقاء الساكنين : الألف ولام التعريف . (٤)

\* \* \*

بلاحظ ما تقدم أن يونس خالف القياس في هذه المسألة ، وذلك باجازه التقاء الساكنين ، عندما يكون أولهما حرف مد (٥) معتمدا على السماع ، وقد اعتمد على الشواهد ذاتها فأجاز الحاق نون التوكيد الخفيفة بفعل الاثنيين وفعل جماعة النسوة . وينجم عما ذهب إليه يونس كس لا بد من الإبانة عنه بإيراد بعض الامثلة .

فعمد إلحاق نون التوكيد الخفيفة بفعل الاثنيين في نحو قولنا : اضربا زيدا ، تصبح العبارة : اضربان زيدا ، فيلتي ساكنان : ألف الاثنيين والنون الخفيفة ، ولا بد من حذف أحدهما . ولا تحذف النون لحاجتنا إليها في توكيد الفعل ، وهذا يوجب حذف الألف ، فتصبح العبارة : اضْرِبْ زيدا ، فيلتبس ذلك بفعل الواحد (٦) .

- 
- (١) النشر في القراءات العشر - ج٢ - ٢٨٦ .  
\* ورد عن ابن عامر روايتان : الأولى بتخفيف النون فتكون ( لا ) نافية فيصير اللفظ لفظ الخبر ومعناه النهي أو يجعل حالا من ( فاستقيما ) أي فاستقيما غسير متبعين ، وقيل هي نون التوكيد الخفيفة كسرت كما كسرت الثقيلة أو كسرت لالتقاء الساكنين تشبيها بنون المثني وقد سمع كسرها . ( النشر - ج٢ - ٢٨٦ ) .
- (٢) الأنعام - ١٦٢ .
- (٣) حجة القراءات - ٢٧٩ ، النشر ج٢ - ٢٦٢ .
- (٤) الإنصاف - ج٢ - ٦٥١ .
- (٥) مثال ذلك كما ذكر أعلاه : " فاستقيما ولا تتبعان " . ( يونس - ٨٩ ) .
- (٦) التبصرة والتذكرة - ج١ - ٤٢٩ .

ويذكر بعض النحاة أن من أجاز الخفيفة بعد الألف بكسرها (١) ، فلا يلتقي ساكنان ، وذلك مردود بأن كسر هذه النون يحدث كسبا في المضارع ، فلا يعلم هل النون هي نون الإعراب أو النون الخفيفة (٢) .

وعند إلحاق هذه النون بفعل جماعة النسوة في نحو قولنا : اضرين زيدا ، لا بد من اجتلاب ألف تفصل بين النونين ، لئلا يلتقي المثان (٣) ، فتصبح العبارة : اضرينان زيدا ، فيلتقي ساكنان : الألف والنون الخفيفة . وهما ساكنان يتمذر حذف أي منهما ؛ فلا تحذف النون الخفيفة للحاجة إليها في التوكيد ، كما أن الألف الفاصلة لا تحذف لضرورتها في منع اجتماع المثلين ، وهو أمر ملبس ومخالف عن أوضاع العربية (٤) .

على أن هناك من النحاة من يرى أن الألف إذا أشبع مدها صار ناسك كالحركة فيها (٥) ، سواء كان ذلك في ألف فعل الاثنين أو الألف الفاصلة بين النونين في فعل جماعة النسوة ، وذلك ضعيف ، لأن الألف مهما مدت وطال مدها ما زادت على الألف ، لأنها حرف لا يتكرر ولا يوتئى بعده بمثلها (٦) .

ما تقدم يتضح أن إلحاق النون الخفيفة بفعل الاثنين أو فعل جماعة النسوة يحدث لبسا ، وعليه فلا ضرورة لتوكيد هذين الفعلين بالنون الخفيفة ، إن يمكن توكيدهما بالنون الثقيلة دون أن يحدث لبس ، وهو - في رأيي - أسوغ - من التوكيد بالخفيفة .

(١) شرح الأشموني - ج٢ - ٥٠٣ .

(٢) الإنصاف - ج٢ - ٦٥٢ .

(٣) المصدر السابق - ج٢ - ٦٥٢ .

\* كذلك لا يجوز أن تدغم هاتان النونان لأن لام الفعل هنا ساكنة ، كما أن الإندغام في النونين متعذر ، لأن الأولى منهما متحركة والثانية ساكنة .

(٤) التبصرة والتذكرة - ج١ - ٤٢٩ .

(٥) الخصائص - ج١ - ٩٢ .

(٦) شرح الكافية - ج٢ - ٤٠٧ .

\* \* \*

أما النحاة المتأخرون فمعظمهم يجمع على أنه لا يجوز إلحاق نون التوكيد الخفيفة بفعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ، فقد ذهب ابن الحاجب إلى أن النون الخفيفة لا تدخل على المثني وجمع المؤنث ، لأن ذلك يستلزم التقاء الساكنين (١) .

ويذهب ابن مالك إلى أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف ، فلا نقول : (اضربان) بنون مخففة بل يجب التشديد ، فنقول : (اضربان) بنون مشددة مكسورة (٢) .

أما خالد الأزهرى فلا يميز ذلك ، ويرى أن عدم وقوعها بعد الألف هو مما تنفرد به هذه النون (٣) .

ويرى السيوطي أنه لا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلا نون التوكيد الثقيلة (٤) .

وهذا الاجماع من النحاة المتأخرين ، وما سبقه من توضيح لما يحدثه توكيد الفعلين المشار إليهما بالنون الخفيفة من التباس يرجح لدي ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وجمهور البصريين في هذه المسألة .

- 
- (١) شرح الكافية - ج٢ - ٤٠٥ .
  - (٢) شرح ابن عقيل - ج٢ - ٣١٥ .
  - (٣) شرح التصريح - ج٢ - ٢٠٧ .
  - (٤) همع الهوامع - ج٢ - ٧٩ .

### توكيد النكرة توكيدا معنوياً

يذهب نحاة البصرة جميعاً إلى عدم جواز توكيد النكرة توكيدا معنوياً إذا كانت غير محددة <sup>الزمانية</sup> إلا يقال اعتكفت وقتاً كله، ولكنهم يختلفون في توكيدها إذا كانت محددة، مثل قولنا: صمت شهراً كله، وهذه مذاهبتهم فيها :-

١. منع ذلك جمهور البصريين، واحتجوا لذلك بشيوع النكرة وعدم تحديدها (١).
٢. وأجازه أبو الحسن الأخفش (٢).

### الأصول التي اعتمد عليها الأَخْفَش :

#### ١. السماع :

ومنه قول الشاعر (٣) :  
قد صرَّتِ البكرة يوماً أجمعاً .  
وقول عائشة رضي الله عنها (٤) : " ما رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم صام شهراً كله إلا رمضان " .  
وقد أوردت مصادر النحو شواهد أخرى حول هذه المسألة تؤيد ما ذهب إليه الأَخْفَش (٥) .

- 
- (١) الإنصاف - ج٢ - ٤٥٥ . (٢) الهمع - ج٢ - ١٢٤ ، شرح الأشموني - ج٢ - ٤٠٧ . ويذهب إلى ذلك الكوفيون ( الإنصاف - ج٢ - ٤٥١ ) .
  - (٢) الهمع - ج٢ - ١٢٤ ، الخزانة (بولاقي) ج١ - ٨٧ ، ج٢ - ٣٥٧ ، وهو مجهول النسبة .
  - (٣) الهمع - ج٢ - ١٢٤ .
  - (٤) من هذه الشواهد قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي :  
لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٍ يا ليت عدة حول كلته رجب  
( أوضح المسالك - ج٣ - ٢٢ ) وقد ذكر المحقق أنه ينسب إلى عبد الله بن مسلم ابن جندب الهذلي . وقول شبيب بن خويلد :  
زحرت به ليلة كلهمسا فحسنت به مؤيدا خنفيقا  
( الإنصاف - ج٢ - ٤٥٣ ، اللسان : خفق ) ، والمؤيد والخنفيق من أسماء الداهية .

٢ . رفع الاحتمال :

فمن قال : صمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ، فإذا قال :  
صمت شهرا كله ، رفع ذلك الاحتمال (١) .

\* \* \*

لا يحتاج الباحث إلى كبير تأمل ليدرك أن توكيد النكرة غير المحددة مثل  
قولنا : صمت زمتنا كُله ، غير سائغ ، ولكن الأمر يختلف عندما تكون النكرة محددة مثل قولنا :  
صمت يوما كله ، فقد يأخذ الصوم جزءا من اليوم ، وورود النكرة مؤكدة على النحو السابق ،  
فيه دلالة قاطعة على استغراق الصيام لليوم كله ، وفي ذلك رفع للاحتمال بصيام جزء  
من اليوم (٢) ، كما أن فيه تقريبا للنكرة المحددة من المعرفة ، وهو ما يعد مسوغا  
مقبولا لتوكيدها .

وقد يذهب بعضهم إلى الطعن في الشواهد التي اعتمد عليها الأُخفش ، فيحمل  
التوكيد هنا على أنه بدل (٣) . ويرد على ذلك أن (كل) و (أجمع) وأمثالها ألفاظ  
تستخدم في التوكيد المعنوي ، ولا تستخدم أبدا .

أما القول بأن هذه الشواهد من الشذوذ فلا يستقيم ، بل أنها بلغت حد الكثرة  
المعقولة التي تسمح بوضع القواعد والأصول .

\* \* \*

وأجاز توكيد النكرة المحددة من النحاة المتأخرين ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)  
إذا كان المُنَكَّر معلوم المقدار كدرهم ودينار أو موقتا كيوم وليلة وشهرا بكل وأخواته ،  
لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت (٤) .

- 
- (١) الهمع - ج٢ - ١٢٤ .  
(٢) شرح الكافية - ج١ - ٣٣٥ .  
(٣) الإنصاف - ج٢ - ٤٥٦ .  
(٤) شرح الكافية - ج١ - ٣٣٥ .

كما أجازَه ابن مالك ، وقد اشترط لذلك حصول الفائدة به (١) .  
ومن أجازَه من النحاة ابن هشام ، واشترط لذلك أن يكون المؤكد محدودا  
والتوكيد من الفاظ الإحاطة (٢) .

ويشترط الأشموني ما اشترطه ابن هشام لإجازة توكيد النكرة وذلك مثل  
قوله : اعتكفت شهراً كُله (٣) .

أما السيوطي فيجيزه لورود السماع به ، ولتوافر الفائدة المتمثلة في رفع الاحتمال  
بوساطتسه .

يتضح مما تقدم أن مذهب الأُخفش في إجازة توكيد النكرة سائغ لوجود ما يسره  
من الأصول العقلية والنقلية ، ولإجماع النحاة المتأخرين على جوازه .

---

(١) التسهيل - ١٦٥ .  
(٢) أوضح المسالك - ج٢ - ٢٢ .  
(٣) شرح الأشموني - ج٢ - ٤٠٧ .

## عطف الظاهر على المضمير

لنحاة البصرة في هذه المسألة مذاهب مختلفة أجملها فيما يلي :-  
١ . ذهب سيويه (١) وجمهور البصريين (٢) إلى عدم جواز العطف على الضمير  
المجرور دون إعادة الخافض إلا لضرورة شعرية. وقد اعتمد البصريون في ذلك  
على القياس، وهو رد الشيء إلى نظيره (٣)؛ لأن الضمير المجرور من حيث  
القياس شبهه بالتنوين (٤) وهو عوض عنه، والتنوين لا يعطف عليه.  
وقالوا إن الجار والضمير المجرور في ترابطهما كالشيء الواحد (٥)، فإذا  
عطفنا على الضمير، فكأننا عطفنا على الحرف المتصل به، والعطف على الحرف  
لا يجوز (٦).

ثم إن المتعاطفين يحل أحدهما محل الآخر، وهذا مستنع هنا، فإذا جاز أن  
نقول: مررت بك وزيد، فإنه لا يجوز أن نقول: مررت بزيد وك، وهذا مذهب  
أبي عثمان المازني (٧).

- 
- (١) الكتاب - ج٢ - ٣٨٢ .  
(٢) شرح المفصل - ج٣ - ٧٨ .  
(٣) التعريفات - ٩٦ .  
(٤) الكتاب - ج٢ - ٣٨٢ .  
\* يرى البصريون أن الضمير المجرور شبهه بالتنوين لكونهما على حرف واحد، وأنهما  
يكملان الاسم، وأنه لا يفصل بينهما وبينه بالظرف، (الإنصاف - ج٢ - ٤٦٢) .  
(٥) الواضح - الزبيدي - تحقيق عبدالكريم خليفة - ٢٣٦ ، الحجة في القراءات  
السبع - ابن خالويه - تحقيق عبدالعال مكرم - ١١٨ .  
(٦) الإنصاف - ج٢ - ٤٦٦ .  
(٧) حجة القراءات - أبو زرعة عبدالرحمن بن زنجلة - ١٩٠ .



- ٠٢ . وذهب يونس وقطرب إلى جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور مطلقا (١) .  
٠٣ . وذهب أبو عمر الجرمي إلى جوازه ، واشترط لذلك توكيد الضمير (٢) .

الأصول التي استند إليها يونس وقطرب :

١ . السماع ؛ ويتمثل ذلك فيما يلي :-

- ١- وروده في القرآن الكريم ، من ذلك قوله تعالى (٣) : " وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ " . وهي قراءة حمزة (٤) .  
٢- وروده في كلام العرب ؛ فقد ذكر قطرب أن العرب تقول (٥) : ما فيها غيرُه وفسره .

ويؤيد ما ذهب إليه يونس وقطرب ما ورد من ذلك في أشعار العرب ، ومن ذلك قول الشاعر (٦) :

فاليوم قَرَبْتُ تَهَجُونَا وَتَشْتَمُنَا  
فازهبَ فما بك والأيام من عَجَبٍ  
فقد عطف الأيام على الضمير في ( بك ) .

- (١) شرح الشواهد للعينبي ( في هامش حاشية الصبان ) - ج٣ - ١١٥ .  
\* تناقلت مصادر النحو أن الأخفش أجاز العطف على الضمير المجرور ( شرح التسمييل - لابن عقيل - ج٢ - ٤٧٠ ، الهمع - ج٢ - ١٣٩ ) ، والصحيح انه لم يجز ذلك ، يدل عليه قوله : " لأنك لا تجر الظاهر المجرور على المضمير المجرور " ( معاني القرآن للأخفش - ج١ - ٢٢٤ ) . \* وذهب الكوفيون إلى أن ذلك قبيل - ولم يزيدوا على ذلك . ( إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - ج١ - ٣٩٠ ) .  
(٢) شرح الأشموني - ج٢ - ٤٣٠ .  
(٣) النساء - الآية ١ .  
(٤) النشر في القراءات العشر - ج٢ - ٢٤٧ .  
(٥) شرح الأشموني - ج٣ - ٤٣٠ .  
(٦) الكتاب - ج٢ - ٣٨٣ .  
\* وهذا البيت من شواهد سيويه الخمسين التي لم يعرف قائلوها : الخزانة ( تحقيق هارون ) - ج٥ - ١٢٩ .

والشواهد على هذه الظاهرة كثيرة سواء في القرآن الكريم (١) أو في أشعار العرب (٢).

\* \* \*

يويد ما ذهب إليه يونس وقطرب في جواز عطف الظاهر على المضمرة، قراءة حمزة لقوله تعالى: " وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ " بخفض كلمة الأرحام مما يدل على أنها معطوفة على الضمير في ( به ) .

وقد يُردُّ على ذلك بأنها مجرورة بالقسم، وجواب القسم قوله تعالى (٣): (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) ، أو أن الأرحام مجرور بباء مقدرة، والتقدير: وبالأرحام (٤).

والأول ضعيف لورود النهي عن الحلف بالآباء (٥)، ومن ثم بالأرحام. فان قيل إن المقسم به محذوف، والتقدير: صرب الأرحام، فهو ضعيف أيضا؛ لأن ذلك أفنى عنه ما قبله (٦).

أما القول بأن (الأرحام) مجرور بباء مقدرة، فالرد عليه أن الكلمة وردت بدون باء، فلا ضرورة للجوء إلى التقدير؛ لأن ما لا يحتاج إلى التقدير أولى ما يحتاج إليه.

وقد يرد على الشاهد الشعري بأن كلمة (الأيام) فيه مجرورة بالقسم (٧)، وذلك ضعيف؛ لأنه لم يجر العرف على القسم بالأيام، وعليه فإنها مجرورة لكونها معطوفة على الضمير في (بك).

- 
- (١) النساء (١٢٧)، السورة ذاتها (١٦٢)، البقرة (٢١٧)، الحجر (٢٠).
  - (٢) ورد مزيد من أشعار العرب التي شاعت فيها ظاهرة عطف الظاهر على المضمرة في (كتاب الإنصاف - ج٢ - ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٧٣).
  - (٣) النساء - ١.
  - (٤) الإنصاف - ج٢ - ٤٦٧.
  - (٥) إملاء ما من به الرحمن - العكبري - ج١ - ١٦٥.
  - (٦) المصدر السابق - ج١ - ١٦٥. (٧) الإنصاف - ج٢ - ٤٧٢.

ثم إن هناك شاهدا نثريا ورد فيه عطف الظاهر على المضمرة وهو: ما فيها  
فَيْرُهُ وَفَرَسُهُ ؛ فقد عطف الظاهر وهو كلمة ( الفرس ) على الضمير في ( غيره ) .

أما مذهب أبي عمر فيرده السماع ، فقد استقرت الشواهد التي استند إليها  
من أخذ بمذهب جواز العطف على الضمير المجرور ، فلم أجد فيها شاهدا واحدا أكد  
فيه الضمير المجرور المعطوف عليه .

وعليه فإن السماع وقراءة حمزة هما السبيل المثلى للقول بجواز العطف على  
المضمرة المخفوض ، لأن هذا المنقول كثير إلى حد يجوز معه الأخذ به .

\* \* \*

ويؤيد ما أتد به إليه أن عددا من جهابذة النحاة المتأخرين أخذ بمذهب جواز  
العطف على المضمرة المجرور ومن هؤلاء :

ابن مالك : أجاز ابن مالك عطف الظاهر على المضمرة المخفوض ، فقد أثر عنه أنه  
ذكر ورود ذلك عن العرب قليلا ( ١ ) .

أبو حيان : أجازة - أيضا - أبو حيان ووصفه بأنه مذهب صحيح ( ٢ ) . وقد أثر عنه  
قوله ( ٣ ) " والذي اختاره جواز العطف عليه مطلقا ، لتصرف العرب في العطف  
عليه " ، كما ذكر أبو حيان أن الاستاذ أبا علي الشلوين قد ذهب هذا  
المذهب ( ٤ ) .

ابن هشام : ومن أجازة من هؤلاء المتأخرين ابن هشام ، فقد عبر عن ذلك بقوله ( ٥ ) ؛  
" ولا يكثر العطف على الضمير المجرور ، إلا بإعادة الخافض " ؛ وهذا يعنى

( ١ ) شرح العمدة - ٦٥٩ ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح -

ابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - ٥٣ ٥٧٤ .

( ٢ ) البحر المحيط - ج ٨ - ٤٢ . ( ٣ ) أبو حيان النحوي - خديجة الحدِيث -

٤٩٦ . ( ٤ ) البحر المحيط - ج ٨ - ٤٢ ( ٥ ) أوضح المسالك - ج ٣ - ٦١ .

وروده قليلا ، إذا ما قيس بوروده مع إعادة الخافض ، وذلك - دون أدنى شك - مسوغ لجوازه عند ابن هشام .

ابن عقيل ؛ وهذا هو نحوي آخر من المتأخرين وصف بأنه أنحى من تحت أديم السماء ، يجيز العطف على المضمرة المخفوض ، ألا وهو ابن عقيل ؛ فقد عرض لمذهب ابن مالك في هذه المسألة ، وعقب على ذلك قائلا ( ١ ) ؛ " والصحيح الجواز مطلقا " .

وبمعز ما أذهب إليه قول أحمد الخالق <sup>محمد</sup> عزيمة أن الكثير في القرآن هو إعادة الخافض ، وتحتمل آيات كثيرة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ( ٢ ) .

---

( ١ ) شرح التسهيل لابن عقيل - ج ٢ - ٤٢٠ .

( ٢ ) دراسات لاسلوب القرآن الكريم - محمد عبد الخالق عزيمة - ج ٣ - ٥٤٣ .

هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة (١) ؟

- اختلف نحاة الهصرة في هذه المسألة على النحو التالي :-
- ١ . ذهب الجمهور إلى عدم جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة (٢) . مستدلين على ذلك بأن الصفة ليست المقصود بالندبة وإنما المقصود بذلك المندوب الموصوف<sup>(٣)</sup>.
  - ٢ . وذهب يونس بن حبيب إلى جواز إلقاء علامة الندبة بنعت المندوب (٤) .

الأصول التي استند إليها يونس :

١ . السمع :

اعتمد يونس ومن شايعه على هذه العلة في دعم مذهبهم ، فقد سُمِعَ عن العرب قولهم : " واجمعتي الشاميتيناه " (٥) .

٢ . القياس :

أجاز يونس ومن ذهب مذهبه ندبة الصفة معتمدين على علة أخرى ، هي القياس ، فقد قاسوا ندبة الصفة على ندبة المضاف إليه ، وهي جائزة عند النحاة ، مثل قولهم : " واأمير المؤمنيناه " ، وقولهم : " واعد قيساه " (٦) .

- 
- (١) المقصود بالصفة هنا النعت ، مثل كلمة " الظريف " في قولهم : وازيد الظريفاه .
  - (٢) المقتضب - ج٤ - ٢٧٥ .
  - (٣) شرح المفصل - ج٢ - ١٤ .
  - (٤) المقتضب - ج٤ - ٢٧٥ .
  - (٥) أسرار العربية - ٢٤٥ . وهذا المذهب هو مذهب الكوفيين (أسرار العربية - ٢٤٥) .
  - (٦) أسرار العربية - ٢٤٥ .  
الجمعتان : معناها - هنا - القدحان ، وقد أضع أعرابي قدحين ، فقال :  
" واجمعتي الشاميتيناه " ملقيا علامة الندبة على الصفة . (الإنصاف - ج١ - ٣٦٥) .
  - (٦) التبصرة والتذكرة - ج٢ - ٣٦٤ .

\* \* \*

يرى يونس جواز ندبة الصفة إذا ذكرت مع المندوب ، لأن الصفة والموصوف - وفق مذهبه - بمنزلة المضاف والمضاف إليه ؛ أي إنهما كالشيء الواحد ، والعرب تجيز إلحاق علامة الندبة بالمضاف إليه ، فلا مانع لديه من إلحاقها بنعت المندوب ( ١ ) .

وليس الأمر كما ذكر يونس ، ذلك أن بالإمكان ورود الموصوف دون الصفة ، ولكن المعنى المتوخى من الإضافة لا يتحقق إلا بذكر المضاف إليه ؛ فلو قلت : " زيد " فإن بالامكان عدم ذكر صفة لها ؛ ولو قلت : ( أمير ) وأنت تريد ( أمير المؤمنين ) ، لمسا جاز ذلك ( ٢ ) . وعليه فليبت الصفة والموصوف بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فالمضاف إليه من تمام الاسم ، وليست الصفة كذلك ( ٣ ) .

أما ما سمع من عبارات تدعم مذهب يونس في هذه المسألة ، فهو قليل ولا يرقى إلى المرتبة التي تسمح بالقياس عليه .

وقد رفض معظم النحاة مذهب يونس ، وتواتر ذلك من عدة مصادر ؛ فقد ذكر المبرد في المقتضب أن إلحاق علامة الندبة بالصفة خطأ عند جميع النحويين ( ٤ ) ، ويلاحظ كذلك أن المبرد لم يخص البصريين برفض هذا المذهب ، وذلك دليل على أن هناك نحاة آخرين غير بصريين رفضوه .

وقد ورد مثل هذا الحكم على لسان ابن جنى ، فذكر في سر الصناعة ما نصه : " فأما ما ذهب إليه يونس من إجازة إلحاق ندبة الصفة على الوصف فمدفوع عند الجماعة " ( ٥ ) .

- 
- ( ١ ) أسرار العربية - ( ٢٤٤ - ٢٤٥ ) .
  - ( ٢ ) التبصرة والتذكرة - ج ٢ - ٢٦٤ .
  - ( ٣ ) المقتضب - ج ٤ - ٢٧٥ .
  - ( ٤ ) المصدر السابق - ج ٤ - ٢٧٥ .
  - ( ٥ ) اللمع في العربية لابن جنى ( هامش ) - تحقيق حسين شرف - ٢٠٣ .

ولقد تتبعنا المسألة في كتب المتأخرين من النحاة ، فوجدت أن معظمهم اكتفى بسرد المذاهب المختلفة في المسألة دون أن يذكر مذهبه فيها (١) .

لكن بعض هؤلاء النحاة ذكروا مذاهبهم في المسألة ، ومن هؤلاء ابن الحاجب الذي ذهب إلى عدم جواز إلحاق علامة الندبة بالصفة ، يدل على ذلك قوله : " ولا يندب إلا المعروف ، فلا يقال : وا رجلاه ، وامتنع وا زيد الظريفاه (٢) .

ومنهم ابن مالك ، فقد وافق مذهب يونس - وأجاز القياس عليه (٣) .

ما سبق يتضح أن الشواهد المسموعة في ندبة الصفة لم تكن كافية إلى درجة تسمح بالقياس عليها ، كما وهنأ القياس لعدم كون الصفة والموصوف بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، وعليه فإنها تحفظ كلغة وردت عن العرب ، ولا يجوز القياس عليها .

- 
- (١) ينظر : المفصل في علم العربية - ٤٤ .  
شرح المفصل لابن يعيش - ج٢ - ١٤ .  
شرح الأشموني - ج٢ - ٤٦٥ .  
همع الهوامع - ج١ - ١٨٠ .  
(٢) شرح الكافية في النحو - ج١ - ١٥٨ .  
(٣) التسهيل - ١٨٥ .

هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟

أجمع النحاة على جواز قصر الممدود ، ولكنهم اختلفوا في جواز مد المقصور (١) ، وقد كان لعلماء البصرة في ذلك مذاهب مختلفة أجعلها فيما يلي :-

١ . ذهب جمهور البصريين إلى منعه (٢) ، وقد اعتمدوا في ذلك على الرد إلى الأصل ؛ فهم يذهبون إلى أن المقصور هو الأصل ؛ لأن الألف تكون في أصلية وزائدة ، ولا تكون في الممدود إلا زائدة (٣) ، وأتينا نخفف الشيء بالحذف منه ، وليس لنا أن نزيد فيه ما ليس منه ؛ فلم يجوز مد المقصور ؛ لأننا نزيد فيه ما ليس منه (٤) ، وبذلك يكون المقصور هو الأصل ، ومدّه يعني رده إلى غير أصل (٥) .

٢ . وذهب الأُخفش إلى جواز مد المقصور في ضرورة الشعر (٦) .

\* \* \*

الأصول التي استند إليها الأُخفش :

١ . السمع :

وعليه اعتمد الأُخفش ومن ذهب مذهبه في جواز مد المقصور (٧) ؛ فقد ورد

- 
- (١) الضرائر - ١٨٢ . (٢) الإنصاف - ج٢ - ٧٤٩ .  
(٣) المصدر السابق - ج٢ - ٧٤٩ .  
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة - القزاز القيرواني - تحقيق المنجي الكمبي - ٩٩ .  
(٥) الإنصاف - ج٢ - ٧٤٩ .  
(٦) المصدر نفسه - ج٢ - ٧٤٥ .  
(٧) مذهب الأُخفش هو مذهب الكوفيين . ( شرح مقصورة ابن دريد وأعرابها - المهلبى - تحقيق محمود الدرويش - مجلة المورد ، مجلد ١٤ ، عدد ١ - ١٤٩ ) .



ذلك عن العرب ، ومن ذلك قول الراجز (١) :  
قد علمت أم أبي السَّعْلَاءِ      وعلمت ذاك مع الجَّراءِ  
أن نعم ما كولا على الخَوَاءِ (٢)  
فمد السعلاء والخواء وكلاهما مقصور .

وقوله (٣) :  
يا لك من تسروم شيشاءٍ      ينشب في المسعلِ واللَّهَاءِ (٤)  
فمد اللها وحقه أن يكون مقصورا .  
وهناك كثير من الشواهد التي استند إليها من أجاز مد المقصور (٥) .

## ٢ . القياس :

ومما يدعم مذهب الاخفش أنه يجوز في ضرورة الشعر اشباع الحركات الثلاث :

- (١) المقصور والمدود - الفراء - تحقيق ماجد الذهبي - ٣٨ .
- (٢) السعلاة : الخول ( اللسان ، سعل ) .  
الجراء : الفتاء ( اللسان ، جرا ) .
- (٣) الخواء : خلو الجوف من الطعام ، يمد ويقصر ، والقصر أعلى . ( اللسان ، خوى ) .  
الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل - البطليوسي - تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي - ٣٨١ .
- (٤) شيشاء : التمر الذي لا يشتد نواه ( اللسان ، شيش ) .  
ينشب : يعلق ( اللسان ، نشب ) .  
المسعل : موضع السعال من الحلق . ( اللسان ، سعل ) .  
اللها : جمع لهاة ، وهي اللحم المشرفة على الحلق . ( اللسان ، لها ) .
- (٥) من هذه الشواهد قول الشاعر :  
لم نرحب بان شخّصت ولكن      مرحبا بالرضاء منك وأهلا  
فقد مد الرضى وهو مقصور . ( الإنصاف - ج٢ - ٧٤٨ ) .  
وقوله :  
سيغنيني الذي أغناك عني      فلا فقر يدوم ولا غننا  
فقد مد الغنى وهو مقصور . ( المقصور والمدود للفراء - ٤٤ ) .  
ولم ينسبه البغدادي إلى قائل . ( الخزانة ( بولاق ) - ج١ - ٥١٣ ) .  
وقول حسان بن ثابت :  
فقاوئك احسن من وجهه      وأمك خير من المنذر

الضمّة والكسرة والفتحة ، فينشأ عنها الواو والياء والألف (١) ، وقياسا على ذلك يمكن مد المقصور ، ومن الشواهد على إشباع هذه الحروف قول الفرزدق (٢) :

تنفي يداها الحص في كل هاجرة

نفي الدراهم تنقاد الصياريف

وقول عنترة (٣) :

ينباع من نيري غضوب جسة

زيافه مثل الفنيق المكدم

يريد ينبع ، فأشبع الفتحة فصارت ألفا .

\* \* \*

ويتضح من الشواهد المتعلقة بإشباع حروف العلة أن القياس يجيز مد المقصور ، فليس ثمة فرق كبير بين إشباع حروف العلة ، ومد المقصور ، يؤيد ذلك زعم بعض النحاة أن سيويه أجازة في الشعر (٤) ، وهم يعنون بذلك قوله (٥) : " وربما مدا فقالوا : مساجيد ومنابير " فحمل هؤلاء زيادة الألف في المدود على زيادة الياء في مساجيد ومنابير ، فكلاهما ليس من أصل الكلمة (٦) .

وما يؤخذ على جواز مد المقصور قياسا على جواز إشباع حروف العلة ، أن الأول يؤدى إلى إحداث تغييرين ، وهما : زيادة الألف ، وقلب الألف المقصورة إلى همزة ؛

= ديوان حسان بن ثابت - ١٠١ ؛ وقد ورد البيت على النحو التالي :  
قفاك احسن من وجهه  
فمد القفا وهو مقصور أيضا .  
وأما خير من المنذر

- (١) ما يجوز للشاعر في الضرورة - ٦٦ . (٢) الكتاب - ج١ - ٢٨ .
- (٣) شرح المعلقات السبع للزوزني - ٢٠٢ ، وقد مر تفسير هذا البيت .
- (٤) المقصور والمدود - ابن ولان - تحقيق بول بروني - ١٣٥ ، ١٣٦ .
- (٥) الكتاب - ج١ - ٢٨ .
- (٦) المقصور والمدود - ١٣٥ ، ١٣٦ .

في حين يؤيد الإشباع إلى تغيير واحد وحسب ؛ وهو زيادة حرف الاشباع (١) .

والصحيح في هذه الحال أن يقال إن مد المقصور أحدث زيادة واحدة مثله في ذلك مثل الإشباع ، وأن تغيير الألف المقصورة إلى همزة ناجم - حتما - عن زيادة الألف فهو بمنزلة تغيير واحد . وسواء أحدث ذلك تغييرا أو تغييرين ، فإن ما سوغ جوازه هو الضرورة الشعرية ؛ وهل هناك من مسوغ لاستخدام كلمة "دراهم" بدلا من كلمة "دراهم" لولا الضرورة الشعرية ، مع أن الاشباع هنا لا يُحْدِثُ سوى تغيير واحد .

على أن هناك أمرا مهما ، وهو أن ما ورد من شواهد على جواز مد المقصور كاف لتسويغ وروده في الضرورة الشعرية ؛ وذلك يعني قصر استخدامه على الشعر .

\* \* \*

ونذهب عدد من النحاة المتأخرين إلى جواز مد المقصور ؛ ومن هؤلاء ابن خروف (٢) (ت: ٦٠٩ هـ) مستندا إلى إجازة سيويه للإشباع في كلمة منابير (٣) .

وأشار ابن هشام إلى جوازه حين وصف تأويل البصريين للشواهد التي اعتمد عليها مخالفو مذاهبهم بالتعسف ؛ ويظهر ذلك في قوله (٤) ؛ " ومنعه البصريون وقدروا الخناء في البيت مصدرا لغانث لا مصدرا لغنث ، وهو تعسف " .

وأجازة الأشموني بقوله (٥) ؛ " والظاهر جوازه مطلقا لوروده مطلقا " .

ومن أجازته من المتأخرين العلامة محمود شكرى الاتوسي ، كما ورد في كتاب " الضرائر " (٦) .

- 
- (١) الإرتصاف - ج٢ - ٧٥٢ .  
(٢) ابن خروف ؛ هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي ؛ حضر من أشبيلية ، وكان إماما في العربية ، وأقرأ النحو بعسدة بلاد ، وصنف شرح سيويه وشرح الجمل . وقد توفي سنة ٦٠٩ هـ .  
(٣) الضرائر - ١٨٣ .  
(٤) بغية الوعاة - ج٢ - ٢٠٣ .  
(٥) شرح المسالك - ج٣ - ٢٤٥ .  
(٦) الضرائر - ١٨٢ ، ١٨٣ .  
(٦) شرح الأشموني - ج٣ - ٦٥٨ .

الضائرفي مثل لولاك وإيـاك

موضع الضمير في لولاي ولولاك ولولاه

لا يختلف نحاة البصرة في أن الضمائر التي تلحق لولا - أحيانا - ليست ضمائر نصب (١) ، ولكنهم يختلفون في كونها ضمائر رفع أو جر :

- ٠ ١ فقد ذهب سيوييه (٢) وجمهور البصريين (٣) إلى أن لولا هنا حرف جر ، وأن الضمير المتمل بها في محل جر . وقد احتج البصريون لذلك بأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال (٤) . كما عللوا ذلك بالاطراد ، وهو جريان القاعدة مجرى واحدا متسقا (٥) ، والمقصود بذلك ورود لولا متصلة بضمائر الخفض على نحو مطرد .
- ٠ ٢ وذهب الأخفش إلى أن موضع الضمير هنا الرفع على الابتداء ، وأن ضمائر الجر قد نابت عن ضمائر الرفع (٦) .
- ٠ ٣ وذهب المبرد إلى أن لولا لا تجر لظاها ولا المضمر ، وأن لولاك ولولاي ولولاه لحن (٧) .

\* \* \*

- 
- (١) شرح جمل الزجاجي - ٤٧٢ ، الجنى الداني - ٥٤٥ .
  - (٢) الكتاب - ج٢ - ٣٧٤ .
  - \* وقد نسب سيوييه هذا المذهب إلى الخليل ويونس . ( المصدر السابق - ج٢ - ٣٧٤ ) .
  - (٣) الإنصاف - ج٢ - ٦٨٧ .
  - (٤) المصدر السابق - ج٢ - ٦٨٩ .
  - (٥) الكتاب - ج٢ - ٣٧٦ .
  - (٦) الهمع - ج٢ - ٣٣ .
  - \* وهذا المذهب هو مذهب الكوفيين في المسألة ( المصدر السابق - ج٢ - ٣٣ ) .
  - (٧) الكامل في اللغة والأدب - المبرد - نشر مكتبة المعارف - بيروت - ج٢ - ٢٥٠ ، شرح جمل الزجاجي - ٤٧٢ .

الأصول التي استند إليها المبرد والأخفش :

١ . الخطأ في الاستعمال :

وقد احتج المبرد لمذهبه في هذه المسألة بأن لولا لا تجر الظاهر ولا المضمرة،  
وأن لولاك ولولاي ولولاه خطأ ، وأن الذي جعل النحاة يجيزون هذا الاستعمال  
هو قول يزيد بن الحكم الثقفي (١) :

وكم موطن لولاي طُحِتْ كما هـَوِي  
بأجرامه من قلة النيق منهـَوِي (٢)

ويذهب إلى أنه لا يصح إلا أن نقول لولا أنت ، كما قال الله عز وجل (٣) :  
" لولا أنتم لكنا مؤمنين " (٤) .

١٠٢ نيابة ضمير الجر عن ضمير الرفع :

أما الأخفش فاحتج لمذهبه في المسألة بإمكان نيابة ضمير الجر عن ضمير الرفع،  
كما في قولهم : " ما أنا كَأنت ، ولا أنت كَأنا " (٥) .

٣ . المضمرة فرع الظاهر :

وهي علة أخرى اعتمد عليها الأخفش في دعم مذهبه ؛ فهو يرى أن المضمرة فرع  
الظاهر، ولولا لا تجر الأصل ؛ فلا تجر الفرع (٦) .

\*

\*

\*

- 
- (١) الأمازي الشجرية - ابن الشجري - ج١ - ١٧٦ .  
(٢) طحت : هلكت .  
القلة : أعلى الجبل ( اللسان : قتل ) .  
المنهوي : الساقط من فوق إلى أسفل . ( اللسان : هوا ) .  
النيق : أرفع موضع في الجبل . ( اللسان : فوق ) .  
(٣) سبأ - ٣١ . (٤) الكامل - ج٢ - ٢٥٠ . (٥) المصحف - ج٢ - ٣٣ .  
(٦) المصدر السابق - ج٢ - ٣٣ .

والزعم بأن لولاي ولولاك ولولاه خطأ في الاستعمال لتناجم عن قول يزيد بن الحكم  
الثقفي المشار إليه سابقا ، مردود بورود أمثلة أخرى كافية تؤكد صحة هذا الاستعمال ،  
ومنها قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية (١) :

ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

أطعم فينا من أراق دماننا

ومنه كذلك قول عمر بن أبي ربيعة (٢) :

لولاك هذا العام لم أحجج

أومت بعينيهما من اليهودج

والشواهد على ذلك كثيرة (٣) .

وقال السيرافي (٤) : " ما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل  
من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم . . . . . ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة  
على روايته عن العرب " .

أما نيابة ضمائر الجر عن ضمائر الرفع فلها ما يسوغها ، فقد ورد عن العسرب  
قولهم : " ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا " (٥) ، كما أن ضمائر الخفض يمكن أن تستخدم  
في حالات الإعراب الثلاث : الرفع ، والنصب ، والجر ، ومثاله الضمير ( نا ) ؛ فإننا  
نقول : كتبنا الدرس ، ورأونا جالسين ، ومررتنا جالسين .

(١) شرح جمل الزجاجي - ج١ - ٤٧٢ . وقد ذكره البغدادي ( الخزانة - بولاق - ج٢ - ٤٣٢ )  
ولم ينسبه إلى قائل ، ونسبه محقق شرح الجمل ( ج١ ( هامش ) - ٤٧٣ ) إلى عمرو بن العاص .

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد -

٤٨٧ ، الخزانة ( بولاق ) - ج٢ - ٤٦٩ .

(٣) ومنه قولهم : لولاكم ساغ لحمي عندها ودم

( المجمع - ج٢ - ٣٣ ) .

وقولهم : لولاه ما قلت لدي الدراهم

( المجمع - ج٢ - ٣٣ ) .

وقولهم : ولولاهم لكنت كحوت بحر

( المجمع - ج٢ - ٣٣ ) .

(٤) الكتاب - ( هامش ) - ج٢ - ٣٧٤ .

(٥) المغني - ٣٦٠ ، ٣٦١ .

ومسألة نيابة ضمير عن ضمير أو حركة عن حركة مألوفة في اللغة ، فالفتحة تنسب عن الكسرة في جر الممنوع من الصرف ، وهناك غير شاهد على ذلك .

ثم إن المضمرة فرع الظاهر ، ولولا لا تجر الظاهر ، فأولى أن لا تجر المضمرة . ويميز ذلك أن غالبية النحاة يجمعون على أن لولا ليست حرف جر : فلولا لا تتعلق بفعل أو معنى فعسل (١) ، كما أنه يبتدأ بلولا وحروف الخفض لا يبتدأ بها ، وإنما جاء ذلك نادرا في حرف زائد ، مثل قولهم : ( بحسبك زيد ) (٢) ، ثم إنه لا يوجد من حروف الخفض ما هو بمعنى لولا فيحمل عليه ، كما حملت عسى على لعل في عملها لكونها بمعناها (٣) ، وعلاوة على ذلك فإن حروف الخفض جيء بها لاتصال الأفعال بالأسماء ، وهو ما ليس متوافرا هنا (٤) .

وعدم كون لولا حرف جر يستلزم ألا تجر ما يلحق بها من ضمائر ، ومعروف أن الاسم الذي يأتي بعد لولا يكون مرفوعا ، وعليه فإن ما يتسق وقواعد النحو أن تكون هذه الضمائر ضمائر جر ثابتة عن ضمائر الرفع ، أي إنها في محل رفع .

\* \* \*

وأخذ بمذهب الأختف من المتأخرين أحمد المالقي ، واحتج لذلك بأن ( لولا ) لا تتعلق بالفعل أو ما في معناه ، وأن لها صدر الكلام ، وليس ذلك من خصائص حروف الجر . ثم إن لولا مكونة من لو ولا ، وإذا جعلناها حرف جر ، فإنه يترتب على ذلك أن يعمل عاملان في محمول واحد (٥) .

- 
- (١) الإنصاف - ج٢ - ٦٩٠ .
  - (٢) المصدر السابق - ج٢ - ٦٩٠ .
  - (٣) المصدر ذاته - ج٢ - ٦٩٠ .
  - (٤) شرح المفصل - ج٣ - ١٢١ .
  - (٥) رصف العباني - ٢٦٦ .



وأخذ به - أيضا - الإمام يحيى العلوي ، وعلل ذلك بأن لولا لم يعهد كونها حرف جر في غير هذا الموضع ، وذلك لا يكفي للقول بأنها حرف جر (١) .

ويجدر بالذكر أن بعض المتأخرين عرض للمذهبيين ولم يرجح واحدا على الأخر (٢) .

- 
- (١) الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب - ج١ - ٦٤ .  
(٢) من هؤلاء ابن يعيث . ( شرح المفصل - ج٣ - ١٢٢ ) ، وابن مالك ( التسهيل - ١٤٨ ) ، والأشموني ( شرح الأشموني - ج١ - ٢٨٥ ) والسيوطي ( المجمع - ج٢ - ٣٣ ) .  
ورفض مذهب الأخفش ابن هشام . ( الجامع الصغير - ٧٢ ، المغني - ٣٦٠ ، ٣٦٦ ) .

## إياك وأخواتها

هذه مسألة من المسائل التي تعددت فيها أقوال النحاة وتشعبت ، وكان  
للبرصيين فيها مذاهب مختلفة ، أعرض فيما يلي مجملا لها :-

١ . ذهب عامة البرصيين إلى أن إيا ضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها  
من الإعراب .<sup>(١)</sup> وقد استند البرصيون في ذلك إلى علة عدم النظير ؛ فالكاف  
لا يصح أن تكون ضميرا منفصلا ؛ لأنها على حرف واحد ، وهو ما لا نظير لسه ،  
والمصير إلى ما له نظيرا أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ، ومن ثم فإن (إيا )  
هي الضمير ؛ وهي ليست مضافة ؛ لأن الإضافة للتعريف ، والضمير في أعلى  
مراتب التعريف ، وبذلك يتعين كون الكاف وغيرها من اللواحق علامات لا محل لها  
من الإعراب ( ٢ ) .

٢ . وذهب الخليل بن أحمد إلى أن إيا اسم مضمرة مضاف إلى الكاف ، وإليه ذهب  
المازني ؛ ونسب إلى الخليل أنه قال إن ( إيا ) مظهر نائب مناب المضمرة ( ٣ ) .

٣ . وذهب المبرد إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص ( ٤ ) .

٤ . وذهب أبو إسحق الزجاج إلى أنه اسم ظاهر مضاف إلى المضمرة ( ٥ ) .

---

( ١ ) الإرتشاف - ج ٢ - ٦٩٥ .

وذهب هذا المذهب سيويه ( الكتاب - ج ٢ - ٣٥٩ ) ،

والأخفش ( سر صناعة الإعراب - ج ١ - ( ٣١١ - ٣١٢ ) ) .

( ٢ ) الإرتشاف - ج ٢ - ٦٩٦ .

( ٣ ) المصدر السابق - ج ٢ - ٦٩٥ .

( ٤ ) المصدر ذاته - ج ٢ - ٦٩٥ .

( ٥ ) سر صناعة الإعراب - ج ١ - ٣١٤ .

\* وذهب الكوفيون إلى أن ( إيا ) مع اللاحقة اسم واحد مضمرة ( الجنى الداني -

٤٩٣ ) . ويرده ظهور التركيب في ( إياك ) - مكونا من إيا والكاف .

( رصف المباني - ١٣٩ ) .

الأصول التي استند إليها مخالفو مذهب الجمهور :

١ . السمع :

وإلى ذلك استند الخليل في إثبات أن ( إيا ) اسم مضمَر مضاف . فقد ذكر سيويه أن الخليل سمع أعرابيا يقول ( ١ ) : " إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب ( ٢ ) " ؛ وذلك يعني أن إيا مضاف والشواب مضاف إليه ، وقد اتخذه الخليل من ذلك شاهدا على أن إيا مضاف والكاف وغيره من اللواحق مضاف إليه . وعلّة إضافته عند الخليل أنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفة ، خلافا للمضمرات ، فعوض بالإضافة عما منعه ( ٣ ) .

٢ . القياس :

واعتمد عليه الخليل في الاستدلال لكون الكاف من إياك مضافا إليه ؛ فقد روي أن الخليل قال ( ٤ ) : " لو أن رجلا قال : إياك نفسك لم أعنّفه " ؛ لأن هذه الكاف مجرورة . وقد أجاز الخليل هنا توكيد الكاف لكونها مضافا إليه قياسا على ( فأياه وإيا الشواب ) ؛ فأيا مضاف والشواب مضاف إليه .

٣ . عدم إفادة ( إيا ) معنى منفردة :

واستند إليه الخليل حين ذهب إلى أن ( إيا ) مضمَر أضيف لعدم إفادته معننى بانفراده ، ولعدم وقوعه معرفة فجاز أن يخصّ بالإضافة ( ٥ ) .

٤ . وقوع ( إيا ) مضافة إلى المضمرات :

يرى الزجاج أن اللواحق في إياك وأخواتها مضمرات ، وأن ( إيا ) مضاف إلى هذه المضمرات ، فلا بد أن يكون اسما مظهرا ( ٦ ) ، لا متناع إضافة المضمر إلى المضمر ،

- ( ١ ) الكتاب - ج ١ - ٢٧٩ . ( ٢ ) الشواب : جمع شابة ( اللسان : شب ) .  
( ٣ ) الإنصاف - ج ٢ - ٦٩٥ . ( ٤ ) الكتاب - ج ١ - ٢٧٩ .  
( ٥ ) الإنصاف - ج ٢ - ٦٩٧ . ( ٦ ) المصدر السابق - ج ٢ - ٦٩٥ .

وهو - على ذلك - مخصوص بكونه اسما مظهرا ، بسبب من هذه الاضافة الي  
المضمـر .

\* \* \*

ومن يتأمل هذه المذاهب يلاحظ ما يلي :-

١ . أن القول بأن إيا اسم مضمـر مضاف مرجوح ، فهو وفق - مذهب الخليل - مضمـر ،  
وعليه فلا مبرر لإضافته ؛ لأن الأصل في الإضافة أن تكون للتعريف أو التخصيص ،  
والمضمـر في أعلى مراتب التعريف والاختصاص ؛ وإن فلا حاجة إلى الإضافة (١) .

٢ . أما قول الخليل : فإياه وإيا الشواب ، فهو يدل على اتصال (إيا) بالظاهر  
تكريرا لها ، وهو يشير إلى أنها ليست اسما ولا ضميرا ؛ لأن الاسم لا يتصل باسم  
آخر أو ضمير مكونين كلمة واحدة ، بل يظان - مع اتصالهما - كلمتين . ولعل هذه  
العبرة التي اعتمد عليها الخليل عبارة شاذة ؛ إذ إن من غير المألوف اتصال  
(إيا) بالاسم الظاهر ؛ وهذا ما يجعل مذهب الخليل مرجوحا .

٣ . أن القول بأن (إيا) مضمـر مضاف لعدم إفادته معنى بانفراده ، ولعدم وقوعه معرفة ،  
فردود - وفاقا للبصريين - بأنه معرفة دائما ، يدل على ذلك أن علامات التنكير  
لا يحسن دخولها عليه ، بل إن فيه إبهاما تبينه اللواحق مع كونه معرفة لا نكرة ،  
فعند قولنا (إيا) نلاحظ أن فيها إبهاما ؛ فإذا ما قلنا إياك زال هذا الإبهام ،  
ونظير ذلك التاء في الضمير أنت ؛ فالضمير (أنت) مبهم والتاء تبينه ؛ وعليه  
تحصل الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة ، وذلك له نظير في كلام  
العرب ، وهو أولى من جعل (إيا) مضافا ، وذلك لا نظير له في كلام  
العرب (٢) .

(١) سر صناعة الإعراب - ج١ - ٣١٢ .

(٢) الإنصاف - ج٢ - (٦٩٦ - ٦٩٧) .

- ٤ . وأما قول الزجاج بأن ( إيا ) اسم مظهر خص بالاضافة الى المضمر لمردود لورود ( ايا ) على ضرب واحد من الإعراب ، ولا يوجد اسم مظهر يقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب البتة .
- ٥ . حتى رأى جمهور البصريين لا يخلو من ضعف ، وقد لخص المالقي ذلك في أمرين :  
أولهما : أن ( إيا ) لو كان ضميرا لعاد على شيء .  
وثانيهما : أنه لا يتبدل في الحالات المختلفة من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير وغيبة وحضور .
- ٦ . وأما القول بأن الكاف والهاء والياء حروف للدلالة على الخطاب والغيبة والمتكلم فهو تكلف ، وهو يعني إخراج أصل إلى فرع ، وكثير إلى قليل بغير دليل قاطع ( ١ ) .
- ويلاحظ أن الذي يتبدل من حال إلى حال هو ما بعد ( إيا ) ، وأنه يعود على الأسماء ، وعليه فاني أميل إلى أن يكون ضميرا منفصلا ، لأن ( إيا ) فصلت بينه وبين ما يجب أن يكون متصلا به ، وأن ( إيا ) دعامة له ( ٢ ) .

( ١ ) رصف المبانى في شرح حروف المعاني - ١٣٩ .

( ٢ ) المصدر السابق - ١٣٩ .

\* ويبدو واضحا أن المالقي ذهب مذهب بعض الكوفيين ومنهم الفراء ، فقد عدوا هذه اللواحق مضمرات ، وإيا عمادا . ( المطالع السعيدة - ج ١ - ١٣٢ .

## التفسير

وبعد ، فقد كان ما سبق تحليلاً لجانب من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة ، وقد مهدت له بعرض لبواكير الخلاف بين هؤلاء النحاة ، وما قامت عليه من اختلاف في مناهج البحث <sup>تمثل</sup> في القياس المجرد والسماع وتصحيح القياس ، فهل كان لهذه المناهج المبكرة تأثيرات في مناهج النحاة اللاحقين ؟ وما أثر هذه المناهج في الخلاف بين البصريين عامة ؟

\* \* \*

من المناهج البصرية المبكرة في الدرس النحوي البصري منهج تجريد القياس وصاحبه عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ؛ فقد كان يخطئ ما يخالف القياس من روايات في اللفظة ؛ ومن خلال تأمل مذاهب المبرد في بعض المسائل التي عرضت لها فيما سبق ، لاحظت أن هناك تشابهاً في المنهج بين الحضرمي والمبرد ؛ ومن الأمثلة على ذلك أن المبرد كان ينظر إلى استعمال لولاي ولولاك ولولاه على أنه لحن (١) ، مستنداً إلى أن ( لولا ) لا تجر الظاهر ولا المضمر ، وأن الذي جعل النحاة يجيزون هذا الاستعمال هو قول يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم موطن لولاي طحّت كما هوى  
بأجر امه من قلة النيق منهم هوى

وهو - في نظره - لحن .

وكان يرى أنه لا يصح إلا أن نقول لولا أنت ؛ وقد دعم مذهبه بقوله تعالى (٢) :

" لولا أنتم لكنّا مؤمنين " .

(١) الكامل في اللفظة والأثر ب - ج - ٢٥٠ .

(٢) سبأ - ٣١ .

وشاهد آخر على ذلك أن المبرد كان يختار - عند ورود روايتين لشاهد واحد -  
الرواية التي تدعم مذهبه في المسألة قيد الدرس ؛ من ذلك قول العباس بن مرداس :  
فما كان حصن ولا حابس <sup>١</sup> يفوقان مرداس في مجمع  
فقد ساقه بعض النحاة شاهداً على جواز ترك صرف ما ينصرف لورود كلمة ( مرداس ) غير  
متصرفه ، ولكن المبرد رفض هذه الرواية ، وأخذ برواية أخرى للبيت ، هي :  
فما كان حصن ولا حابس <sup>٢</sup> يفوقان شيخخي في مجمع  
فعل ذلك لأنه كان لا يجيز ترك صرف ما ينصرف ، وأخذه بالرواية الثانية بحول دون أن  
يكون في البيت شاهد على جوازه . ( ١ )

ومن مناهج البحث المبكرة ، السماع الذي أخذ به يونس في التقعيد النحوي .

وعلى هذا الصعيد ، فقد كشفت دراسة مسائل الخلاف أن أبرز من تأثر بيونس هو  
الأخفش ، فقد استند إلى السماع في مذاهبه على نطاق واسع ( ٢ ) : فحين أجاز منع  
الاسم المصروف من الصرف اعتمد على السماع ، وعندما أجاز استعمال من لا يتداه الفايضة  
الزمانية اعتمد على شواهد وردت عن العرب وفي القرآن الكريم : والأمثلة على انتهاجه  
منحى السماع كثيرة ( ٣ ) .

- 
- ( ١ ) الضرور الشعري - إبراهيم محمد - ٣١ ، ٣٢ ؛ ومعروف أن المبرد لا يجيز  
ترك صرف ما ينصرف ( المقتضب - ج ٣ - ٣٥٤ ) ؛ وهو مذهب جمهور  
البصريين . ( ينظر صفحة ١٣٥ من هذا البحث ) .  
( ٢ ) من آثار السماع في مذهب الأخفش أنه كان - أحياناً - يتبنى أكثر من رأي في  
المسألة الواحدة ( ينظر رافع الفعل المضارع - ص ٥٢ من هذا البحث ،  
وعامل الرفع في الاسم الواقع بعد إن الشرطية - ٥٨ ) .  
( ٣ ) من المسائل الواردة في هذا البحث ، واعتمد الأخفش في دعم مذاهبه فيها  
على السماع ؛ الجزم على الجوار ، عمل اسم الفاعل دون اعتماد ، زيادة من  
في الموجب ، أو بمعنى الواو ، ورود واو العطف زائدة ، وقوع الماضي حالاً ،  
توكيد النكرة ، جواز مد المقصور .

ومن المناهج البصرية المبكرة منهج تصحيح القياس الذي أخذ به الخليل وسيبويه .  
ويتمثل ذلك - وفق ما ذكرت عند الحديث عن بواكير الخلاف لدى نحاة البصرة - في  
الحمل على المعنى والضرورة الشعرية ؛ فبدلاً من أن يعتمدوا إلى تخطي كل ما يخالف  
القياس من شواهد ، التمسوا لهذه الشواهد عللاً مقبولة تمثلت في الحمل على المعنى  
والضرورة الشعرية .

وأمثلة الحمل على المعنى كثيرة لدى النحاة الذين جاءوا بعد الخليل  
وسيبويه ؛ فقد اعتمد الأخفش - مثلاً - على هذه العلة في جواز عمل اسم الفاعل  
دون أن يعتمد على نفي أو استفهام أو غيرهما ؛ ذلك أن اسم الفاعل - وفق مذهبه -  
يتضمن معنى فعل قد أشبهه (١) .

وتوكيد النكرة توكيداً معنوياً عند الأخفش يرفع الاحتمال الذي يسببه عدم تحديد  
النكرة ، وهو يذهب إلى ذلك مستنداً إلى الحمل على المعنى ، كما يستند إليه قطرب  
في القول بمرود أو بمعنى الواو وبـ .

وقد تجاوز النحاة الحمل على المعنى إلى الحمل على أمور أخرى ، ولعلهم كانوا  
متأثرين بهذا المنحى حين استخدموا الحمل على سعة ؛ فقد حمل ابن السراج الظرف  
في نحو : ( زَيْدٌ عِنْدَكَ ) على المفعولية .

والذي أراه أن فكرة الحمل على المعنى أو الحمل بأنواعه الأخرى التي أخذها  
من جاء بعد الخليل وسيبويه هي امتداد لما نادى به هذان النحويان .

على أن هذا التنوع في مناهج البحث لدى نحاة البصرة قد حمل في طياته  
بذوراً لخلاف في الأصول الرئيسية والأصول الفروع بين هؤلاء النحاة .



فمن الأصول العامة عند البصريين : المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير (١) ، وقد خالفه الأخفش حين جعل من الضمير في لولاي ولولاه ولولاك علامة مرفوع ، ومعروف أن مذهبه في المسألة أن هذه الضمائر ضمائر جسر نابت عن ضمائر الرفع ، وهو ما لا نظير له .

ومن أصولهم الرئيسية : كل شيء خرج عن بابيه زال تمكنه (٢) ، وقد خالف ذلك الزجاج والجرمي عندما قالوا بإعراب ( أي ) الموصولة عند حذف صدر صلتها وإضافتها ، ومعروف أن ( أي ) في هذه الحالة تكون غير متمكنة ؛ لأنها خرجت عن بابها ، فوجب أن تبنى (٣) ، ولكن الجرمي والزجاج ذهبا إلى أنها معرفة مخالفة بذلك أصلا رئيسا من أصول البصريين .

#### والأمثلة على ذلك كثيرة (٤) :

وكما كشفت هذه الدراسة عن خلاف في الأصول الرئيسية ، كشفت عن خلاف في الأصول الفروع على نطاق واسع ؛ من ذلك أن الجمهور يقول بأن الاسماء الستة تعرب بحركات مقدرة ، ويرى الجرمي أنها تعرب بالتغير والانقلاب (٥) ، ومنه أن اسم لا النافية للجنس مبني لتضمنه معنى من ، ويرى الجرمي والزجاج أنه معرب ، وأن حذف التنوين جاء للتخفيف (٦) .

- 
- (١) الإنصاف - ج٢ - ٦٩٦ ، ٦٩٧ .  
(٢) المصدر السابق - ج٢ - ٧١٣ . (٣) المصدر ذاته - ج٢ - ٧١٣ .  
(٤) ومن أصولهم : " الأضعف لا يعمل عمل الأقوى " ( المصدر ذاته - ج٢ - ٦٤٤ ) ، وقد خالفه الخليل حين أجاز المجازة بكيف ؛ وهي أضعف من أخواتها فسي نظر البصريين . ( ينظر : ص : ١٥٧ من هذا البحث ) .  
ومنها أيضا : " لا يجوز رد الشيء إلى غير أصل " ( الإنصاف - ج٢ - ٧٥٠ ) وكثيرا ما خالف نحاة البصرة هذا الأصل ؛ فقد أجاز الأخفش ترك صرف ما ينصرف ومد المقصور ، وبذلك رد الشيء إلى غير أصل مخالفا بذلك جمهور البصريين .  
ومنها كذلك أن الأصل في الأسماء ألا تعمل ، خالفه سيبويه والأخفش حين ذهبا إلى أن المبتدأ يرفع الخبر . ( ينظر : ص : ٥٥ من هذا البحث ) .  
(٥) ينظر : ص : ١١١ من البحث ذاته . (٦) ينظر : ص : ١٢٢ من البحث ذاته .

ويرى جمهور البصريين أن علة رفع المضارع هي وقوعه موقع الأسماء ، ويخالفهم الأَخفش ويذهب إلى أنه مرفوع بعلة مركبة هي وقوعه موقع الأسماء وتجرده من النواصب والجوازم ، والأمثلة على الخلاف في الأصول الفروع بين البصريين كثيرة جدا ، وقد وردت في هذا البحث عند عرض الأصول التي استند إليها مخالفو مذهب الجمهور .

وهناك ملاحظة مهمة لا بد من الإشارة إليها ؛ وهي أن الأصول الفروع التي اعتمد عليها البصريون المخالفون لمذهب الجمهور هي - تقريبا - الأصول الفروع ذاتها التي خالف بها الكوفيون البصريين .

ولم يتفرد الكوفيون إلا في عدد قليل من الأصول ، منها ؛ النصب على الصرْف ( ١ ) ، والنصب على الخلاف ( ٢ ) . وقد ظهرت هذه الملاحظات المتعلقة بالكوفيين في الهوامش في المواضع المناسبة من هذا البحث .

وإذا كان الكوفيون قد استخدموا السماع على نحو يفوق البصريين ، فقد استخدمه بعض البصريين على نحو يفوق استخدام البصريين الآخرين له ، ومن هؤلاء أبو الحسن الأَخفش ، كما ذكرنا .

ولا يجب أن نتصور مطلقا أن الخلاف كان محصورا بين البصريين والكوفيين أو بين البصريين أنفسهم ؛ فقد أظهرت الملاحظات التي أثبتتها في الهوامش أن الخلاف النحوي كان موجودا بين نحاة الكوفة أيضا . فقد اختلفوا في رافع الفعل المضارع ( ٣ ) ، وفي الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ ( ٤ ) وفي الكاف التي تتصل بالواك وإيالك ( ٥ ) .

- 
- ( ١ ) ينظر ؛ ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية من هذا البحث - ٦١ .
  - ( ٢ ) ينظر ؛ ناصب الظرف الواقع خبرا - ٦٤ .
  - ( ٣ ) ينظر ؛ رافع الفعل المضارع - ٥٢ .
  - ( ٤ ) ينظر ؛ الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ - ٩٨ .
  - ( ٥ ) ينظر ؛ مسألة إيالك وأخواتها - ١٩٦ ، ١٩٩ .

وهناك أمثلة كثيرة على هذا الخلاف .

وهكذا يتضح أنه كان هناك خلاف نحوي بين البصريين أنفسهم لا يقل في حجمه كثيراً عن الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأنه كان هناك خلاف بين الكوفيين أيضاً ، فما تفسير هذه الظاهرة ؟

وإذا كان هناك من تفسير لذلك ، فهو أن البصريين سبقوا إلى وضع النظرية النحوية ، ثم جاء الكوفيون ، وتعلموا للبصريين ، وحاولوا استكمال بناء نظرية النحو العربي التي بدأ وضعها البصريون . وطبيعي أن يحدث خلاف في الأصول الرئيسية والأصول الفروع ، لكن هذا الخلاف لم يصل إلى الحد الذي يجعل من الكوفيين وحدة في التفكير والمنهج ، وإلا فكيف نفسّر هذا التشابه في أصول الاستدلال بين الكوفيين وبين البصريين من مخالفي مذهب الجمهور ؟ ولعل رغبة كل فريق في استكمال بنائه النظرية النحوية دعتهم إلى أن يجتهد ويستد بعض الشفرات التي لمعها في هذا البناء فأدى ذلك إلى الخلاف ، وهو خلاف أكثر ما يمكن أن يوصف به أنه تنوع في إطار التوحيد .

خلاصة  
=====

يرتبط الخلاف النحوي ارتباطا وثيقا بمسألة وضع النحو ، وهو ما عرضت له فسي التمهيد لهذا البحث . وقد رجحت فيه وضع أبي الأسود الدؤالي للنحو العربي ، وأن ما وضعه يتجاوز نَقَطَ الحروف إلى بعض الموضوعات النحوية الأساسية كالفاعل والمفعول به .

وفي أثناء وضع النحو كان هناك تحاور بين النحاة حول كثير من مسائل النحو نشأ عنه خلاف في الأصول ، ظهر جليا في مناظرات القوم ، وزادته العصبية حدة ، وهما ظاهرتان كان لهما تأثير في تلوين الخلاف ببعض المغالطات ، ولكنهما أسهما - في حفز النحاة على استكمال جوانب النظرية النحوية .

وقد تناول الباحثون الخلاف بين النحاة عامة ، ولم يعرضوا للخلاف بين البصريين إلا على نحو غير مباشر ، وقد عرضت لهذه الظاهرة في إطار متنوع ، فبدأت بالخلاف بينهم في بواكيره ، وقد تمخض البحث في هذا الجانب عن تصنيف لنهاج البحث في هذه المرحلة تمثل في القياس المجرد والسماع وتصحيح القياس ، وقد توصلت إلى أن تصحيح القياس الذي ابتكره الخليل كان يتمثل في تفسير ما يخالف القياس بالضرورة الشعرية أو الحمل على المعنى .

وحتى تكتمل صورة هذا الخلاف تناولته في مراحل المتأخرة ، وقد توصلت في هذا الجزء إلى نتائج ذات بعدين :  
أحدهما : يتعلق بالمسألة الواحدة من مسائل الخلاف .  
والثاني : نتائج عامة للبحث .

وفي مجال البعد الأول استخلصت أن الخُفْش يري أن علة رفع المضارع هي وقوعه موقع الأسماء وتجرده من الناصب والجازم ، وليس التجرد فحسب ، كما درج عليه الباحثون .

وبينت أيضا أن علّة جزم جواب الشرط وفق مذهب الأُخفش هي الجوار ، أي قرب جواب الشرط من فعل الشرط .

وفي مجال علامات الإعراب توصلت إلى أن الواو والألف والياء في المثني وجمع المذكر السالم يتوافر في كل منها ثلاث علامات : علامة التثنية أو الجمع ، وعلامة الإعراب وحرف الإعراب .

وقد لاحظت عند البحث في ورود المصدر حالا أن ما يمكن القياس عليه هو المصدر الذي يكون من نوع فعله ، مثل : أتى ركضاً ، أما ما لا يكون المصدر فيه من نوع الفعل ، مثل : جاء زيد بكاءً ، فذلك ما لا يجوز القياس عليه .

وأبّدت مذهب الخليل في المجازاة بكيف ، وقد استندت في ذلك إلى أن ما وهي جزء من مهما - كما ذهب ابن فارس<sup>(١)</sup> - تجزم فعلين ؛ ومعروف أن كيفما تجزم فعلين ، وكيف جزء منها ، فلا مانع من أن تجزم فعلين قياساً على ما باعتبارها جزءاً من مهما -

ثم أبّدت مذهب جمهور البصريين في عدم ورود الواو العاطفة زائدة ، وأن ما يرد من شواهد على ذلك مثل ( حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ) يمكن تأويله على أن الجواب محذوف ، لا استطاعة السامع تقدير هذا المحذوف ؛ وبذلك تكون الواو عاطفة لا زائدة ؛ وتقدير المحذوف في مثل هذه الأمثلة يعتمد على ما يسمى في علم اللغة الحديث بالسياق الخارجي .

أما النتائج العامة ، فتوصلت فيها إلى أن المبرد تأثر بمنهج عبد الله بن أبي إسحق في القياس ، وأن الأُخفش تأثر بالسمع وهو منهج يونس ؛ أما منهج تصحيح القياس ، الذي يتمثل في الضرورة الشعرية والحمل على علل مقبولة ، فقد أخذ به كثير من النحاة ومنهم الأُخفش .

(١) وذهب إلى هذا من قبل ، أبو القاسم الزجاجي ( معاني الحروف - أبو القاسم الزجاجي - تحقيق علي الحمد - ٢٠ ) .

ومن هذه النتائج أنني انتهيت إلى أن الخلاف بين البصريين لا يقل في حجمه عن الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وهو ما حداني على أن أستنتج أن الكوفيين لم ينطلقوا - في خلافهم مع البصريين - من وحدة قائمة بذاتها ، وإنما كان ذلك تنوعاً في إطار التوحيد ، حدا الكوفيين - في أثناء محاولتهم استكمال بناء النظرية النحوية التي بدأها البصريون - على وضع بعض الأصول التي لم ترق إلى مستوى نظرية نحوية قائمة بذاتها .

وفي ختام هذا البحث فأنني أرجو أن أكون قد أسهمت بجهدي مشرفي مجال النظر النحوي ، فإن تحقق ذلك فهو من فضل الله سبحانه وتعالى ، وإن لم يتحقق فحسبي أنني أخلصت الجهد ما وسعني ذلك ، والله من وراء القصد .

### ABSTRACT

The controversy among traditional schools was traced back to the initiation of Arabic grammar. In this respect the writer preponderated the version of Abul-Aswad Add-u'ali and argued for the fact that the latter's contribution to Arabic linguistics superceded the letter dot invention to some certain basic syntactic issues, including the subjective and objective cases .

Naturally, differences between grammarians occurred during the initial stages of the formulation of Arabic grammar. Later on, these differences culminated to vehement, rather boring debated and blind adherence to one side or another? Although those contests were coloured in certain instances with some misconceptions, they contributed quite substantially toward the construction of coherent and integrated theory of grammar .

Many scholars had investigated the controversial issues between the major schools of grammar in general, but few, addressed, though directly, the differences within the Basrite school itself. This perspective was the focus of the present study.

Three main approaches of investigation were identified and discussed, viz, analogy, i-e strict observation of the syntactic rules, usage "samḍ:9" and rule modification. Yet the last method, advocated by Al-Khalil, meant little beyond interpreting the deviation from the prescribed rule as a poetic licence or a semantic necessity .

To draw a comprehensive view, of the internal Basrite linguistic contests, the study had devoted an appreciable proportion to the later differences just as well. The discussions highlighted two types of conclusion regarding the specific issues at hand and the broad generalizations deduced from the entire study .

The following examples would illustrate the first type:

- a - The study endorsed Al-Akhfash's contention that the reason for the present verb mode, being in the *nominative*, is both the absence of a subjunctive or a jussive particle and its liability to replace the noun .
- b - The study also proved Al-Akhfash's stand that the reason for governing the apodisis in the jussive is its occurrence close to the protasis .
- c - In the realm of ?i9ra:b "declension", i-e vowelizing the word ending, the *wa:w*, ?alif and Ya:? were envisaged as namely markers of number, declension, and declension phonemes simultaneously .
- d - Moreover, a verbal noun "masdar" affiliated with its verb can be used as Ha:l 'an adverb of manner' in structures as ?ata: rakDan 'he came running' whereas a verbal noun which is not affiliated with its verb cannot, except in rare usages, such as ja:?a Zaydun buka:?an 'Zeid came crying'.
- e - In addition, Al-Khalil's views concerning the function of kayfa 'how' in the jussive, being a part of the jussive "kayfama" were endorsed by the writer on the analogy of the recognized jussive



ma: 'what' which is a part of the jussive mahma 'whatever' .

f - Furthermore, the Basrite views regarding the unlikelihood of the superfluency of the wa:w was also adopted in this study. Even the wa:w which appears in examples illustrating the opposite view, such as the Quranic verse *latta: ?i? a: ja:?u:ha wa-futillat ?abwa: buha:* (1) 'And when they approach it (paradise) and its doors open ...') can be interpreted as a conjunctive having an implicit apodosis understood from extra - linguistic clues .

As an example of the second type of conclusion mentioned above, it was concluded that Al-Mubarrid was influenced by Abdullah Ben Abi Ishaq's analogical approach, and that Al-Akhfash adopted Yunis's usage approach 'sama:9' and like many other linguists, he embraced the modification of the existing rules to account for any possible exception under the pretext of poetic licence or reasonable semantic justification .

The broad generalization pointed out that the Intra-Basrite controversy was genuine and was not less acute than the Basrite kufi dispute. It was also concluded that the kufi-Basrite contest was not uniform, yet it allowed variation within uniformity. The kufis embarked on the shortcomings of the Basrite, and formulated some rules and generalizations which could not really rise to the standard of a complete syntactic theory .

---

(1) Quran 73/39 .

## الفهارس العامة

الموضوعات	فهرس
الآيات	=
الأحاديث	=
الأشعار والأرجاز	=
الأمثال والأقوال	=
الأعلام ( الأشخاص )	=
القبايل	=
البلدان	=
ثَبَتُ المَصَادِر والمِرَاجِع .	

الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	مقدمة
	تمهيد : وضع النحو
٢	أولية وضع النحو
٥	أسباب وضع النحو
٧	أول ما وضع من أبواب النحو
٩	<u>مراحل تطور النحو</u>
١٠	طور الوضع والتأسيس
١٦	طور الاكتمال
١٨	طور البسط والتهذيب
	الفصل الأول : نشأة الخلاف النحوي
٢٠	أسباب الخلاف النحوي
٢٠	المادة اللغوية
٢١	العامل الزمني
٢٣	تفاوت قدرات النحاة في معالجة المادة النحوية
٢٤	العصبية البلدية
٢٤	التنافس بين العلماء
٢٦	العصبية للشيخ
٢٧	بواكير الخلاف في الرأي والمذهب
٢٨	المناظرات
٢٩	العصبية
	الفصل الثاني : الخلاف بين نحاة البصرة
٣٥	بواكير الخلاف بين نحاة البصرة
٤٩	ظواهر الخلاف بين نحاة البصرة

العامل

٥٢

رافع الفعل المضارع ✓

٥٥

رافع الخبر

٥٨

عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إنَّ الشرطية

٦١

عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

٦٤

القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً

٦٨

ناصب المفعول معه

٧٢

عامل النصب في المستثنى

٧٥

هل تعمل الواو الجر بعد حذف ربّ

٧٨

عامل الجزم في جواب الشرط

٨٢

هل يعمل اسم الفاعل دون ا اعتماد

تركيب الجملة

٨٦

تقد يم خبر ليس عليها

٩٠

تقد يم التمييز على عامله المتصرف

٩٤

الفصل بين أفعال التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور

في الإعراب

٩٨

القول في إعراب الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ ✓

١٠٢

هل المنادى العلم المنون للضرورة مضموم أو منصوب

١٠٦

العطف على المنادى العلم بالمعرف بآل

علامات الإعراب

١١١

إعراب الأسماء الستة في حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم

١١٧

القول في إعراب المثني وجمع المذكر السالم ✓

صفحة	الموضوع
	الإعراب والبناء
١٢٢	اسم لا النكرة معرب أو مبني
١٢٦	أبي الموصولة : معرفة أو مبنية
١٣١	الآن
١٣٥	منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة
	في معاني الأدوات
١٤٠	من ابتداء الفاية الزمانية
١٤٤	هل تجوز زيادة من في الموجب
١٤٧	هل تأتي أو بمعنى الواو ومعنى بل
١٥٣	هل يجوز أن تأتي واو العطف زائدة
١٥٧	هل يجازى بكيف
	الأسلوب
١٦٠	هل يقع الفعل الماضي حالا دون أن يقترن بقصد
١٦٥	مجيء الحال معرفة
١٦٨	مجيء الحال مصدرا
١٧١	هل تلحق نون التوكيد الخفيفة فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة
١٧٥	توكيد النكرة توكيدا معنوياً
١٧٨	عطف الظاهر على المضمرة المجرور
١٨٣	هل يجوز إلغاء علامة الندبة على الصفة
١٨٦	هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر
	الضمائر في مثل لولاك وإياك
١٩١	موضع الضمير في لولاي ولولاك ولولاه
١٩٦	إياك وأخواتها

صفحة

الموضوع

٢٠٠

التفسير

٢٠٦

خلاصة

الفهارس العامة :

٢١٣

فهرس الموضوعات

٢١٧

= الآيات

٢٢٠

= الأحاديث

٢٢١

= الأشعار

٢٢٦

= الأرجاز

٢٢٧

= الأمثال والأقوال

٢٢٨

= الأعلام

٢٤١

= القبائل

٢٤٢

= البلدان

٢٤٣

ثبت المصادر والمراجع

الآيات القرآنية

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>السورة</u>
٥٣	٨٣	البقرة
١٥٥	١٦٥	
١٥٨	٢٧٢	
١٨٠، ١٧٩	١	النساء
١٦٠	٩٠	
٦٠	١٢٨	
٦٠	١٧٦	
١٤٥	٤	المائدة
١٥٥	٢٧	الأنعام
١٤٥	٣٤	
٤٠	٩٦	
١٧٢، ١٧١	١٦٢	
٤٧	٣٢	الأعراف
١٤٥	١٠١	
٦٠	٦	التوبة
١٣٦	٢٥	
١٤٢، ١٤١، ١٤٠	١٠٨	
١٧١	٨٩	يونس
٨٩، ٨٨، ٨٦	٨	هود

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>السورة</u>
١٦٣	١٧٠ ١٦	يوسف
١٤٥	٣١	الكهف
١٢٩٠ ١٢٧	٦٩	مريم
٣٢	٢٠	طه
١٥٠	٧١	
١٨٤٠ ١٥٣	٩٧٠ ٩٦	الأنبياء
٣٢	٩٧	
٦٩	٢٢	
٧٦	٥٧	
١٦٣	١١	الحج
٣٢	٣٣	الشعراء
١٣٦	٢٢	النمل
١٦٣	٤٩٠ ٤٨	
١٠٧٠ ١٠٦	١٠	سبا
١٩٢	٣١	
٨٤	٢٨	فاطر
٣٢	٢٩	يس
١٤٨٠ ١٤٧	١٤٧	الصافات
١٥٤٠ ١٥٣	٧٣	الزمر
١٦٣	٢٣	فصلت
١٤٥	٣١	الأحقاف



<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>السورة</u>
٤٢	٦	القمصر
١٦٦	٨	المنافقون
٨٣	٤	التحریم
٨٣٠ ٨٢	١٤	الإنسان
١٤٨٠ ١٤٧	٢٤	
١٦٣	٣١٠ ٣٠	النازعات
٦٠	١	الانشقاق

الاحاديث النبوية

الصفحة

الحديث

١٤١

١ . فَمَطَّرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ .

٢ . مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١٧٥

صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ .

الشواهد الشعرية

<u>الصفحة</u>		<u>الغافية</u>
	الهمزة	
١٨٧		فِنَاءٌ
١٥٠		نِسَاءٌ
١٠٢		الصَحْرَاءُ
	الباء	
١٧٥		رَجَبٌ
٤٣		مَطْلَبٌ
١٥٤		خَبٌّ
١٥٤		شَبَّوْا
٩٠		تَطْيِبٌ
١٣٦		نَجِيبٌ
٩١		تَحْلِبًا
١٧٩		عَجَبٌ
١٤١		التَّجَارِبُ
٣١		عَتَابِي
	التاء	
٨٣		مَرْتَرٌ
	الجم	
١٩٣		أَحْجَجٌ
	الحاء	
١٤٨		أَمْلَحٌ
١٥٠		الضاحي

الـدال

٢٥	الاسود
٣٧	حديدا
٢٥	مـزود
١٤٩	تـزود
١٤٩	العدن
١٤٩ • ١٤٨	فقد
١١٣	زيان
٣٠	منقان

الـراء

٢٥	صقر
١٤٢	عصر
١٦١	القطر
٢٥	مهر
١٣٥	غدور
١١٢	فانظور
٨٦	تعقرا
٤٣	الإزارا
٩١	جهارا
١٥١	قندر
١٨٧	المنذر
٣٦	منشور
٤٠	سيار
٣٦	ريـر
١٤٤	بيـر

٤٧	الزاي	مكسوز
٤٣	الطاء	العباطر
٤٦٠ ١٧ ٢٠١ ١٥١ ٣٩	المعين	ناقص بجمع ساقص راع
١٣٧٠ ٣٨ ١٨٨ ١٥٠	الفاء	مجلسف الصياريف طريف
٨٤ ١٢٩ ٤٣	السلام	الوعيل أفضل تفول
١٥١ ١٤٢ ٩١ ١٨٧ ١٥١ ١٦٦ ١٥٥٤ ١٥٤ ١٣٦		سلاسل أولا اشتغلا أهلا مجدل الدخال بخيال الأبطال

الميم	أقدم
٨٩	منظوم
٤٧	عظيم
٦٣	مذمما
٩١	مسوما
١٤٢	المقدما
٩٦	المكدم
١٨٨٤ ١١٣	
النون	حسن
١٩٣	رضاها
الهاء	فجورها
١٥٠	
١٥١	
الواو	منهوي
١٩٢	
الياء	مواليا
٤١	

أنصاف الأبيات

الصفحة

٩٣	أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِذِكْرِ الْمَنَى
١٠٤	سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا
١٠٤	يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي
١٠٤	يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمَهْتَاجِ
١٩٣	لَوْلَا كَمْ سَاغَ لِحْمِي عِنْدَهَا وَدَمِي
١٩٣	لَوْلَا هَ مَا قَلَّتْ لَدِي الدَّرَاهِمُ
١٩٣	وَلَوْلَا هُمْ لَكُنْتُ كَحَمَاتِ بَحْرِ

الأرجاز

الصفحة

القافية

١٨٧

الجرَاءِ

١٨٧

الخواءِ

١٨٧

السعلاءِ

١٨٧

شيشاءِ

١٨٧

الللهاءِ

٢٢

د ونكَا

٢٢

يحمَد ونكا

٢٢

يَمجد ونكا



الامثال والاقوال

١٣	أرسلها العيرك
١٦٥٠ ١٣	مررت بهم الجماء الغفير
٨٨٠ ٤٥٠ ٤٤	ليس الطيب إلا المسك
٧٩	هذا جحر ضب خرب
٨٨	عليه رجلاً ليسي
١٠٠	مررت برجل صالح، إلا صالح فطالـح
١٤١٠ ١٣٣٠ ١٣٢	من الآن إلى غد
١٤٤	قد كان من حديث فخل عني حتى أذهب
١٧٢	التقت حلقتا البطان
١٨١٠ ١٧٩	ما فيها غيره وفرسه

الأعلام

٨١ :	الابنزي
١ :	إبراهيم الأبياري
١٥٠ ٢ :	إبراهيم السامرائي
١١٥٠٤٣٠٣٠٢ :	إبراهيم مصطفى
٢٧٠ ٢٤٠ ٧ :	أحمد أمين
١٣٦ :	أحمد جسودت
٦٢ :	أحمد الخراط
١٠٧ :	أحمد الدمياطي
١١ :	أحمد محمد قاسم
١٦ :	أحمد مكي الأنصاري
٦١ :	أحمد نجاتسي
١٥٠ :	أحمد الهاشمي
٣٠ :	الأحمر، علي بن مبارك
١٠٣٠١٠٢ :	الأحوص
١٣٥٠ ٦٣ :	الأخطل
٥٩٠٥٨٠٥٥٠٥٤٠٥٣٠٥٢٠٣٢٠٣١٠٢٩٠٢٦٠١٨ :	الأخفش، سعيد بن مسعدة
٠ ٨٣٠٨٢٠٧٩٠٧٨٠٧٥٠٧١٠٧٠٠٠٦٩٠٦٨٠٦٤٠٦٠	
٠ ١١٥٠١١٤٠١١٢٠١١١٠٠٠٠٩٩٠٩٨٠٩٤٠٨٤	
٠ ١٤١٠١٤٠٠١٣٨٠١٣٧٠١٣٦٠١٣٥٠١١٨٠١١٧	
٠ ١٦٠٠١٥٤٠١٥٣٠١٤٧٠١٤٦٠١٤٥٠١٤٤٠١٤٢	
٠ ١٧٥ ٠١٦٤٠١٦٣٠١٦٢٠١٦١٠١٦٠	
٠ ١٩٤٠١٩٢٠١٩١٠١٨٧٠١٨٦٠١٧٩٠١٧٧٠١٧٦	
٠ ٢٠٧٠٢٠٦٠١٩٩٠١٩٦٠١٩٥	
١٥٢ :	أديب نايف زياب
١٧٤٠ ١٠٥٠ ١٠٠٠ ٩٨٠ ٨٩٠ ٥٣ :	الأزهري، خالد



- الهفدادي ، أبو الفرج الجوزي: ١٤٨  
التبريزي : ١٤٢ ، ١٤٩  
أبو تمام : ١٤٢  
تمام حسان : ١١٨  
التنوخى ، أبو يعلى : ٢٥  
التهانسوي : ١٣٥  
توبة بن الحمير : ١٥١  
شعلب : ١٠٢ ، ٦٤ ، ٥٢ ، ٣٣ ، ٢٧ ، ٢٦  
الجرجاني ، عبد القاهر : ٦٨  
الجرهني ، أبو عسر : ١٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٤  
١١٢ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٤٧  
١٨١ ، ١٧٩  
جريس : ١٥١ ، ٤٣ ، ٤٠  
الجزولسي : ٨١ ، ٥٧  
جعفر عابنة : ١٥  
جعفر بن علبنة : ١٥١  
جليزر ، سدي : ٩٢  
الجمحي ، ابن سلام : ٣ ، ٢  
ابن جمني : ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ٥٥ ، ٦٨ ، ١٤٨ ، ١٤٤ ، ١٨٤ ، ١٩٩  
ابن الحاجب : ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٠٩  
١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٧٦ ، ١٨٥ ، ١٩٥  
الحامض ، أبو موسى : ٢٦  
حسان بن ثابت : ١٨٧ ، ١٣٦  
الحساني ، عبد الله : ٢٥  
الحسن البصري : ١٠٨ ، ١٦٣  
حسن شانلي فرهود : ٦٨



٢٩٠ ٢٨٠ ٢٥ :	الرشيد
١٤٧٠ ١٢٢٠ ٥٥ :	الرماني
١٤٨ :	ذو الرمة
١٠٨ :	رُوح
٣٧ :	الزهاء
٣٥٠ ٢٧٠ ٢٦٠ ١٥٠ ١٤٠ ١٣٠ ١٢٠ ١١٠ ١٠٠ ٧٠ ٥ :	الزبيدي
١٧٨٠ ٤٦٠ ٣٦	
١١١٠ ١٠٠٠ ٩٨٠ ٩٤٠ ٧٢٠ ٧١٠ ٧٠٠ ٦٨٠ ٤٢٠ ٢٦ :	الزجاج
١٢٧٠ ١٢٤٠ ١٢٢٠ ١١٩٠ ١١٨٠ ١١٧٠ ١١٣٠ ١١٢	
١٩٩٠ ١٩٧٠ ١٩٦٠ ١٢٩٠ ١٢٨	
١٠٠٠ ٩٦٠ ٩٥٠ ٩٤٠ ٨٧٠ ٨٣٠ ٥٧٠ ٥٦٠ ٥٤٠ ٢٥٠ ١٥ :	الزجاجي
٢٠٧٠ ١٩٣٠ ١٩١٠ ١٢٣٠ ١٢٠٠ ١١١٠ ١٠٣٠ ١٠٢	
١٧٨٠ ١٧١٠ ١٠٨ :	ابن أبي زرعة
١٣٥ :	الزركلي ، خير الدين
٥٧ :	الزمخشري
٦٩ :	زهير زاهد
١٥٠٠ ١٤٢ :	زهير بن أبي سلمى
١٨٨٠ ١١٧ :	الزوزني
١١٧٠ ١١١ :	الزيادي
٣١ :	أبو زيد
٢ :	ابن زيدون
٩٨ :	بن سالم دامرجي
١٢٧٠ ١٢٣٠ ١٣١٠ ٩٨٠ ٥٥ :	ابن السراج
١٤٧٠ ١١٨٠ ١٠٨٠ ٣٨٠ ٢٧٠ ٢٤٠ ٤ :	سعيد الأفغاني
١٨٧ :	سعيد عبد الكريم
٩٨ :	السهيلى



١١٠٢ :	أبو الطيب اللفسوي
١٠٨ :	عاصم
٦٥ :	ابن أبي العافية
١٧٢٠ ١٧١ :	ابن عامر
٤٤ :	أبو عامر
١٤٩ :	ابن عباس
١٥٢ :	عباس حسن
٩٦ :	العباس بن مرداس
٣٩ :	عبد الإله نيهان
٥٥ :	عبد الحسين القتلي
١٠٢ :	عبد الحسين المبارك
٨١٠ ٥٤ :	عبد الحميد السيد
١٦٥٠ ١٦٢٠ ١٦١٠ ١٠٢٠ ٩٠٠ ٢٥٠ ١٢ :	عبد السلام هارون
٩٦ :	عبد العال مكرم
١٢٢ :	عبد الفتاح شلبي
٤ :	عبد الكريم الدجيلي
١٧٩٠ ١٧٨ ٠ ١٥٨ :	عبد الكريم خليفة
٤٣ :	عبد الله أميسن
٤٩ :	عبد الله بن قيس الرقيات
١٧٥ :	عبد الله بن مسلم الهذلي
٧٤ :	عبد المجيد أبو الحاج
١٤٨ :	عبد المعين الملوحي
١٣٥ :	العجير السلولي
١٥١ :	عدنان درويش
١٢٤ :	عدنان الدوري



١٠٤ :	عدى بن زيد
٢٤ :	ابن العربي، أبو بكر
٤ :	عزة حسن
٢ :	ابن عساكر
١٠ :	العسكري
٩٦٠ ٨١٠ ٥٤ :	ابن عصفور
٤٦ :	عفيف دمشقية
٧٢ :	عفيف عبد الرحمن
٩٦٠ ٩٥٠ ٩٤٠ ٩٠٠ ٨٩٠ ٨٢٠ ٧٤٠ ٧٠٠ ٦٨٠ ٥٢ :	ابن عقيل
١٠٠٥ ١٠٢٢ ١٤٣٠ ١٤٦٠ ١٦٥٠ ١٦٧٠ ١٦٨٠ ١٧٥٠ :	
١٨٢٠ ١٧٩	
١٨٠٠ ٣٩ :	العكبرى
١٣٥٠ ١٠٨٠ ١٠٦٠ ١٠٢٠ ٤٥٠ ٤٤٠ ١٤٠ ١٣٠ ١٢ :	ابن العلاء، أبو عمرو
١٩٥٠ ١٤٢٠ ٩٦٠ ٨١٠ ٥٧٠ ٥٤ :	العسوي، يحيى
١١٥ :	علي الهيداري
٢٠٧٠ ١٠٣ :	علي الحميد
١٢٩ :	علي حمزة سعيد
٩٥٠ ٩٤٠ ٢٤٠ ٧٠ ٤٠ ٢ :	علي بن أبي طالب
٤ :	علي النجدي ناصف
٢٥ :	عمر الأسعد
١٩٣٠ ١٤٥٠ ١٤٣ :	عمر بن أبي ربيعة
١٩٣ :	عمرو بن العاص
٩٥ :	عمرو بن معدى كرب
١٨٨٠ ١١٧ :	عنبرة
٩٠٢٠ ٤٨٠ ٤٧٠ ٤٦٠ ٤٤٠ ٢٩٠ ١٧٠ ١٤٠ ١٢٠ ٩ :	عيسى بن عمر
١٠٨٠ ١٠٦٠ ١٠٤ :	





- ١٠٨ : محمد سيد جاد الحق  
٢٤ : محمد الطنطاوي  
١٨٢ : محمد عبد الخالق عزيمة  
١٦٢ : محمد علي الصابوني  
٦١٠٢٠ : محمد علي النجار  
١٨١ : محمد فؤاد عبد الباقي  
١٤٤٥٤٢ : محمد أبو الفضل إبراهيم  
١٥٠ : محمد المصري  
١٩٣٤١٦٤٤١٢٩٤١٢٤٤١٠٤٤٣٧٠٢٢ : محمد محي الدين عبد الحميد  
١٠٢ : محمد نور الحسن  
١٨٦ : محمود الدرويش  
٢٥ : محيي الدين رمضان  
٩٠ : المخيل  
١٤٢٠١٢٤٤١١٦٠٩٨٠٧٧٠٧٢٠٦٢ : المرادي، ابن قاسم  
٣٦ : المرزباني، أبو عبيد الله  
١٤١ : مصطفى ديب البغا  
٦٨٠١٥٠١١ : مصطفى السقا  
٩٨ : مصطفى الشويبي  
٩٨٠٦٢ : ابن مضاء  
١٩٣ : معاوية  
٣١ : المفضل الضبي  
١٥٤٠٤٧ : ابن مقبل  
١٨٦ : المنجي الكمبي  
١٥ : مهدي المخزومي  
١٠٨ : ابن مهيران  
١٨٦ : المهلببي

- ١٠٩ : موسى بناي العليلي  
النايفسة  
١٤٩٠١٤٧٠١٤١٠٤٨٠٤٧٠٤٦٠١٦ :  
١٢٩٠٨١ : ابن الناظم  
١٧٢٠١٧١٠١٣٥ : نافع الأزرق  
١٧٩٠١٦٣٠١٦٢٠٦٩ : النحاس، أبو جعفر  
١٤٠٢ : ابن النديم  
١١٠١٠٠٣٠٢ : نصر بن عاصم  
١٥٦٠١٥٥٠٢٣٠٥ : نهاد الموسى  
١٥٤ : نوري حمودي القيسي  
١٠٨ : النوري الصفاقي  
١١١ : هادي نهسر  
١٢٧ : هارون القاري  
٤٢ : هدى قراءة  
١٢٧ : الهراء، معان  
١٠٠٣٠٢ : هرمز، عبد الرحمن  
١٤٨ : الهروي  
١١١٠٩٤٠٢٩ : هشام بن معاوية الضير  
١٠٤٠١٠٠٠٠٩٣٠٧٧٠٧٠٠٦٤٠٦٣٠٣٧٠٢٢ : ابن هشام الأنصاري  
١١١٠١١٤٠١١٦٠١٢٥٠١٣٠٠١٥١٠١٦٧٠١٥٦٠١٥١٠١٣٠٠  
١٧٧٠١٨٩٠١٨٢٠١٨١٠١٧٧ :  
١٨٨ : ابن ولاد  
٢ : ياقوت الحموي  
٩٦ : يحيى الجبوري  
٢٥ : يحيى بن خالد

١٠ :	يحيى بن يعمر
١٩٣، ١٩٢ :	يزيد بن الحكم الثقفي
٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٥ :	اليزيدي
١٢٧ :	يعقوب
١٨٥، ١٦٧، ١٦٤، ١٢٩، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٧٤، ٥٨ :	ابن يعيش
١٩٥	
١١٦ :	يوسف المطوع
١٠٢، ١٠٠، ٤٨، ٤٥، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ١٤، ١٣، ١١ :	يونس
١٨٠، ١٧٩، ١٧٢، ١٧١، ١٦٦، ١٦٥، ١٢٧، ١٠٦	
٢٠٧، ١٩١، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣	

القبايل

٢١ :	أسد
٤٥٠ ٢١ :	تميم
٥٧ :	جزولة
٢١ :	قيس
٣٩ :	قيس عيلان
٢١ :	هذيل

البلدان

١٨٩ :	أشبيلية
٦٢ :	الأندلس
٣١٤، ٢٤١، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣١٠، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٨٠ :	البصرة
٣٨٠، ٤٤٠، ٤٧٠، ٤٨٠، ٥٢٠، ٥٨٠، ٦١٠، ٦٤٠، ٦٨٠، ٧٢٠، ٧٨٠، ٨٧٠ :	
٨٦٠، ٩٠٠، ٩٨٠، ١٠٢٠، ١٠٦٠، ١١٠٠، ١١٧٠، ١٢٦٠، ١٣٧٠ :	
١٣١٠، ١٤٠٠، ١٥٣٠، ١٦٠٠، ١٧١٠، ١٧٥٠، ١٧٨٠، ١٨٣٠ :	
١٨٦، ١٩١ :	
٢٩، ٣١ :	بغداد
٢، ٢٨، ٣٦، ٤١، ٤٦، ١٣٦ :	بيروت
٨١ :	جيان
٥٤ :	نمار
١٣٥ :	الشام
٥٤ :	صنعا
٨١ :	غرناطة
٧٤ :	القرافة
١٣، ١٦، ١٨، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٥ :	الكوفة
٦٢ :	مالقصة
٦٢ :	المريية
٥٧ :	مصر
١٢٧ :	مكة
٥٤ :	اليمن



## ثَبَّتُ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

- ابن الناظم النحوي / علي حمزة سعيد .- بغداد : دار التربية ، مطبعة أسعد ، ١٩٧٥ م .
- أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي / فتحي عبدالفتاح الدجني .- ط ١ .- الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٤ م .
- أبو الحسن الأخفش وآراؤه في النحو والصرف ( رسالة ماجستير ) / علي البياري .- القاهرة : جامعة الأزهر ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- أبو حيان النحوي ، خديجة الحديثي .- ط ١ .- بغداد : مكتبة النهضة ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / أحمد الدماطي ، تصحيح وتعليق محمد الضباع .- مصر ( القاهرة ) : طبع ونشر عبدالحميد أحمد حنفي ، ١٣٥٩ هـ .
- إحياء النحو / إبراهيم مصطفى .- القاهرة : لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٩ م .
- أخبار أبي القاسم الزجاجي / تحقيق عبدالحسين المبارك .- بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨٠ م .
- أخبار النحويين البصريين / أبو سعيد السيرافي ؛ تحقيق فريتس كرنكو .- بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٦ م .
- الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب ( رسالة دكتوراة ) / يحيى بن حمزة العلوي ؛ تحقيق ودراسة عبدالحميد السيد .- القاهرة : جامعة الأزهر ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- الأزهية في علم الحروف / علي بن محمد الهروي ؛ تحقيق عبدالمعين الملوحي  
.. دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٩٧١ م.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء / شهاب الدين القرافي ؛ تحقيق طه محسن..  
بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- أسرار العربية / أبو البركات الأنباري ؛ تحقيق محمد بهجة البيطار .. دمشق :  
مطبعة الترقى ، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م.
- أسرار النحو / أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ؛ تحقيق أحمد حسن  
حامد .. عمان : دار الفكر .
- الأشباه والنظائر / أبو بكر جلال الدين السيوطي ؛ تحقيق طه سعد .. القاهرة :  
مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- الأصول / تمام حسان .. ط ١ .. دار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨١ م.
- الأصول في النحو / أبو بكر محمد بن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ..  
النجف الأشرف : مطبعة النعمان ، ١٩٧٣ م.
- إعراب الحديث النبوي / أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري .. دمشق :  
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- إعراب القرآن / أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس ؛ تحقيق زهير  
زاهد .. بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج / أبو اسحق الزجاج ؛ تحقيق إبراهيم  
الأياري .. القاهرة : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.
- الأعلام / خير الدين الزركلي .. ط ٣ .. بيروت : ( د . ن ) ، ١٩٦٩ م.

- الإعراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة في أصول النحو/ أبو البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني .- ط ٢ .- بيروت : دار الفكر ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب/ أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي ؛ تحقيق سعيد الأفغاني .- ط ٣ .- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- الاقتراح في علم أصول النحو/ أبو بكر جلال الدين السيوطي ؛ تحقيق أحمد محمد قاسم .- ط ١ .- القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- أمالي الزجاجي / تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي ؛ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون .- ط ١ .- القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة ، ١٣٨٢هـ .
- الأمالي الشجرية / ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن حمزة الحسني .- ط ١ .- حيدرآباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٤٩هـ .
- وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن / أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري .- ط ١ .- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- وإنباه الرواة/ علي بن يوسف القفطي ؛ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم .- القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف/ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٩٨٢م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ أبو محمد عبد الله بن جمال الدين بن هشام المصري ؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .- ط ٥ .- بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٩٦٦م .

- ٢٤٦ -

- الإيضاح العضدي / أبو علي الفارسي ؛ تحقيق حسن شاذلي فرهود .- ط٠٠١ .-  
القاهرة: مطبعة دار التأليف ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- الإيضاح في علل النحو / أبو القاسم الزجاجي ؛ تحقيق مازن المبارك .- ط٠٠٣ .-  
بيروت: دار النفائس ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / جلال الدين السيوطي ؛ تحقيق محمد  
أبي الفضل إبراهيم .- ط٠٠٢ .- بيروت: دار الفكر ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- البيان في إعراب غريب القرآن / أبو البركات الأنباري ؛ تحقيق طه عبد الحميد طه ،  
مصطفى السقا .- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٨٩هـ /  
١٩٦٩م .
- تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي .- بيروت: دار الكتاب العربي ، ( - ١٩٨ ) .
- التبصرة والتذكرة / أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحق الصيمري ؛ تحقيق أحمد  
مصطفى علي الدين .- ط٠٠١ .- مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث  
الإسلامي ( كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ) ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- تجديد النحو العربي / عفيف دمشقية .- بيروت: معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / أبو عبد الله جمال الدين بن مالك ؛ تحقيق  
محمد بركات .- القاهرة: دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- التصحيف والتحريف / أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري .- القاهرة: مطبعة  
الظاهر ، ١٣٢٦هـ / ١٩٥٨م .
- تطور الدرس النحوي / حسن عون .- القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ،  
١٩٧٠م .

- التعريفات / أبو الحسن علي بن محمد علي الجرجاني .- تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٧١ م .
- تفسير البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي .- ط ٢ .- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- تلخيص المفاتيح في المعاني والبيان والبديع / تأليف محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني .- ط ١ .- ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .
- تهذيب تاريخ ابن عساكر ( علي بن الحسن ) / ترتيب وتصحيح عبد القادر بدران .- دمشق : مطبعة الترقى ، ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م .
- التوطئة / أبو علي الشلويني ؛ تحقيق يوسف المطوع .- القاهرة : دار التراث العربي ، ١٩٧٣ م .
- جامع البيان في تفسير القرآن / أبو جعفر محمد بن جرير الطبري .- ط ١ : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، ١٣٢٩ هـ .
- الجامع الصغير في علم النحو / جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد الزبيق .- ط ١ .- دمشق : مكتبة الحلبي ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م .
- الجمل في النحو / أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ؛ تحقيق علي الحمد .- ط ١ .- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني / الحسن بن قاسم المرادي ؛ تحقيق طه محسن .- بغداد : مؤسسة دار الكتب ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .
- جواهر البلاغة ، أحمد الهاشمي .- ط ١٢ .- بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨ م .
- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل / محمد الدمياطي الشافعي ( الخصري ) .- الطبعة الأخيرة .- القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م .

- الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه ، تحقيق عبدالعال مكرم .- ط٤ .- بيروت : دار الشروق ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- حجة القراءات / ابن أبي زرعة ، عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ؛ تحقيق سعيد الأفغاني .- ط٣ .- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- حروف المعاني / أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ؛ تحقيق علي توفيق الحمد .- ط١ .- بيروت : مؤسسة الرسالة ، إريد : دار الأمل ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- حسن التوسل إلى صناعة الترسل / شهاب الدين محمود الحلبي ؛ تحقيق أكرم عثمان يوسف .- بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل / أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ؛ تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي .- بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م .
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب / عبدالقادر بن عمر البغدادي ؛ تحقيق عبدالسلام محمد هارون .- القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب / عبدالقادر البغدادي .- ط١ .- بيروت : دار صادر ( د . ن ) ، القاهرة : بولاق .
- الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جني ؛ تحقيق محمد علي النجار .- ط٢ .- بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر .
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف / محمد خير الحلواني .- حلب : دار القلم العربي ، ١٩٧٤م .

- دراسات لاسلوب القرآن الكريم / محمد عبد الخالق عزيمة .- ط ١ .- القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- دقائق العربية / أمين آل ناصر الدين .- ط ٢ .- بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٦٨م .
- ديوان الأسود بن يعفر ؛ تحقيق نوري حمودي القيسي .- بغداد : نشر وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٦٨م .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري .- بيروت : دار صادر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .
- ديوان الحماسة / اختيار حبيب بن أوس الطائي ، أبي تمام ؛ شرح التبريزي .- ط ١ .- بيروت : دار القلم .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي / جمع وتحقيق يحيى الجيوري .- بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي / تحقيق محمد مجي الدين عبد الحميد .- ط ٢ .- القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٠م .
- ديوان عنتره / تحقيق فوزي عطوي .- بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- الرد على النحاسة / ابن مضاء القرطبي ؛ تحقيق شوقي ضيف .- القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / أحمد بن عبد النور المالقي ؛ تحقيق أحمد محمد الخراط .- دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

- زاد المسير في علم التفسير / أبو الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن الجوزي  
البغدادي . - دمشق : المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ، ١٣٨٥ هـ /  
٠م ١٩٦٥
- سر صناعة الإعراب / أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين  
- القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٤ م .
- سيوييه إمام النحاة / علي النجدي ناصف . - ط ٢ . - القاهرة : عالم الكتب ،  
١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- شرح ابن عقيل / بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري ، تحقيق محمد  
محيي الدين عبد الحميد . - ط ٢ .
- شرح الأشعموني / علي بن محمد الأشعموني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد  
- ط ١ . - بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .
- شرح التصريح على التوضيح / خالد الأزهرى . - ط ٢ . - القاهرة : المطبعة  
الأزهرية المصرية ، ١٣٢٥ هـ .
- شرح جمل الزجاجي / ابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق صاحب أئني جناح . - بغداد :  
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٨٠ م .
- شرح ديوان امرئ القيس . - بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، دار صا در  
للطباعة والنشر ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .
- شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباني ، تحقيق  
محمد نور الحسن وآخرين . - بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- شرح شذور الذهب / عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين  
عبد الحميد . ط ١ . - القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .



- شرح الشواهد / العيني ( موجود بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني ) . -  
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / جمال الدين بن محمد بن مالك ؛ تحقيق عدنان  
الدوري . - ط ٢٠ . - بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- شرح القوائد العشر / الخطيب التبريزي ؛ تحقيق فخر الدين قباوة . - ط ٤ . -  
بيروت : الآفاق الجديدة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى / أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري  
؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . - القاهرة : المكتبة التجارية .
- شرح الكافية / رضي الدين الاسترأباضي . - ط ٢ . - بيروت : دار الكتب العلمية ،  
١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- شرح اللحة البدرية / ابن هشام الأنصاري ؛ تحقيق هادي نهر . - جامعة  
بغداد : مطبعة الجامعة ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- شرح المعلقات السبع / أبو عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني . - ط ٢ . - بيروت :  
دار الجليل ، ١٩٧٢م .
- شرح المفصل / موفق الدين بن يعيش . - بيروت : عالم الكتب . - القاهرة : مكتبة  
المتنبي .
- شرح المقدمة المحسبة / طاهر بن أحمد بن بابشاذ ؛ تحقيق خالد عبدالكريم  
. - الكويت : المطبعة العصرية ، ١٩٧٦م .
- شرح مقصورة ابن دريد وأعرابها / مهلب بن الحسن المهلب ؛ تحقيق محمود  
الدرويش . - مجلة المورد ، ١٤م ، ١٤م . - بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ،  
١٩٨٥م .

- شرح الملوكي في التصريف / موفق الدين بن يعيش ؛ تحقيق فخرالدين قباوة  
ط١ - حلب : المكتبة العربية ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- شرح الوافية نظم الكافية / أبو عمر وعثمان بن الحاجب ؛ تحقيق موسى بن ساي  
العليلي . - النجف : مطبعة الآداب ، ١٩٨٠م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / جمال الدين بن مالك ؛  
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . - القاهرة : مكتبة دار العروبة ، ١٣٧٦هـ /  
١٩٥٧م .
- الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها / أحمد بن فارس ؛ تحقيق مصطفى  
الشويبي . - بيروت : مؤسسة أ. بدران ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .
- صحيح البخاري / أبو عبد الله البخاري ؛ تحقيق مصطفى ديب البغا . - ط١ -  
دمشق وبيروت : دار القلم ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- صفوة التفاسير / محمد علي الصابوني . - ط١ - الرياض : شركة الطباعة العربية  
السعودية المحدودة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ضحى الإسلام / أحمد أمين . - ط١ - بيروت : دار الكتاب العربي .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / محمود شكوي الألويسي . - بغداد : مكتبة  
دار البيان ، بيروت : دار صعب .
- الضرورة الشعرية / إبراهيم محمد . - ط١ : دار الأندلس للطباعة والنشر ،  
١٩٧٩م .
- الضوء (رسالة دكتوراة) / تاج الدين الاسفراييني ؛ تحقيق عبد المجيد أبو لحاج  
- بيروت : جامعة القديس يوسف ، ١٩٨٥م .

- طبقات الشعراء / محمد بن سلام الجمحي ؛ إعداد اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي . - بيروت : دار النهضة العربية .
- طبقات النحويين واللفويين / أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ؛ تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم . - القاهرة : دار المعارف ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م .
- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم / أبو بكر العربي ؛ تحقيق محب الدين الخطيب . - بيروت : مكتبة أسامة بن منقذ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- العسین / الخلیل بن أحمد ؛ تحقيق مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي . - بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ م .
- غيث النفع في القراءات السبع / النوري الصفاقسي ( موجود في هامش سراج القاري ) / أبو القاسم القاصح العذري . - القاهرة : مطبعة شركة التمدن الصناعية ، ١٣٣٠ هـ .
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة / تاج الدين الاسفراييني ؛ تحقيق عفيف عبدالرحمن . - إربد ( ن . د ) ، ١٩٨١ م .
- الفهرست / ابن النديم ، محمد بن إسحق ؛ تحقيق رضا تجدد . - طهران ، مكتبة الأسد ، ١٩٧١ م .
- في أصول النحو / سعيد الأفغاني . - ط ٣ . - دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
- في تاريخ العربية / نهاد الموسى . - عمان : الجامعة الأردنية ، ١٩٧٦ م .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق / مهدي المخزومي . - ط ١ . - القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦ م .

- القوافي / أبو يعلى التنوخي ؛ تحقيق عمر الأسعد ومحبي الدين رمضان  
ط ١ . - بيروت : دار الإرشاد ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م .
- الكافي في العروض والقوافي / الخطيب التبريزي ؛ تحقيق الحساني عبداللـه  
- بيروت : عالم المعرفة .
- الكامل في اللغة والأدب / أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . - بيروت : مكتبة  
المعارف .
- الكتاب / سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ؛ تحقيق عبدالسلام هارون  
- بيروت : عالم الكتب .
- كشاف اصطلاحات الفنون / محمد علي بن علي التهانوي : مطبعة  
إقدام بدار الخلافة العلية ، ١٣١٧ هـ .
- لسان العرب / ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم . - بيروت : دار صادر .
- اللمع في العربية / أبو الفتح عثمان بن جني ؛ تحقيق حسين شرف . - ط ١ . -  
القاهرة : عالم الكتب ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة / القزاز القيرواني ؛ تحقيق المنجي الكعبي . - تونس :  
الدار التونسية للنشر ، ١٩٧١ م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف / أبو إسحق الزجاج ؛ تحقيق هدى محمود قراعة . -  
القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ( لجنة إحياء التمسرات  
الإسلامي ) ، ١٩٧١ م .
- مجالس ثعلب / أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ؛ تحقيق عبدالسلام هارون  
- ط ٢ . - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٠ م .

- مجالس العلماء / أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون .- الكويت : وزارة الإرشاد والأناباء ، ١٩٦٢ م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / ابن جني ، تحقيق علي النجدي وآخرين .- القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٨٦ هـ .
- المحكم في نقط المصاحف / أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تحقيق عزة حسسن .- دمشق : مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .
- مراتب النحويين / أبو الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم .- ط ٢ .- القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- المزهر في علوم اللغة العربية وآدابها / جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين .- القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .
- المساعد على تسهيل الفوائد / بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات .- مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ( جامعة الملك عبدالعزيز ) ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- المطالع السعيدة / جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق طاهر سليمان حمودة .- الاسكندرية : الدار الجامعية ، ١٩٨٣ م .
- معاني الحروف / أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، تحقيق عبد الفتاح شلبي .- القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٧٣ م .
- معاني القرآن / أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، تحقيق فائز فارس .- ط ٢ .- ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- معاني القرآن / أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء .- ط ٣ .- بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- معجم الأدباء / ياقوت الحموي .- الطبعة الأخيرة .- بيروت : دار إحياء التراث العربي .
- معجم شواهد العربية / عبدالسلام هارون .- ط ١ .- القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار / شمس الدين أبو عبد الله الذهبي ؛ تحقيق محمد سيد جاد المولى .- ط ١ .- القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب / جمال الدين بن هشام الأنصاري ؛ تحقيق مازن المبارك ، محمد علي حمد الله .- ط ٥ .- بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٩م .
- المفصل في تاريخ النحو العربي / محمد خير الحلواني .- ط ١ .- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- المفصل في علم العربية / أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري .- ط ٢ .- بيروت : دار الجيل .
- المقتصد في شرح الإيضاح / عبدالقاهر الجرجاني ؛ تحقيق كاظم بحرا المرجان .- بفسداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٢م .
- المقتضب / أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة .- بيروت : عالم الكتب .
- المقصور والمدود / تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الغراء ؛ تحقيق وشرح ماجد الذهبي .- ط ١ .- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- المقصور والمدود / أبو العباس بن ولاد ؛ تحقيق بول بروني .- لندن : مطبعة ليدن ، ١٩٠٠م .

- المنصف / أبو الفتح عثمان بن جني ؛ تحقيق إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين  
ط ١ .- القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م .
- الموجز في النحو / أبو بكر بن السراج ؛ تحقيق مصطفى الشويبي وبن سالم  
دامرجي .- بيروت : مؤسسة بدران للطبع والنشر ، ١٩٦٥م .
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء / أبو عبيد الله المرزباني .- القاهرة :  
جمعية نشر الكتب العربية ، ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م .
- الموفي في النحو الكوفي / صدر الدين الكنغراوي ؛ تحقيق محمد بهجة  
البيطار .- دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي .
- نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ( بحث ) نهاد الموسى .- تونس :  
الجامعة التونسية ، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، ١٩٨٥م .
- النحو الوافي / عباس حسن .- ط ٤ .- القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٦م .
- نزهة الألباء / أبو البركات الأنباري ؛ تحقيق إبراهيم السامرائي .- بغداد :  
مكتبة الأندلس ، ١٩٧٠م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / محمد الطنطاوي .- ط ٢ .- القاهرة ،  
١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- النشر في القراءات العشر / ابن الجزري ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي  
.- بيروت : دار الكتب العلمية .
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / نهاد الموسى . -  
ط ١ .- بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / جلال الدين السيوطي ؛ تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم . - الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / جلال الدين السيوطي . - بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .
- الواضح / أبو بكر الزبيدي ؛ تحقيق عبدالكريم خليفة . - عمان : الجامعة الأردنية ، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م .
- الوافية في شرح الكافية / رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي ؛ تحقيق عبدالحفيف شلبي . - عمان : وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٩٨٣م .
- وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصري ( رسالة ماجستير ) / جعفر عابنسه . - القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٠م .
- يونس البصري / أحمد مكى الأنصاري . - الخرطوم : مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .



الدوريات

- أبحاث اليرموك، المجلد الثاني، العدد الثاني، - ارشد : جامعة اليرموك،  
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.
- مجلة جامعة الملك سعود، ١٤ - الرياض، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م.
- مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، م ١٠ - ج ٢٤ - ج ٢٤ - القاهرة،  
١٩٤٨، ١٩٦٢ م.